حقوق (Miranda) كضمانة إجرائية لحماية حقوق المتهم في مواجهة الاستجواب الشرطي (الأمني)

دراسة فلسفية وتحليلية في ضوء قرارات المحكمة العليا الأمريكية

الأستاذ الدكتور/مشاري خليفة العيفان
قسم القانون الجزائي
كلية الحقوق - جامعة الكويت

ملخص:

تتناول هذه الدراسة أحد الموضوعات الهامة في الإجراءات الجزائية وهو قاعدة (Miranda) التي قررتها محكمة التمييز الفيدرالية الأمريكية وذلك لإضفاء حماية دستورية على حقوق المتهم المقبوض عليه، ولضمان احترام هذه القاعدة قررت المحكمة تبني قاعدة استبعاد كل دليل يتم التحصل عليه من انتهاك هذه القاعدة، وتتبنى هذه الدراسة المنهج التحليلي والفلسفي لقرارات محكمة التمييز الفيدرالية.

المقدمة:

إن الحمد لله –تعالى– نحمده ونستعينه ونستهديه، ونؤمن به ونتوكل عليه، ونعوذ بالله –تعالى– من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهد الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وأتباعه أجمعين، أما بعد،

تعد الحقوق والحريات في وقتنا المعاصر من أهم مصادر التنمية الفكرية وضمان استمرارها نحو رقي المجتمع وسمو في فكر أفراده بما يحقق الصالح العام والأمن المجتمعي. وتبرز هذه الأهمية باعتبارها الدافع لأصحاب القرار في الدول لاتخاذ ما يعزز من هذه الحقوق وممارستها، ولذلك يتعين على المشرع التحوط في تنظيم هذه الحقوق والحريات نحو مزيد من التوسع لا التقييد، كما ينبغي عليه ضرورة الموازنة بين الاعتبارات المختلفة والمتضادة وهو بصدد هذا التنظيم.

وعلى مستوى المحاكمات الجزائية، يبرز دور القوانين الجزائية الإجرائية في تحقيق التوازن بين طرفي الخصومة الجزائية (جهة الاتهام والمتهم)، ولا شك أن هذه

المعادلة يجب أن تتم في ضوء إمكانات كل طرف من الأطراف المذكورة، فلا يجب أن تتعامل تلك التشريعات مع الدولة (جهة الاتهام) بذات المعاملة التي تتعامل بها مع الأفراد باعتبار أن موقف الدولة دائماً ما يكون مدعوماً بكوادر بشرية وفنية لا تتوافر للأفراد، ونجد على سبيل المثال التنظيم التشريعي لإجراء التماس إعادة النظر وهو أحد الإجراءات التي من شأنها المساس بحجية الحكم القضائي النهائي، فجميع حالات التماس إعادة النظر تأتي لمعالجة أخطاء تصب في مصلحة المحكوم عليه وليس الدولة.

ومن أبرز العيوب التي تعتري النصوص القانونية افتراض العلم بها من قبل الأفراد، وهو أمر لا يتوافق مع الواقع ويعطي ميزة لجهة التحقيق أو الاتهام باعتبار أنه يسمح لتلك الجهة باستغلال الجهل القانوني للمتهم، لذلك تأتي قضية (Miranda v. Arizona)[١] لمعالجة ذلك الافتراض ومناقضته، وتعتبر تلك القضية من أشهر قضايا المحكمة العليا الأمريكية ويعود الفضل في ذلك إلى وسائل الإعلام المختلفة والتي جعلت من كل مواطن أمريكي على علم بتلك القضية، ووفقاً لدراسة أجريت تعتبر هذه القضية معروفة في تاريخ قضايا المحكمة العليا وثالث أسمى قضية قررتها المحكمة[٢]، ويجب التأكيد على أن مفهوم الشهرة يختلف عن مفهوم المقبولية لأن قاعدة قضية (Miranda) صدرت بتأييد خمسة قضاة ومعارضة أربعة قضاة من أعضاء المحكمة العليا الفيدرالية المكونة هيئتها من عدد تسعة قضاة.

وفي ذلك يشير أحد المراقبين إلى أن قرار المحكمة في قضية (Miranda) يعتبر أكثر القرارات القضائية التي تعرضت للنقد القاسي وأكثر القرارات التي خضعت للتحليل الفقهي السلبي[٣]، كما يقول أحد الفقهاء إن قرار المحكمة في قضية (Miranda) «أثار غضباً ونشر أسفاً»[٤] بين رجال الشرطة وأعضاء المجالس التشريعية والذين كانوا يعتقدون أن ذلك القرار من شأنه إعاقة تطبيق القانون والحصول على اعترافات بالأذناب من جانب المجرمين، بل اتجه البعض الآخر مؤخراً إلى السخرية من هذا القرار بالقول إنه لم يحم المشتبه بهم بشكل كاف من سلوكيات رجال الشرطة غير المشروعة أثناء إجراء

(١) 384 U.S. 436 (1966).

(٢) Jethro K, Lieberman, Milestones! 200 Years of American Law: Milestones in our Legal History vi-vii (1976).

(٣) Henry J. Abraham, Freedom and the Court 125 (4th ed. 1982).

(٤) Yale Kamisar, A Dissent From the Miranda Dissents: Some Comments on the "New" Fifth Amendment and the Old "Voluntariness" Test, 65 Mich. L. Rev. 59 (1966).

الاستجوابات[٥]، وعلى أثر هذه الانتقادات من الأجهزة الحكومية المعنية بشؤون مكافحة الجريمة وملاحقة مرتكبيها، في عام ١٩٦٨ – بعد عامين من قرار المحكمة في قضية (Miranda) – حاول البرلمان إلغاء هذه القاعدة التي جاء بها الحكم[٦].

ولم يتوقف تأثير قرار المحكمة في قضية (Miranda) عند حدود أماكن الاستجواب الموجودة بمراكز الشرطة فحسب، بل امتد إلى نطاق أوسع، فقرار المحكمة في قضية (Miranda) أدى إلى رفض البرلمان التصديق على تعيين القاضي (Fortas) كرئيس للمحكمة العليا الفيدرالية باعتباره أحد أعضاء المحكمة التي أصدرت القرار في قضية (Miranda)، أضف إلى ذلك أن القرار في قضية (Miranda) ربما كان أحد الأسباب التي ساهمت في نجاح الرئيس (Richard Nixon) في سباق الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية[٧]. ورغم أن المبدأ القانوني الذي قررته المحكمة في قضية (Miranda) ما يزال سارياً من الناحية القانونية[٨] إلا أنه ليس بأفضل حال[٩]، ويصف أحد أعضاء المحكمة السابقين قرار قضية (Miranda) بأنه أدى إلى تحويل اتجاه الرياح ولو بشكل بطيء[١٠]، فقرار المحكمة الذي صدر في عام ١٩٦٦ هو ليس ذاته السائد في الوقت الحاضر، حيث يقول الفقيه (Kamisar) إن مراقبي المحكمة العليا –باستثناء أعضاء المحكمة الذين أيدوا قرار قضية (Miranda)– توقعوا أن المحكمة كانت ستتعامل مع القرار مستقبلاً بشكل قاس، ولم يستغرق الأمر وقتاً طويلاً من الزمن[١١]، وهذا ما دل عليه التعامل مع قرار المحكمة في قضية (Miranda) من خلال السوابق القضائية اللاحقة التي ترتب عليها تفسير ضيق لتلك القاعدة ونشوء كثير من الاستثناءات عليه كما سنرى.

---

(٥) Irene Merker Rosenberg & Yale L. Rosenberg, A Modest Proposal for the Abolition of Custodial Confessions, 68 N.C. L. Rev. 69, 73 (1989); Pual Marcus, A Return to the "Bright Line Rule" of Miranda, 35 Wm, & Mary L. Rev, 93, 109-10 (1993).

(٦) 18 U.S.C.A. 3501.

(٧) كان موقف المرشح (Richard Nixon) في الانتخابات الرئاسية يتمثل في الرغبة بتعيين أكبر عدد من القضاة كأعضاء لمحكمة التمييز الفيدرالية الأمريكية ممن يعارض قرار المحكمة في قضية(Miranda) .

(٨) كانت الفرصة سانحة لمحكمة التمييز الفيدرالية – من خلال قضية – Dickerson لإلغاء قاعدة Miranda ولكنها رفضت ذلك. انظر Dickerson v . United States , 530 U . S. 428 (2000) .

(٩) Liva Baker, Miranda: Crime, Law and Policies (1983).

(١٠) Aruther J. Goldberg, Escobedo and Miranda Revisited, 18 Akron L. Rev. 177, 182 (1984).

(١١) Yale Kamisar, The Warren Court and Criminal Justice: A Quarter-Century Retrospective, 31 Tulsa L. J. 1, 13 (1995).

أهمية الدراسة ومنهجيتها:

تبرز أهمية هذه الدراسة في أنها تسعى للوصول إلى التطور الذي طرأ على موقف المحكمة العليا الأمريكية في موضوع البحث، حيث تتناول هذه الدراسة في منهجيتها الأسلوب التحليلي والنقدي في معالجة القرارات القضائية (الأحكام) التي صدرت من المحكمة العليا الفيدرالية حيال مسألة افتراض العلم بالحقوق المنصوص عليها في الدستور الأمريكي للمتهمين، وتقوم هذه الدراسة بربط تلك الأحكام ببعضها وبيان مدى تناقضها مع بعضها بعضاً، كما تركن هذه الدراسة لبيان الجانب الفقهي حيال قاعدة المحكمة العليا في قضية (Miranda) والنقاشات التي أثيرت حول مدى الجدوى من فرض مثل هذه القاعدة، وما إذا كان من شأنها إعاقة عمل جهات التحقيق بشكل مبالغ فيه، وما إذا كانت الفائدة المرجوة من تلك القاعدة تفوق التضحيات التي سيقدمها المجتمع من جراء فرض تلك القاعدة (فرار المجرمين من يد العدالة).

ونرجو أن يكون في هذه الدراسة إضافة للمكتبة القانونية العربية وإثراء للفكر العربي القانوني بما يمكن الفقه عبر دراساته اللاحقة من الاستفادة من هذه الدراسة لتقديم مقترحات وحلول تشريعية تتلاءم مع حقيقة الواقع المؤلم للتحقيقات الجنائية التي تجري في دولنا العربية، وتطوير إجراءات تلك التحقيقات على نحو يتلاءم تلاؤماً فعلياً مع حقوق الإنسان على النحو القائم في المجتمعات المتقدمة بما يكفل احترام الفرد وتقديس كرامته، وفي سبيل الوصول للغاية من هذه الدراسة قررنا معالجتها من خلال مبحثين وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول : مضمون قضاء المحكمة العليا في قضية (Miranda)

المبحث الثاني: نطاق قضاء المحكمة العليا في قضية (Miranda)

المبحث الأول

مضمون قضاء المحكمة العليا في قضية (Miranda)

يتعين لدراسة مضمون قضاء المحكمة العليا الأمريكية في قضية (Miranda) التعرض إلى ما كان يجري عليه العمل في شأن إجراء الاستجواب وموقف المحكمة العليا الفيدرالية حيال تلك الممارسات وذلك في مطلب أول، ونتعرف إلى قضاء المحكمة في قضية (Miranda) وذلك في مطلب ثانٍ.

المطلب الأول

موقف المحكمة من إجراء الاستجواب قبل قضية (Miranda)

قبل صدور قرار المحكمة في قضية (Miranda)، كان يجري استجواب المتهمين بمعرفة رجال الشرطة بشكل سري، ولم يكن يسمح للمحامين بالتواجد في غرف الاستجوابات، وهذه السرية ساهمت بتولد العنف في سلوكيات رجال الشرطة حيال التعامل مع المشتبه بهم وذلك خلال القرن العشرين، وفي منتصف القرن، كنتيجة لاعتراض عموم أفراد المجتمع وتبني حملة قضائية ضد استخدام التعذيب للحصول على اعترافات المتهمين، غيرت جهات التحقيق – رجال الشرطة – استراتيجيتها من خلال التحول من سياسة استعمال الإكراه المادي إلى الإكراه المعنوي وذلك للحصول على اعترافات المتهمين غير المتعاونين مع تلك الجهات، وجعلت هذه الاستراتيجية الجديدة المراقبين والباحثين في شؤون التحقيق الجنائي يرون أن هذه الأساليب المستخدمة لا تختلف كثيراً عن الأساليب التي تستخدم في الأنظمة الدكتاتورية(١٢).

ويدافع واضعو استراتيجية التحقيق في مراكز الشرطة عن استراتيجيتهم الجديدة بالقول إن الضرورة تستدعي وجوب أن يتعامل المحقق مع الشخص المذنب بطريقة أقل أخلاقية مما يعتقد رجل الشارع العادي، وهذا أمر متوقع للتعامل اليومي الذي يتم داخل أروقة مراكز الشرطة(١٣)، ولم يلق تغيير الاستراتيجية قبولاً لدى أعضاء

(١٢) David L. Sterling, Police Interrogation and the Psychology of Confession, 14 J. (11) Pub, L. 25, 37 (1965).

(١٣) Fred E. Inbau& John E. Reid, Criminal Interrogation and Confessions 20 (1962).

المحكمة العليا باعتبار أنهم كانوا يرون أن الاعتراف ما هو إلا نتيجة إكراه[١٤] في ظل هذه الاستراتيجية الجديدة؛ لذلك ارتأت المحكمة بوجوب الموازنة في الكفة بين المشتبه به ورجال الشرطة داخل غرفة الاستجواب، وفي سبيل تحقيق ذلك ارتأت المحكمة أن هدفها يجب أن ينصب على حماية أولئك الأفراد المشتبه بهم والمعرضين للهجوم في غرفة الاستجواب من خلال إعلامهم بحقوقهم الدستورية وبالتالي تقويتهم في مواجهة الوسائل الإكراهية التي من الممكن أن تستخدم ضدهم[١٥].

في بداية حقبة الستينيات، بدأت المحكمة واضحة في بيان وجهة نظرها غير المؤيدة بتطبيق معيار الإرادية كوسيلة للتعامل مع أساليب رجال الشرطة المنصوص عليها بقواعد وتعليمات رجال الشرطة، بعد كفاح استمر ثلاثين عاماً مع ذلك المعيار – معيار الإرادية – باعتبار أنه كان يأخذ بالاعتبار كل ظرف وعامل دون إمكان الوصول إلى نتيجة محددة[١٦] انتهت المحكمة إلى أن هذا المعيار يؤدي إلى عدم الثبات والوضوح الأمر الذي دعت الحاجة إلى ضرورة تبني قاعدة واضحة المعالم والحدود (Bright-Line Rule)[١٧].

في عام ١٩٦٤، أخذت قوانين وقواعد إجراء الاستجواب دورة مثيرة من الناحية القضائية، **أولاً:** قررت المحكمة أن حق المتهم في عدم إجباره على تقديم دليل إدانته المنصوص عليه في نص التعديل الخامس من الدستور الأمريكي يمتد للانطباق على المحاكمات المحلية (التي تتم على مستوى الولاية) من خلال نص التعديل الرابع عشر من ذات الدستور[١٨]. **ثانياً:** غيرت المحكمة وجهتها نحو التعديل السادس من الدستور الأمريكي والذي يقرر حق المتهم في المساعدة القانونية (حق الاستعانة بمحام) في قضية (Massiah v . United States)[١٩]، فقررت بأن جهات التحقيق لا تملك عمداً استخلاص إفادات أو عبارات إدانة بحق المتهم الذي تم اتخاذ إجراءات الاتهام بحقه بشكل رسمي

(١٤) Gerald M. Caplan, Questioning Miranda, 38 Vand. L. Rev. 1417, 1425 (1985).

(١٥) Charles D. Weisselberg, Saving Miranda, 84 Cornell L, Rev. 109, 125 (1998).

(١٦) Yale Kamisar, Gates, "Probable Cause," "Good Faith," and Beyond, 69 Iowa L, Rey, 551, 570 (1984).

(١٧) Joseph D. Grano, Voluntariness, Free Will, and the Law of Confessions, 65 (1) Va. L, Rev. 859, 863 (1979).

(١٨) Mollay v. Hogan, 378 U.S. 1 (1964).

(١٩) 377 U.S. 201 (1964).

(إيداع صحيفة الاتهام لدى إدارة كتاب المحكمة المختصة) دون وجود محاميه، **ثالثاً:** بعد قضية (Miranda)، مدت المحكمة نطاق قاعدة تلك القضية إلى الاستجوابات التي تتم قبل اتخاذ إجراءات الاتهام الرسمي في قضية (Escobedo v. Illnois)[٢٠].

وقد خلقت هاتان القضيتان (Massiah و Escobedo) خلطاً لدى متابعي ومراقبي المحكمة العليا[٢١]، لذلك عقدت المحكمة مؤتمراً لمراجعة عدد مئة وواحد قضية قررتها المحكمة في زمن ما قبل قضية (Escobedo)، وقد قررت المحكمة استخدام هذه القضايا لتفسير قراراتها الحديثة بشأن الحق الوارد بالتعديل السادس من الدستور الأمريكي والخاص بحق المتهم في المساعدة القانونية[٢٢]، وقد اختارت المحكمة عدد أربعة طعون كانت منظورة أمامها لكي تطبق عليها ما توصلت إليه من قواعد، وبدلاً من التركيز على الحق الوارد في التعديل السادس، اتجهت المحكمة في هذه الطعون إلى الحق الوارد في التعديل الخامس من الدستور الأمريكي والخاص بعدم إجبار المتهم على تقديم دليل إدانته.

وحينما نبحث بالتسلسل الزمني، نجد أن قاعدة المحكمة في قضية (Miranda) جاءت بتمهيد من خلال قضية (Escobedo v . Illinois)[٢٣] حيث تم القبض على المتهم بجريمة قتل عمد واقتيد إلى مركز الشرطة في ساعات متأخرة من الليل وتم استجوابه وهو واقف ومقيد اليدين، وخلال الاستجواب طلب المتهم عدة مرات استشارة محاميه الخاص، ولكن هذا الطلب المتكرر كان يرفض من رجال الشرطة بحجة غير حقيقية وهي أن محاميه لم يكن يريد رؤيته، والواقع أن محامي المتهم قد وصل إلى مركز الشرطة بعد بدء الاستجواب بوقت قصير ومنع من التحدث مع موكله بحجة أن إجراء الاستجواب لم ينتهِ بعد.

بعد انتهاء إجراء الاستجواب، طلب رجال الشرطة من المتهم مواجهته بشريكه الذي أشار إلى مسؤولية المتهم عن جريمة القتل العمد، فوافق المتهم على تلك المواجهة بشرط حضور محاميه لتلك المواجهة، وخلال إجراء المواجهة تفوه المتهم بعبارات من شأنها إدانته عن جريمة القتل العمد، لاحقاً قدم المتهم لرجال الشرطة إفادات شفوية من

(٢٠) 378 U.S. 478 (1964).

(٢١) Geoffrey R. Stone, TheMiranda Doctrine in the Burger Court, 1977 Sup. Ct. Rev. 99, 103.

(٢٢) Charles D. Weisselberg, Saving Miranda, 84 Cornell L. Rev. 117, 118 (1998).

(٢٣) 378 U.S. 478 (1964).

شأنها إدانته عن جريمة القتل بوصفه شريكاً فيها، وخلال اتخاذ إجراءات الاستجواب والمواجهة لم يقم رجال الشرطة بإعلام المتهم بحقه في عدم إجباره على تقديم دليل إدانته الوارد بالتعديل الخامس من الدستور الأمريكي.

وفي مرحلة المحاكمة طلب محامي المتهم استبعاد الإفادات التي أدلى بها المتهم ومن شأنها إدانته من أدلة الإثبات تأسيساً على أن هذه الإفادات كانت وليدة إكراه بما من شأنه انتهاك نص التعديل الرابع عشر من الدستور الأمريكي، إلا أن محكمة الدرجة الأولى رفضت ذلك الطلب بحجة أن الإفادات كانت صادرة بإرادة حرة وبناءً على ذلك تمت إدانة المتهم، وفي مرحلة الطعن قررت المحكمة العليا أن الإفادات التي أدلى بها المتهم تعد دليلاً غير مقبول ويتعين استبعادها تأسيساً على أنها كانت وليدة انتهاك لحق المتهم في المساعدة القانونية الوارد بنص التعديل السادس من الدستور الأمريكي.

يعد قرار المحكمة في قضية (Escobedo) قراراً قاطعاً لتوجهٍ استقرت عليه المحكمة العليا الفيدرالية باعتبار أن المحكمة لم يسبق لها أن قضت بأحقية المتهم في المساعدة القانونية (الاستعانة بمحام) وذلك إذا لم يتم إحالة صحيفة الاتهام إلى المحكمة المختصة، وفي تبرير القاعدة الجديدة التي قررتها المحكمة في قضية (Escobedo)، يقول القاضي (Arthur Goldberg) في أسباب الحكم إن «تقديم الإفادات من جانب المتهم قبل إحالة القضية إلى المحكمة مسألة ليس لها علاقة؛ وذلك لأن المتهم عندما طلب الاستعانة بمحام ورفض طلبه يكون التحقيق انقلب من مفهوم التحقيقات العامة إلى مفهوم التحقيقات الموجهة نحو شخص محدد؛ الأمر الذي أكسب هذا الشخص صفة المتهم وليس المشتبه به وإن لم يكن قد تم إحالة قضيته إلى المحكمة».

وقد أضافت المحكمة أن المتهم باعتبار أنه شخص ليس لديه سجل إجرامي سابق لم يكن مدركاً بأن إقراره بالاشتراك في الجريمة يعد إقراراً مماثلاً للإقرار بأنه من أطلق النيران المفضية إلى وفاة المجني عليه، وبالتالي هو كان بأمس الحاجة إلى الاستعانة بشخص متخصص لتزويده بالنصيحة المناسبة التي يحتاج إليها، وعلى الرغم من أن القاعدة التي جاءت بها المحكمة في قضية (Escobedo) قد جاءت بصياغة واسعة إلا أن هذه القاعدة قد فسرت بشكل ضيق، فقد قررت المحكمة بأن حق المتهم في المساعدة القانونية (الاستعانة بمحام) ينتهك في حالة توافر خمسة شروط: (١) إذا كان التحقيق موجهاً نحو شخص

محدد، (٢) أن الشخص مقبوض عليه، (٣) أن يكون المتهم خاضعاً لإجراء الاستجواب، (٤) أن يكون المتهم قد طلب الاستعانة بمحاميه ورفض طلبه من جانب رجال الشرطة، (٥) أن يمتنع رجال الشرطة عن إعلام المتهم بحقه في عدم إجباره على تقديم دليل إدانته.

أثار قرار المحكمة في قضية (Escobedo) خلافاً لا يستهان به، لذلك نجد أن هناك من ينتقد قرار المحكمة بأنه فتح باب غرفة الاستجواب لمحامي الدفاع، بينما يذهب البعض الآخر إلى القول ساخراً إن القرار لم يحمِ المجرمين بشكل كافٍ لأنه قصر نطاق تطبيقه على حماية المتهمين الذين يطلبون الاستعانة بمحاميهم دون غيرهم وعلى الأخص أولئك المتهمين الفقراء غير الملمين بقرار المحكمة في قضية (Escobedo) أو الخجولين أو المترددين لطلب الاستعانة بمحاميهم أثناء إجراء الاستجواب.

ورغم هذه الانتقادات فقد جاء قرار المحكمة في قضية (Miranda) كغطاء على تلك الانتقادات كما سنرى، وتأسيس المحكمة قرارها في قضية (Escobedo) على نص التعديل السادس (حق المتهم في المساعدة القانونية) سيتم تقويضه من خلال قضية (Miranda)، وفي قضية (Escobedo) قررت المحكمة أن الغاية التي تسعى لتحقيقها قاعدة (Escobedo) هي ليست حماية حق المتهم في الاستعانة بمحاميه بل بحق المتهم في عدم إجباره على تقديم إدانته، باختصار يمكن القول إنه على الرغم من أن قضية (Escobedo) كانت تصنف بأنها قضية حماية لحق المتهم في الاستعانة بمحام إلا أنها أضحت تعد من قضايا حماية حق المتهم في عدم إجباره على تقديم دليل إدانته.

وفي قضية (Escobedo)، جدير بالذكر التأكيد على أن المحكمة قصرت نطاق قاعدتها على وقائع تلك القضية أو الوقائع المماثلة[٢٤]، كنتيجة لذلك يمكن القول إن المحكمة ارتأت القضاء بأن حق المتهم بالاستعانة بمحام سيوفر له قبل اتخاذ الإجراءات الرسمية للبدء في عملية الملاحقة الجنائية (إيداع صحيفة الاتهام لدى إدارة كتاب المحكمة المختصة)، وتبرز أهمية قضية (Escobedo) ليس بقرارها القضائي بل بالتوجه أو الرسالة التي يرغب أعضاء المحكمة بتوصيلها حيال إجراء الاستجواب والاعترافات الناشئة عنه والتي شكلت أساساً أو تبريراً لقرار المحكمة في قضية (Miranda)[٢٥] وقد قدمت قضية

(٢٤) Kirby v. Illinois, 406 U.S. 682, 689 (1972).

(٢٥) Johnson v,New Jersey, 384 U.S. 719 (1966).

(Escobedo) دفاعاً تقليدياً أو متعارفاً عليه يتعلق بالنظام الاتهامي والذي يقوم على تحميل جهة الادعاء العبء في إثبات إذناب المتهم وليس الاعتماد على الاعترافات المشكوك في صحتها، ويصف أحد الفقهاء قضية (Escobedo) بالقول إنها: «بدأت هجوماً واسع النطاق تجاه اعتماد جهة الاتهام على اعترافات من شأنها تهديد جميع استجوابات الشرطة بسبب عدم صحتها»(٢٦).

وكان جوهر أسباب المحكمة في قضية (Escobedo) يقوم على أن المتهم المقبوض عليه والخاضع للاستجواب بحاجة إلى الاستعانة بمحاميه باعتبار أن هذا الأخير سيكون له كالناصح وكان سيوجهه نحو عدم الحديث مع رجال الشرطة، وأضافت المحكمة أن محاولة عزل المتهم عن محاميه واستغلال ضعفه يعد من أبرز عيوب إجراء الاستجواب، وقد أشارت المحكمة إلى أن حق المتهم في الاستعانة بمحاميه سيكون دون جدوى في حالة الاستفادة منه بعد الحصول على اعترافات من المتهم، وفي تلك يقول أحد أعضاء المحكمة: (Goldberg) إن «النظام القانوني الذي يسمح لجهة الاتهام بإجبار المتهم على تقديم دليل إدانته يعد نظاماً معيباً من الناحية الأخلاقية على الأقل»(٢٧)، مع هذا التوجه اتجهت المحكمة في قضية Miranda.

المطلب الثاني

قضاء المحكمة العليا في قضية (Miranda)

من خلال هذا المطلب يتم التعريف بقضية (Miranda) من خلال فرعين بحيث يتناول الفرع الأول بيان وقائع القضية المذكورة والقاعدة القانونية التي قررتها المحكمة في تلك القضية، ويبين الثاني مبررات هذه القاعدة.

(٢٦) Joseph D. Grano, Selling the Idea to Tell the Turth, The Professional Interrogation and Modern Confessions Law, 84 Mich, L, Rev. 662, 666 (1986).

(٢٧) Joseph D. Grano, Selling the Idea to Tell the Turth, The Professional Interrogation and Modern Confessions Law, 84 Mich, L, Rev. 662, 666 (1986).

الفرع الأول

قضية (Miranda) من حيث الوقائع والقاعدة القانونية

تتضمن قضية (Miranda v . Arizona) عدد أربعة طعون قضائية عرضت على المحكمة، وفي تأسيسها لقضائها لم تلفت المحكمة للنظر في وقائع الاستجوابات بشكل مفصل، وعلى الرغم من أن هذه الأربعة طعون قد جاءت مصادرها من ولايات مختلفة إلا أن وقائع هذه الطعون تجمعها سمات مشتركة: (١) كل متهم بهذه الطعون كان مقبوضاً عليه ولم تتحرك الدعوى الجنائية قبله وقت اتخاذ إجراء الاستجواب، (٢) كل متهم من المتهمين كان خاضعاً لإجراء الاستجواب في غرفة الاستجواب التابعة لمركز الشرطة المختص، (٣) إجراء الاستجواب في بيئة يهيمن عليها رجال الشرطة حيث كان المتهم والمستجوب (المحقق) وجهاً لوجه في غرفة الاستجواب، (٤) لم يقم رجال الشرطة بإعلام هؤلاء المتهمين بحقهم في عدم إجبارهم على تقديم دليل إدانتهم.

من خلال القاعدة التي قررتها المحكمة في قضية (Miranda) يمكن القول إن المحكمة قد أقرت بثبوت الحقوق التالي ذكرها للمشتبه به أثناء إجراء الاستجواب التحفظي معه:

١- الحق في عدم إدانة الذات:

قررت المحكمة أن لكل مشتبه به حقاً دستورياً في عدم إجباره على تقديم إفادات من شأنها إدانته خلال إجراء الاستجواب، وحماية لهذا الحق قررت المحكمة في قضية (Miranda) أن كل إفادة سواء من شأنها إدانة أو تبرئة المتهم يتم التحصل عليها كنتيجة لاستجواب مصحوب بالقبض (استجواب تحفظي)، لا يجوز استخدامها ضد المتهم في محاكمته الجنائية اللاحقة ما لم يثبت الادعاء أنه قدم ضمانة إجرائية من شأنها كفالة واحترام حق المتهم في عدم إجباره على تقديم دليل إدانته[٢٨].

ويقصد بالاستجواب التحفظي (Custodial Interrogation) – الظرف الرئيس الذي يحفز قاعدة Miranda للانطباق – بدء توجيه الأسئلة من قبل رجل الشرطة وذلك بعد إلقاء القبض على المتهم أو حرمانه من حقه في الحركة بأي طريقة كانت، وقد قررت

(٢٨) وينبغي التأكيد على أن هذه القاعدة لها استثناءات كما سنرى لاحقاً.

المحكمة أن الاستجواب التحفظي هو ما قصدته المحكمة في قضية (Escobedo)[٢٩] عندما أشارت إلى عبارة «تحقيق موجه نحو شخص محدد»[٣٠] .

٢- حق المتهم في الاستعانة بمحام:

لاحظت المحكمة في قضية (Miranda) أن الظروف المحيطة لإجراء الاستجواب والمصاحبة لإجراء القبض من شأنها المساهمة في التغلب على إرادة المتهم حتى ولو تم إعلامه بحقه في عدم إجباره على تقديم دليل إدانته، لذلك ارتأت المحكمة أحقية المشتبه به في مشاورة محاميه قبل خضوعه لإجراء الاستجواب، بل وله الحق في حضور محاميه لإجراء الاستجواب[٣١]، وترى المحكمة أن الغاية الأساسية من تقرير حق المتهم في وجود محاميه أثناء إجراء الاستجواب هو ضمان أن اختيار المشتبه به بين التحدث لرجال الشرطة أو التزام الصمت قد جاء بلا قيود مباشرة أو غير مباشرة من رجال الشرطة.

كما أضافت المحكمة أن وجود المحامي في غرفة الاستجواب من شأنه تحقيق مزايا إضافية، ومنها أن هذا الوجود من شأنه تقليل احتمالية تصرف رجال الشرطة نحو المتهم بشكل فيه إكراه، ومما لا شك فيه أن هذا الوجود سيمكن المحامي من إثبات الإكراه في جلسات المحاكمة اللاحقة، أضف إلى ذلك أن وجود المحامي في غرفة الاستجواب من شأنه تمكين المحامي من معرفة دقة العبارات التي أدلى بها المتهم، أو مدى تثبيت هذه العبارات بشكل صحيح في محضر الاستجواب[٣٢].

---

(٢٩) 378 U.S. 478 (1964).

(٣٠) Pual Marcus, A Return to the "Bright Line Rule" of Miranda, 35 Wm. & Mary L, Rev. 93, 114 (1993).

(٣١) في قضية (١٩٨٤) Berkemer v. McCarty, 468 U.S. 420, 434 N. 21 رفضت المحكمة الإجابة عن التساؤل الآتي: هل يتمتع المشتبه به الفقير بالحق – وفقاً للتعديل الخامس من الدستور – في تعيين محام له على نفقة الدولة وتلك لتقديم النصيحة المناسبة له بشأن الأسئلة الموجهة إليه خلال إجراء استجواب تحفظي متى كانت التهمة المنسوبة إليه تعتبر من جرائم الجنح والتي لا يستحق فيها المتهم حق الاستعانة بمحام تأسيساً على نص التعديل السادس من الدستور الأمريكي والذي يتعلق بحق المتهم في المساعدة القانونية؟

(٣٢) Paul G. Cassell, The Paths Not Taken; The Supreme Court's Failure in Dickerson, 99 Mich, L, Rev. 898 (2001).

الضمانة الإجرائية المقررة بموجب قرار المحكمة في قضية Miranda:

وفقاً لما قررته المحكمة في قضية (Miranda)، فقد أكدت المحكمة على أحقية المشرع الفيدرالي أو المحلي (على مستوى الولاية) بتقرير ما يراه مناسباً من ضمانات إجرائية لحماية حق المتهم الوارد في التعديل الخامس خلال إجراء الاستجواب التحفظي، لغاية ما يتم إصدار نصوص تشريعية تكفل هذه الضمانات الإجرائية، يجب على رجال الشرطة أن يقدموا للمتهم قبل البدء باستجوابه التحذيرات الآتية:

أولاً: أحقيته بالتزام الصمت.

ثانياً: أن كل ما سيتفوه به سيتم استخدامه ضده لاحقاً في محاكمته.

ثالثاً: أن له الحق في استشارة محاميه قبل البدء بالاستجواب بل وله الحق في اصطحاب محاميه خلال إجراء الاستجواب.

رابعاً: في حالة عدم قدرته على الاستعانة بمحام على نفقته، فإن محامياً سيعين له بتكلفة مدفوعة من الدولة.

بعد توجيه تحذيرات (Miranda)، الإفادة الصريحة من جانب المتهم بأنه يرغب في إبداء أقوال ولا يرغب بالاستعانة أو بمرافقة محام له تعد تنازلاً صحيحاً ومنتجاً لآثاره، وقد قررت المحكمة أن تنازل المتهم عن حقوقه الدستورية لن يتم افتراضه ببساطة من التزام المتهم الصمت بعد أن وجهت إليه تحذيرات (Miranda) كما سيأتي بيانه.

كما قررت المحكمة أن المتهم لو أشار بأي وسيلة في أي وقت قبل البدء باستجوابه أو أثناء ذلك إلى رغبته في التزام الصمت فيجب على رجل الشرطة المستجوب التوقف حالاً عن البدء في الاستجواب أو استكماله، وبناءً على ذلك تعد أية إفادة يتم التحصل عليها بعد إبداء هذه الرغبة من جانب المتهم وليدة إكراه ويتعين استبعادها من أدلة الإثبات المقدمة أمام المحكمة، وتضيف المحكمة أنه في حالة تمسك المتهم بحقوقه الدستورية أثناء وجود محام معه سيسمح في بعض الأحوال لرجل الشرطة بتوجيه أسئلة إضافية لذلك المتهم بشرط غياب الدليل على استخدام الإكراه

عند توجيه تحذيرات (Miranda) للمتهم وإبداء رغبته بشكل صريح في الخضوع للاستجواب دون حضور محاميه يعد هذا الإبداء بمثابة تنازل، وفي حالة تنازل المتهم

عن حقه في الاستعانة بمحام، فإنه يحق له طلب استشارة محاميه بأي وقت لاحق سواء قبل البدء في إجراء الاستجواب بوقت قصير أو أثناء إجرائه، وفي حالة إبداء هذا الطلب من جانب المتهم يجب على رجل الشرطة الكف عن الاستمرار في توجيه الأسئلة لحين حضور المحامي، وفي حالة توفير المحامي يجب أن يمنح المتهم فرصة مشاورة محاميه، كما يجب تمكين ذلك المحامي من حضور إجراء الاستجواب متى ما أبدى المتهم رغبته في ذلك الحضور.

الفرع الثاني

مبررات قاعدة (Miranda)

١- الاستجواب التحفظي بمثابة إجبار:

أبدت المحكمة في تسبيبها في قضية (Miranda) انتقادها للأساليب المستخدمة من قبل رجال الشرطة في إجراء الاستجواب والمنصوص عليها بالتعليمات والقواعد الداخلية الحاكمة لسلوك رجال الشرطة بشأن ذلك الإجراء، حيث بناء على تلك التعليمات، فإذناب الشخص محل الاستجواب مسألة مفترضة الوجود قبل البدء بإجراء الاستجواب، بعبارة أخرى إن الأصل المفترض هو الإذناب وليس البراءة بحق الشخص الذي ترغب جهة الشرطة بإخضاعه للاستجواب، ووفقاً للتعليمات الداخلية لرجال الشرطة يجب على الشخص المستجوب «الذي يجري الاستجواب أن يعطي المشتبه به انطباعاً مبدئياً بأن اعترافه بالجريمة ليس سوى تأكيد لأمر واضح وهو أنه مذنب»، وتضيف التعليمات «أنه عندما تفشل الحيلة والطلب من المتهم الاعتراف، يتعين أن تتحول سياسة المستجوب أو المحقق إلى الاعتماد على أجواء تمارس فيها ضغوط غير مباشرة للتغلب على مقاومة المتهم العنيدة».

وقد أشارت المحكمة إلى حيلة أخرى مشار إليها في كتيب تعليمات رجال الشرطة؛ حيث تقوم هذه الحيلة على فكرة اكتساب ثقة المتهم، إذ تؤسس هذه الحيلة عن طريق إيجاد الأعذار المبررة لسلوك المتهم، ويلعب أبطال هذه الفكرة رجلان من رجال الشرطة أولهما يمثل شخصية الشرطي الشرير الذي يرغب في توريط المتهم، وثانيهما يمثل شخصية رجل الشرطة الطيب الذي يسعى وراء مصلحة المتهم ويرغب بحمايته من رجل الشرطة الشرير، وتقوم الوسيلة الثالثة من حيل رجال الشرطة على فكرة الخداع بحيث

يتم عمل طابور عرض للمشتبه بهم – ومن ضمنه المتهم – فيقوم شاهد مزيف بالتعرف على المتهم باعتباره مرتكب الجريمة؛ وذلك بغرض إقناع المتهم بأنه بعد هذا التعرف لا جدوى من الاستمرار في التزام الصمت.

بناءً على هذه الأساليب، انتهت المحكمة إلى أن الاستجواب التحفظي من شأنه دفع ضريبة أو رسوم ثقيلة من جانب الأفراد للحصول على حرياتهم، كما أن هذه الاستجوابات من شأنها المتاجرة في عامل الضعف الإنساني، فقد وجدت المحكمة أن المشتبه بهم يخضعون لإجراء غير معروف لديهم ويخضعون لإجراءات تحقيق واستجوابات الشرطة ومحاطين بأفراد يعدون أعداء لهم، كما أنهم «أي المشتبه بهم» معزولون عن العالم الخارجي في ظل أجواء فيها هيمنة بوليسية، كما أنهم محرومون من أي ميزة نفسية مشجعة.

من خلال قراءة أسباب المحكمة العليا الفيدرالية في قضية (Miranda) يمكن القول إن هذه القضية تدافع عن مبدأ أساسي وهو أن طبيعة الإجبار التي تتأصل في الاستجوابات التحفظية بشكل مبالغ فيه من شأنها جعل الاعترافات التي تنشأ من هذه الأجواء ذات طبيعة إكراهية[٣٣]، لذلك من دون فرض ضمانات إجرائية – كتحذيرات Miranda – ستكون جميع الاعترافات وليدة هذه الأجواء اعترافات ناشئة عن إكراه محظور بموجب نصوص الدستور الفيدرالي[٣٤]، باختصار يتضح أن المحكمة استبدلت معيار الإرادية (Voluntariness Test) القائم على مراعاة جميع الظروف (Totality Of Circumstances) بقاعدة محددة وواضحة المعالم في تحديد مفهوم الإجبار في نطاق الاستجوابات التحفظية.

وما يؤيد هذا التوجه ما قررته المحكمة من ملاحظات بشأن الاستجوابات التحفظية باعتبار أنها استجوابات تحمل في طياتها سمة التهديد أو التخويف، وأن خضوع الشخص لهذه الأساليب الإقناعية التي سبق ذكرها (طابور العرض المزيف والشرطي الطيب والشرير وافتراض الإذناب) لا يمكن وصف الاعتراف الناشئ عنها سوى بالاعتراف الناشئ عن طريق الإجبار.

(٣٣) Lawrence Herman, The Supreme Court, the Attorney General, and the Good (IT) Old Days of Police Interrogation, 84 Ohio. St. L. J. 733, 735 (1987).

(٣٤) Stephen J. Schulhofer, Reconsidering Miranda, 54 U. Chi, L. Rev. 435, 447 (TE) (1987).

٢ – الأهمية المحدودة للاعترافات في نطاق تطبيق القانون:

يرى أحد الفقهاء أن قاعدة (Miranda) تمثل تغليب مصلحة ضد مصلحة معارضة: «الأولى هي مصلحة حماية حق الأفراد الوارد في التعديل الخامس على مصلحة الدولة في تطبيق القانون عن طريق الحصول على إفادات إدانة»[٣٥] وقد عبرت المحكمة العليا في قضية (Miranda) عن عدم اهتمامها بالأعباء المترتبة على قرارها والتي سوف يتحملها رجال الشرطة في سبيل الحصول على أدلة إدانة، بل لم تكن المحكمة مقتنعة بحجة جهة الاتهام بوجوب أن يتحمل المجتمع وأفراده استجواباً يفوق في الكفة والأهمية حق الأفراد الوارد في التعديل الخامس من الدستور.

وعلى الرغم من أن المحكمة العليا قد أشارت إلى أهمية الاعترافات ودورها في تحقيق الإدانة، إلا أن القضايا محل الطعون في قضية (Miranda) قد أثبتت أن هناك مبالغة في بيان أهمية هذه الاعترافات؛ حيث أوضحت المحكمة أن في كل واقعة معروضة عليها من خلال طعن (Miranda) تبين أن رجال الشرطة كانوا يمكلون عدداً لا يستهان به من أدلة الإثبات دون الحاجة إلى المرور بالإجراءات الاستجوابية.

٣– أهمية غاية التعديل الخامس في ظل النظام الاتهامي:

يعتبر من أهم ما جاء في تسبيب المحكمة في قضية (Miranda) هو وصفها للحق الوارد في التعديل الخامس والخاص بعدم الإجبار على تقديم دليل إدانة الذات بأنه قاعدة سامية، باعتبار أن هذا الحق يقوم على تعزيز وحماية حق الفرد في الحياة الخاصة، وهو حق يعتبر حجر أساس في النظام الديمقراطي الأمريكي، وقد وصف القاضي (Warren) رئيس المحكمة في ذلك الوقت حق الفرد في عدم إجباره على إدانة ذاته «بالدعامة الأساسية للنظام الاختصامي (Adversary System) بل إن الغاية التي تأتي من وراء هذا الحق تنم عن هيمنة فكرية»حيث قال:

احترام الحكومة (جهة الاتهام) يجب أن يتم في ضوء مستوى كرامة واستقامة أفراده، للمحافظة على موازنة عادلة بين الفرد والدولة، ولإلقاء العبء على كاهل الحكومة، ولاحترام عدم انتهاك الخصوصية الإنسانية، يتطلب نظامنا الاتهامي أن

(٣٥) Charles D. Weisselberg, Saving Miranda, 84 Cornell L. Rev. 117, 121 (1998).

تكون جهة الاتهام التي تطلب معاقبة شخص قادرة على تقديم دليل ضده بمجهودها وعملها المستقل بدلاً من الاعتماد على الإكراه؛ وذلك لاستخلاص دليل ضده مصدره فم ذلك الشخص(٣٦).

بناءً على ذلك، نجد أن قضية (Miranda) تؤكد على أن مسألة متى يجب أن يتحدث المشتبه به ليست متروكة لسلطات التحقيق لكي تقررها، بل هي مسألة خاضعة لحق الفرد نفسه، فهو من يحدد ما إذا كان يرغب في تعيين محام له، وهو الذي يقرر ما إذا كان يرغب في التحدث إلى رجال الشرطة لتقديم أية إفادة بشأن الجريمة، وهذا ما ستحققه القاعدة التي قررتها المحكمة في قضية (Miranda)، وتضيف المحكمة أن المحامي عندما يقترح على موكله التزام الصمت فإنه يقوم بما يوجب عليه القسم الذي أداه القيام به، وهو حماية حقوق موكله بأقصى مكنة ممكنة، لذلك محامي الدفاع في غرفة الاستجواب يلعب دوراً حيوياً في عملية إدارة العدالة في ظل الدستور الأمريكي.

المطلب الثالث

قاعدة (Miranda) من حيث الأساس القانوني والتقييم

يتناول هذا المطلب بيان الأساس القانوني الذي أحاط بالقاعدة التي قررتها المحكمة في قضية (Miranda) حيث لم تتوقف النقاشات بشأن هذه القاعدة من حيث استعراض مسألة ما إذا كانت هذه القاعدة تجد أساساً دستورياً لها يمكن المحكمة من فرضها على باقي المحاكم (الفرع الأول)، كما أن سهام النقد لم تتوقف تجاه هذه القاعدة، وما الجدوى من فرض مثل هذه القاعدة؟ (الفرع الثاني).

الفرع الأول

الأساس القانوني للقاعدة

– **السلطة التشريعية وموقفها من قضية Miranda**(٣٧) (هل تجد قضية Miranda أساساً دستورياً؟).

(٣٦) Miranda, 384 U.S. at 460.

(٣٥) Michael Edmund O'Neill, Undoing Miranda, 2000 B.Y.L, L, Rev. 185.

في عام ١٩١٨، أصدر المشرع الفيدرالي قانون أمن الطرق (Omnibus Crime Control and Safe Streets Act) وقد تضمن النص القانوني الآتي:

(أ) في أية محاكمة جنائية فيدرالية، الاعتراف يتعين أن يكون مقبولاً متى صدر إرادياً. وقبل إيراد تلك الاعتراف ضمن قائمة الأدلة المقبولة، يجب على المحكمة – في غياب هيئة المحلفين – أن تحدد أولاً مدى كون الاعتراف إرادياً من عدمه، فإذا توصلت المحكمة إلى إرادية الاعتراف يجب عليها قبوله ضمن أدلة المحاكمة.

(ب) وعلى المحكمة في تحققها من مسألة إرادية الاعتراف أن تأخذ بالاعتبار جميع الظروف التي صاحبت صدور الاعتراف بما فيها (١) الوقت الذي استغرق بين إجراء القبض وإجراء عرض المتهم على القاضي، هذا في حالة إذا ما صدر الاعتراف بعد القبض وقبل العرض على القاضي، (٢) ما إذا كان المتهم عالماً بطبيعة التهمة المنسوبة إليه أو محل الاشتباه، (٣) ما إذا كان المتهم قد أعلم أو علم أن له الحق في عدم الإدلاء بأي عبارات وأن هذه العبارات قد تستخدم ضده مستقبلاً أمام المحكمة، (٤) ما إذا كان المتهم قد أعلم بحقه في الاستعانة بمحام قبل الإدلاء بالاعتراف، (٥) ما إذا كان المتهم متمتعاً بحقه في الاستعانة بمحام من عدمه وقت الإدلاء بالاعتراف. وينبغي التأكيد على أن هذه العوامل المشار لها أعلاه لا تعد حاسمة في تقدير مدى كون الاعتراف إرادياً من عدمه.

وتعليقاً على هذا النص التشريعي، قررت المحكمة العليا الفيدرالية في قضية (Dickerson v . United States)[٣٨] أن عدم احتواء ذلك النص التشريعي للتحذيرات التي قررتها قضية (Miranda) هو دلالة على الرغبة التشريعية في إلغاء القاعدة التي قررتها تلك القضية، ولما كان البرلمان لا يملك من الناحية القانونية إلغاء قاعدة دستورية، فإن مدى دستورية النص سالف الذكر ومدى استمرار العمل بالقاعدة التي قررتها المحكمة في قضية (Miranda) محل نظر، ورغم ذلك، يمكن القول إنه بعد مرور ثلاثة عقود من الزمن، ما زال ذلك النص التشريعي قائماً وما زال رجال الشرطة الفيدراليون يواجهون المشتبه بهم بتحذيرات (Miranda) كنوع من الضمانة المتعارف عليها، كما أن وكلاء النيابة الفيدراليين درجوا على عدم استخدام اعترافات أمام المحاكم لم تسبق بتحذيرات (Miranda).

(٣٦) 530 U.S. 428, 436 (2000).

إن الأسس الدستورية التي تقوم عليها القاعدة المقررة بموجب قضية (Miranda) تم إيقافها في قضية (Michigan v . Tucker)[٣٩]، في تلك القضية لم يقم رجال الشرطة بإبلاغ المتهم بجميع حقوقه الدستورية على النحو الذي جاءت به قضية (Miranda)، فكان مصير الاعتراف المستخلص من المتهم الاستبعاد في محاكمته اللاحقة، ولم يتوقف التساؤل – في تلك القضية – عند ذلك الحد بل امتد الاستبعاد ليشمل شهادة الشاهد الذي كان مصدر الاستدلال إليها اعتراف المتهم محل الاستبعاد باعتبار أن تلك الشهادة لم تكن سوى ثمرة لشجرة مسمومة (Fruit of the poisonous tree) وهو مبدأ سيأتي بيانه لاحقاً في هذه الدراسة.

لحسم موضوع مدى قبول الشهادة من عدمه ضمن الأدلة المقبولة في المحاكمة، قام القاضي (Rehinquist) – أحد أعضاء المحكمة والمعارض لقرار المحكمة في تلك القضية – بطرح تساؤل في غاية الأهمية وهو: ما إذا كان سلوك رجال الشرطة أساس الاستبعاد يمثل انتهاكاً مباشراً لحق المتهم الدستوري في عدم إجباره على تقديم دليل إدانته أو أن السلوك يمثل انتهاكاً للقاعدة الإجرائية الوقائية التي قررتها (Miranda) والتي غايتها حماية ذلك الحق، رداً على ذلك التساؤل قررت أغلبية أعضاء المحكمة أنه: لا يشكك أحد في أن المتهم لم يواجه أثناء استجوابه أية من الممارسات التاريخية التي جاء حق المتهم الدستوري بعدم إجباره على تقديم دليل إدانته لمنعها، لذلك سلوك رجال الشرطة لم يكن من شأنه حرمان المتهم من ذلك الحق، بل ذلك السلوك كان من شأنه فقط الفشل في توفير ضمانة إجرائية قررتها قضية (Miranda) مصاحبة لذلك الحق الدستوري.

تحليلاً لذلك النقاش الذي دار بين ما طرحه القاضي (Rehnquist) من تساؤلات وردود المحكمة، فقد استخلص الرأي الآتي: إن فشل رجال الشرطة بتقديم التحذيرات التي جاءت بها قضية (Miranda) وذلك قبيل استجوابه التحفظي ليس من شأنه جعل الاعتراف غير إرادي لانتهاكه للحق الدستوري بعدم الإجبار على تقديم دليل الإدانة، بل إن الفشل في تقديم هذه التحذيرات ينتهك ضمانات إجرائية من شأنها الحيلولة دون وقوع انتهاك فعلي لنصوص الدستور، وقد أكدت ذلك المحكمة عندما قررت أن

(٣٩) 417 U.S. 433 (1974).

قاعدة استبعاد الأدلة المستمدة من الإجراءات غير المشروعة تخدم كأصل عام الحق الوارد في نص التعديل الخامس من الدستور – حق المتهم في عدم إجباره على تقديم دليل إدانته – ولكنها تمتد بشكل أوسع لتشمل حالات لا تتضمن انتهاكات لذلك النص الدستوري(٤٠).

ولم يسلم قرار المحكمة في قضية (Tucker) من النقد باعتبار أنه يشكل رفضاً لمضمون القاعدة المقررة بموجب قضية (Miranda)(٤١) بل ويشكل تعارضاً مع اللغة التي استخدمتها المحكمة في تلك القضية(٤٢) والتفسيرات المستخلصة من القضايا اللاحقة لقضية (Miranda) والسابقة على قرار المحكمة في قضية (Tucker)(٤٣) فعلى الرغم من أن المحكمة في قضية (Miranda) قررت أن البرلمان له أحقية تشريع بدائل للضمانات الإجرائية التي قررتها وذلك للحيلولة دون صدور اعترافات غير إرادية فقد أشارت المحكمة إلى أنه في ظل غياب هذه الضمانات الإجرائية سيكون كل استجواب تحفظي متضمناً لمعنى القهر.

على ما يبدو أن قرار المحكمة في قضية (Tucker) كان من شأنه زوال الأساس الدستوري للقاعدة التي قررتها المحكمة في قضية (Miranda)، فتلك القضية تقدم دعماً للحجة القائلة إن البرلمان يملك سلطة إلغاء القاعدة المقررة في قضية (Miranda) وإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل تلك القضية، أو على الأقل استحداث ضمانة إجرائية بديلة، أضف إلى ذلك أنه طالما أن المحكمة العليا الفيدرالية لا تملك سلطة الإشراف القضائي على الإجراءات القضائية التي تحكم المحاكمات التي تجري على مستوى الولايات(٤٤)، فإن السؤال حول مدى إمكانية فرض تحذيرات (Miranda) على إجراءات تلك المحاكم سيكون موضع شك.

وقد واجهت المحكمة في قضية (Dickerson) التساؤل حول مدى دستورية قانون أمن الطرق(٤٥)؛ حيث تقدم المدعى عليه أمام محكمة الدرجة الأولى بطلب استبعاد بعض

(٤٠) Oregon v. Elstad, 470 U.S. 298, 306 (1985).

(٤١) Geoffrey R. Stone, TheMiranda Doctrine in the Burger Court, 1977 Supp. Ct. (11) Rev. 99, 118.

(٤٢) يرجى مراجعة ما سبق ذكره في قضية (Miranda) من هذه الدراسة.

(٤٣) Orozco v. Texas, 394 US, 324, 326 (1969).

(٤٤) Smith v. Phillips, 455 U.S. 209, 221 (1982).

(٤٥) 530 U.S. 428 (2000).

العبارات التي من شأنها إدانته والتي تفوه بها أمام رجال (F. B. I.) استناداً إلى أنه لم يتم توجيه تحذيرات (Miranda) له قبيل البدء باستجوابه، وقد أجابت المحكمة ذلك الطلب، لاحقاً في مرحلة الاستئناف، كان للمحكمة رأي مخالف وقررت أن القاعدة التي قررتها المحكمة في قضية (Miranda) تم إلغاؤها بموجب نصوص قانون أمن الطرق سالف الذكر، وبتطبيق المعيار الوارد بتلك النصوص تبين للمحكمة أن الاعتراف كان إرادياً وتم إدخاله ضمن قائمة الأدلة المقبولة، قبلت المحكمة العليا الفيدرالية الطعن المقام من المحكوم عليه للتصدي لمسألة مدى دستورية النصوص الواردة في قانون أمن الطرق.

مؤيداً بسبعة من أعضاء المحكمة، قرر رئيس المحكمة القاضي (Rehnguist) – الذي كتب قرار المحكمة في قضية (Tucker) والذي استخلص منه عدم وجود أساس دستوري للقاعدة المقررة في قضية (Miranda) – أن القاعدة المقررة في قضية (Miranda) تعد قاعدة دستورية باعتبار أن السوابق التاريخية تشير إلى تلك الحقيقة، وبناءً على ذلك تكون القاعدة التي قررتها قضية (Miranda) قاعدة دستورية ليس بإمكان المشرع إلغاؤها بإصدار تشريع عادي لا يسمو لمرتبتها، أضف إلى ذلك أن المحكمة رفضت حجة الادعاء بضرورة إلغاء قاعدتها التي قررتها في تلك القضية[٤٦]، وعلى الرغم من أن قرار المحكمة قد يسعد مناصري ومؤيدي قاعدة (Miranda) إلا أن التحليلات الفقهية المبدئية التي قيلت بشأن قرار المحكمة في القضية لم تكن مقنعة بشكل مرضٍ[٤٧].

وقد أسست المحكمة ما توصلت إليه من كون أن القاعدة التي قررتها في قضية (Miranda) تعد قاعدة دستورية بناءً على تسبيبها الذي جاء في تلك القضية والسوابق القضائية التي جاءت لاحقة على تلك القضية[٤٨]، وقد أقر القاضي (Rehnquist) بأن هناك بعض العبارات التي سبق أن ذكرتها المحكمة في تسبيباتها قد تدل بشكل أو بآخر على أن قاعدة (Miranda) ليست دستورية، إلا أن القول الفصل في ذلك يكمن فيما قررتها أغلبية أعضاء المحكمة في تسبيبها في قضية (Miranda) نفسها – وهو ما

(٤٦) Man Sentenced in Case That Upheld Miranda, New York Times, Jan. 6, 2001 at A9.

(٤٧) Symposium, MirandaAfter Dickerson: The Future of Confession Law, 99 Mich. (IV) L, Rev. 879-1247 (2001).

(٤٨) Dickerson, 530 U.S. at 440 n.5.

يتفق مع المبدأ وهو أن تلك القاعدة تعتبر قاعدة دستورية، ومما لا شك فيه أن القاضي (Rehnquist) يقصد ما جاء في تسبيب قرار المحكمة في قضية (Tucker) الدالة على أن القاعدة المقررة في (Miranda) ليست دستورية.

كما أيد القاضي (Rehnquist) قراره بدستورية قاعدة (Miranda) من خلال الدعوة التي أطلقتها – من خلالها تسبيبها في قضية Miranda – المحكمة للمشرع من أجل تبني تدابير إجرائية من شأنها حماية حق المتهم في عدم إجباره على تقديم دليل إدانته؛ حيث يرى أن هذه الدعوة كان المقصد منها منع خلق قيد دستوري على المشرع في خلق ما يراه من تدابير مناسبة، بعبارة أخرى إن مراجعة قرار المحكمة في قضية (Miranda) يشير إلى أن المحكمة أرادت القول بأن الدستور يتطلب تبني تدابير إجرائية لعدم انتهاك حق المتهم في عدم إجباره على تقديم دليل إدانته، إلا أن هذه التدابير ليس بالضرورة أن تكون قاصرة على التدابير التي قررتها المحكمة في قضية (Miranda) بعينها.

وتعد هذه التبريرات التي ذكرت أعلاه الأقل أهمية إذا ما قورنت بتبريرات أخرى استند إليها القاضي (Rehnquist) للقول بدستورية قاعدة (Miranda)، وتجد الصعوبة مكمنها في أن القاضي (Rehnquist) يرى أن القاعدة التي قررتها المحكمة في قضية (Miranda) والسوابق القضائية اللاحقة لها تعد دستورية لأنها امتدت للانطباق على إجراءات المحاكمات التي تتم أمام المحاكم المحلية وليس الفيدرالية فقط من خلال المحاكم العليا التي تتبعها تلك المحاكم، ويعارض القاضي (Scalia) – أحد أعضاء المحكمة ويمثل الأقلية المعارضة لقرار المحكمة في قضية Dickerson – بالقول: إن هذه الحجة التي ذكرتها الأغلبية تعد مثالاً تقليدياً لطلب السؤال، لذلك فإن استمرار المحكمة في تطبيق قاعدة (Miranda) على مستوى المحاكمات المحلية يعد انتهاكاً دستورياً؛ لأن ذلك يعطي المحكمة سلطة الإشراف القضائي على تلك المحاكم وهو ما لا نملك بصريح نصوص الدستور الفيدرالي.

ويضاف إلى ذلك، أنه رغم أن أغلبية أعضاء المحكمة رفضت حجة جهة الادعاء بضرورة إلغاء القاعدة المقررة في قضية (Miranda) إلا أن المحكمة لم تقدم الدعم الكافي للتمسك بتلك القاعدة واستمرار العمل بها، وفي تقرير ذلك يقول القاضي (Rehnquist):

إنه على الرغم من أن مسألة مدى تأييد قاعدة (Miranda) من قبل أعضاء المحكمة مسألة قد حسمت في تلك القضية ذاتها استناداً إلى مبدأ السوابق القضائية الذي يمثل عبئاً ثقيلاً لتأييد قاعدة (Miranda)، إلا أن مبدأ السوابق القضائية (Star Decisis) ليس أمراً متعذراً تغييره، ولكن هذا المبدأ يتعين احترامه طالما لم توجد مبررات لمخالفته أو العدول عنه، ويضيف إن المحكمة ترى أن تحذيرات (Miranda) أصبحت جزءاً لا يتجزأ من عمل رجال الشرطة اليومي، وجزءاً من الثقافة الوطنية للشعب الأمريكي بما ينتفي معه مبررات إلغاء القاعدة التي قررتها المحكمة في تلك القضية.

ولا ريب أن قرار المحكمة في قضية (Dickerson) من شأنه إسعاد تلك الفئة التي ترغب في استمرار العمل بقاعدة (Miranda)، وبناءً على قرار المحكمة في تلك القضية لم تعد هناك معارضة تذكر على مستوى رجال الشرطة؛ وذلك يعود بالدرجة الأولى لعبارة رئيس المحكمة التي ذكرها في تسبيب الحكم في قضية (Dickerson) والتي تضمنت أن المحكمة من خلال القضايا اللاحقة والتفسيرية لقضية (Miranda) ضيقت من نطاق قاعدة تلك القضية وتأثيرها على مشروعية إجراءات وعمل رجال الشرطة، ورغم ما جاء في قضية (Dickerson) من وضوح بشأن مكانة قاعدة (Miranda) الدستورية إلا أن هناك عدة أسئلة ما زالت عالقة وتحتاج لإجابة مستقبلية، ومن أبرزها مدى تأثير تلك القضية (Dickerson) على قرارات المحكمة اللاحقة لقضية (Miranda) والتي ضيقت من نطاق قاعدة (Miranda).

ومما أثير بشأن قرار المحكمة في قضية (Dickerson)، أن تلك القضية أقرت بأن القاعدة التي جاءت بها قضية (Miranda) تعتبر قاعدة وقائية لحماية حق المتهم الدستوري بعدم إجباره على تقديم دليل إدانته، وهذا الأمر من شأنه جعل القاعدة الوقائية بمرتبة الحق الذي تحميه، وبناءً على ذلك لا يستطيع البرلمان ولا المحاكم المحلية أو المحاكم الأدنى الفيدرالية التلاعب أو التدخل في التحذيرات التي جاءت بها قاعدة (Miranda) إلا باقتراح تدابير إجرائية بديلة تؤدي الغرض نفسه وهو حماية الحق الدستوري سالف الذكر من الانتهاك.

وقد ذكر القاضي (Scalia) أن مؤدى قرار المحكمة في قضية (Dickerson) هو أن المحكمة العليا الفيدرالية لا تملك فقط سلطة تطبيق نصوص الدستور الفيدرالي، بل تملك

أيضاً سلطة مد نطاق أحكامه – من خلال فرض قيود وقائية – على كل من البرلمان والولايات المحلية. ورغم أن ما ذكره القاضي (Salia) من الممكن أن يفسر على أن في ذلك المنهج الذي تبنته المحكمة ما يدعو للقول بأنه منهج يهدد ديمقراطية السلطات وتوزيع السلطات، إلا أن الفقه يكاد يجمع على أن البرلمان يملك سلطة استحداث قواعد وضمانات من شأنها حماية الحقوق الدستورية، ولكن طالما أن هذه الضمانات التشريعية لم ترَ النور بعد، فإن الواجب على السلطة القضائية تبني ضمانات لحماية تلك الحقوق الدستورية[٤٩].

الفرع الثاني

انتقادات قضية (Miranda) والرد عليها[٥٠]

على الرغم من أن قرار المحكمة في قضية (Miranda) يعد حلاً وسطاً على جميع الأصعدة[٥١]، إلا أن ذلك القرار لم يسلم من النقد، لذلك سنتعرض بشيء من الإيجاز للحجج التي قيلت من الاتجاه المؤيد والاتجاه المعارض لقرار المحكمة في قضية (Miranda).

١- قاعدة قضية (Miranda) لم تقدم الحماية المطلوبة:

وجهة نظر المعارضين: يرى هذا الاتجاه أن المحكمة لم تتبن منطق قضية (Escobedo)[٥٢] باعتبار أن قضية (Miranda) تخلص إلى حظر الاعترافات الناشئة عن إجراء الحجز بصفة كلية[٥٣] لأنها تبيح توجيه الأسئلة للمتهم ولكن بعد حضور محامي الدفاع لذلك الإجراء[٥٤] أو على الأقل تحظر الاستجواب إلى أن يقوم المتهم

(٤٩) David A. Strauss, Miranda, The Constitution, and Congress, 99 Mich. L. Rev. (24) 958 (2001).

(٥٠) Joseph D. Grano, Miranda's Constitutional Difficulties: A Reply to Professor Schulhofer, 55 U. Chi, L, Rev. 174 (1988).

(٥١) Yale Kamisar, The Warren Court and Criminal Justice: A Quarter-Century Retrospective, 31 Tulsa L. J. 1 (1955).

(٥٢) Escobedo v. Illinois, 378 U.S. 478 (1964).

(٥٣) Irene Merker Rosenberg & Yale L. Rosenberg, A Modest Proposal for the Abolition of Custodial Confessions, 68 N.C. L. Rev. 69, 73 (1989).

(٥٤) Otis H. Stephens, Jr. The Supreme Court and Confessions of Guilt 205 (1973).

باستشارة محاميه[٥٥]، ويضيف أنصار هذا الرأي أنه إذا أردنا تفسير ما أوردته المحكمة من عبارات في تسبيبها كعبارة «أن الحكومة يجب أن تتحمل العبء بأكمله في النظام الاتهامي»، أنها «يجب أن تحترم عدم انتهاك الخصوصية الإنسانية» الأمر الذي يترتب عليه أن الحكومة (جهة الاتهام) لا يسمح لها بالاستناد أو الاعتماد على اعترافات صادرة من المتهمين طالما كانت هذه الاعترافات وليدة بيئة إكراهية على النحو الذي وصفته المحكمة، ويرى هذا الاتجاه المعارض أن هناك تناقضاً في القاعدة التي قررتها المحكمة باعتبار أنها تقرر أن إجراء الاستجواب التحفظي هو إجراء يتم في أجواء إكراهية، إلا أنها تقرر جواز التنازل عن الحقوق الدستورية متى كان هذا التنازل قد تم بإرادة حرة، وهو أمر يصعب تصور تحققه في ظل هذه الأجواء الإكراهية (قهرية) فقد كان الأولى – حسبما يرى أنصار هذا الاتجاه – على المحكمة أن تتطلب وجود المحامي أو استشارته قبل الاعتداد بهذا التنازل، فهذا الوجود أو الاستشارة يعد وسيلة أو ضمانة حقيقية أو فعالة.

الرد من الاتجاه المؤيد : ويقر الاتجاه المؤيد لقرار المحكمة في قضية (Miranda) في صحة ما ذكره الاتجاه المعارض من نقد في هذا الشأن، إلا أن هذا الاتجاه المؤيد يبرر قرار المحكمة أنها في ظل تلك الأجواء التي كانت سائدة في عام ١٩٦٦ لم يكن من الممكن أن تضيف المحكمة أي حماية إضافية كانت اقترحتها الاتجاهات المعارضة من وجوب تواجد محامي الدفاع أو استشارته قبل التنازل عن الحقوق الدستورية للمتهم[٥٦].

٢ – قاعدة قضية (Miranda) بالغت في الحماية[٥٧]:

وجهة نظر المعارضين : يرى الاتجاه المعارض أن القاعدة التي قررتها المحكمة في قضية (Miranda) تفتقر إلى الأساس التاريخي والأساس النصي (لا يوجد نص دستوري يمكن أن تستمد منه) باعتبار أن القاعدة التي قررتها المحكمة لا تجد مساندة لا من خلال التاريخ التشريعي لنص التعديل الخامس من الدستور الأمريكي والذي

(٥٥) Charles J. Ogletree, Are Confessions Really Good for the Soul?: A Proposal to Mirandize Miranda, 100 Harv. L. Rev. 1826 (1987).

(٥٦) Yale Kamisar, The Warren Court and Criminal Justice: A Quarter-Century Retrospective, 31 Tulsa L. J. 1 (1955).

(٥٧) Albert W. Alschuler, A Peculiar Privilege in Historical Perspective: The Right to Remain Silent, 94 Mich, L, Rev. 2625 (1996).

قرر حق المتهم في عدم إجباره على تقديم دليل إدانته ولا من خلال صياغة النص ذاته[٥٨]، وفي ذلك يرى الفقيه (Alschale) أنه «لا يوجد في النسخة الإنجليزية ولا النسخة الأمريكية لنص التعديل الخامس ما يعطي للمتهم من حق في رفض الرد على الأسئلة التي من شأنها إدانته»[٥٩]، في بريطانيا، يطبق حق المتهم في عدم إجباره على تقديم دليل إدانته على الاستجوابات القضائية فقط (التي تجرى بمعرفة المحكمة وليس جهة التحقيق، ويضيف الفقيه (Wigmore) أن هذا الحق لا يمتد إلى الاستجوابات التي يجريها رجال الشرطة باعتبار أن قراءة نص التعديل الخامس توحي أن القصد الذي يسعى الحق لتحقيقه هو منع إجبار المتهم على أداء الشهادة الشفوية في محاكمته الجنائية[٦٠].

رد الاتجاه المؤيد : يرى الاتجاه المؤيد لقرار المحكمة في قضية (Miranda) أن الانتقاد الموجه ليس انتقاداً مخصصاً لقرار المحكمة بل يعد بمثابة نقد عام إزاء المبدأ المستقر عليه بموجب التعديل الخامس وهو استبعاد إفادات المتهمين متى كانت وليدة إكراه، ويضيف أنصار هذا الاتجاه أن مراجعة الفقيه (Wigmore) التاريخية حول معنى نص التعديل الخامس تدور حولها شكوك من قبل بعض المؤرخين باعتبار أنه من الخطأ ربط مفهوم النص بممارسة تاريخية في شأن إجراءات التحقيق والمحاكمة باعتبار أن هذه الإجراءات ذات طبيعة متغيرة من زمن لآخر[٦١].

كما يرون أنه يعتبر مغامرة مظلمة محاولة معرفة غرض من قام بصياغة نص التعديل الخامس باعتبار أن هذا الغرض يثير تناقضاً واضحاً من حيث إن الرغبة التي انتواها المشرع هي عدم السماح بالإكراه القضائي بينما هناك مقبولية للإكراه الذي يخضع له المتهم خلال مرحلة التحقيق[٦٢]، ويستند الاتجاه المؤيد لقضية (Miranda) إلى القول بأن مكتب السيد النائب العام – الذي أرسل فريقاً من الخبراء القانونيين

(٥٨) Miranda, 384 U.S. at 526 (White J., dissenting).

(٥٩) Albert W. Alschuler, A Peculiar Privilege in Historical Perspective: The Right to Remain Silent, 94 Mich, L, Rev. 2625 (1996).

(٦٠) John H. Wigmore, Evidence 401 (Chadbourn rev. 1970).

(٦١) Lawrence Herman, The Unexplored relationship Between the Privilege Against Complusory Self-Defence and the Involuntary Confession Rule (Part I), 53 Ohio St. L. J. 101 (1992).

(٦٢) Beisel, Control Over Illegal Enforcement of the Criminal Law: Role of the Supreme Court 104 (1955).

بتكليف من المحكمة عام ١٩٨٦ وذلك لتقرير مدى توافق قاعدة المحكمة في قضية (Miranda) مع نص التعديل الخامس في ظل المعطيات التاريخية – قد توصل إلى انطباق الحكم القانوني الوارد في نص التعديل الخامس على إجراءات الاستجواب التي يجريها رجال الشرطة وهو حكم قانوني يتفق مع الفهم التاريخي لنص التعديل الخامس من الدستور الأمريكي(٦٣).

٣- القاعدة التي قررتها المحكمة في قضية (Miranda) غير ضرورية وغير منطقية:

وجهة نظر الاتجاه المعارض : يرى أنصار الرأي المعارض أن المحكمة في قضية (Miranda) قد جاءت بقاعدة واضحة الملامح والتطبيق ولكنها قاعدة غير ضرورية؛ وذلك لأن نص التعديل الرابع عشر من الدستور الأمريكي – والذي يقرر عدم حرمان الشخص من حياته أو حريته أو ملكيته إلا وفقاً للقانون – يقدم وسيلة كافية وذلك لاستبعاد الاعترافات المشكوك في صحتها(٦٤)، ويضيف النقاد أن معيار الإرادية أو الظروف المحيطة يعد معياراً عملياً وفعالاً، أما القول بأن هذا المعيار غير كافٍ وذلك للاستدلال به من قبل رجال الشرطة في معرفة ما هو مسموح وما هو غير مسموح به من سلوك هو قول فيه شيء من المبالغة القصوى(٦٥)، فالسوابق القضائية التي قررتها المحكمة العليا الفيدرالية تطبيقاً لذلك المعيار تجعل الأمر واضحاً لرجال الشرطة حول السلوكيات غير المقبولة مثل استخدام العنف أياً كانت وسيلته أو الحرمان من النوم أو الطعام أو الحجز المطول أو المبالغ فيه.

ويضيف الرأي المعارض أنه على العكس فإن قاعدة (Miranda) تعتبر شكلية(٦٦)، فاعتبار أو افتراض قهرية أو إكراهية الاستجوابات التحفظية مسألة من حيث الإحصائيات غير صحيحة، فكل مشتبه به مقبوض عليه يدلي باعتراف يجب أن يكون هذا الاعتراف

(٦٣) Office of Legal Policy, U.S. Dept. of Justice, Report to the Attorney General (17) on the Law of Pre-Trial Interrogation (1986).

(٦٤) Miranda, 384 U.S. at 505 (Harlan J., dissenting).

(٦٥) Gerald M. Caplan, Questioning Miranda, 38 Vand. L. Rev. 1417, 1432 (1985).

(٦٦) Joseph D. Grano, Miranda v. Arizona and the Legal Mind: Formalism's Triumph over Substance and Reason, 24 Am, Crim, L, Rev. 243 (1986).

مقبولاً أمام المحكمة على الرغم من الإجبار المتأصل في كل عملية قبض أو حجز، ولكن هل سؤال المتهم ما إذا كان ارتكب الجريمة دون توجيه تحذيرات (Miranda) له ودون أن يعبر عن رغبته في التنازل عن حقوقه الدستورية يجعل من الاعتراف وليد إكراه أمر غير مقبول، فالمتعارف عليه أن ليس كل سؤال لأي شخص بغض النظر عن شجاعة ذلك الشخص أو طبيعة الاستجواب التحفظي سيترتب عليه التغلب على إرادته(٦٧).

وجهة نظر الاتجاه المؤيد : يرى الاتجاه المؤيد أن القول بأن معيار الإرادية يقدم ضمانة للمشتبه به مسألة غير حقيقية وخادعة(٦٨)، وذلك يؤكده معارضو قاعدة (Miranda) أنفسهم باعتبار أنهم يقرون بأن معيار الإرادية يترتب عليه عدم ثبوت نتائجه بسبب عدم وضوحه)(٦٩)؛ لذلك يخلص أنصار قاعدة (Miranda) إلى القول إن قاعدة هذه القضية ترسل رسالة واضحة لرجال الشرطة حول سلوكياتهم غير المقبولة، وهو أمر لا يتصور حدوثه في ظل معيار الإرادية. ويضيف أنصار هذا الاتجاه أن انتقاد قاعدة (Miranda) بسبب طبيعتها (قاعدة واضحة الملامح ومحددة التطبيق) تاريخية أثبتت عدم صحته، فقاعدة (Miranda) دورها فقط في إرجاع حكم القانون إلى نقطة التطبيق الصحيح له(٧٠)، ففي قضية (Bram v. United States)(٧١) قررت المحكمة تطبيق ذات المفهوم الوارد في نص التعديل الخامس، وعلى الرغم من أن المحكمة في تلك القضية استخدمت لفظ «غير إرادي» إلا أنها لم تقصد بذلك اللفظ بوجوب تغييب إرادة المشتبه به للقول بوجود الانتهاك الدستوري، بل العكس، فقط مؤخراً بدأت المحكمة العليا باستخدام لفظ «اللاإرادية» بشكل تبادلي مع لفظ «الإجبار» الوارد في نص التعديل الخامس.

في تحليل إدانة المتهم لنفسه، يجب القول إن مقدار الضغط الذي يمارس ضد المشتبه به والذي من شأنه إبطال الاعتراف الناشئ عنه أقل من ذلك المقدار الذي يتطلبه نص التعديل الرابع عشر، بل لا يجب أن تتم موازنته بشكل يتعارض مع مصلحة

(٦٧) Miranda, 384 U.S. at 534 (White J., dissenting).

(٦٨) Yale Kamisar, The Warren Court and Criminal Justice: A Quarter-Century Retrospective, 31 Tulsa L. J. 1, 62 (1955).

(٦٩) Joseph D. Grano, Voluntariness, Free Will, and the Law of Confessions, 65 (79) Va. L, Rev. 859, 863 (1979).

(٧٠) Stephen J. Schulhofer, Reconsidering Miranda, 54 U. Chi. L. Rev. 435, 440-46 (1987).

(٧١) 168 U.S. 532 (1897).

المجتمع في تطبيق القانون ومكافحة الجريمة، ويعود السبب في ذلك إلى الربط بين نص التعديل الخامس بالغاية التي قصدها مؤسسو الدستور الأمريكي، وهي تأتي في اتجاه مضاد لاتجاه النظام التحقيقي؛ لذلك يرى أنصار الاتجاه المؤيد أن السؤال محل الاعتبار يجب أن ينصب على: هل الضغط الذي مورس تجاه المشتبه به كان غرضه تشجيعه على عدم البقاء صامتاً؟[٧٢].

٤ – (Miranda) ضد فكرة استخلاص الاعترافات بطريقة ماكرة:[٧٣]

وجهة نظر الاتجاه المعارض: يرى أنصار الاتجاه المعارض أن الرسالة التي رغبت قضية (Miranda) في توصيلها بشكل غير مباشر هو التسليم بعدم الثقة في جميع أنواع الاعترافات، بعبارة أخرى تقرر القضية ولو بشكل غير صريح أن استخلاص رجال الشرطة لأدلة من قبل المتهم يعد أمراً خاطئاً[٧٤]، ويضيف أنصار هذا الاتجاه أن ضريبة القاعدة الجديدة (قاعدة Miranda) هو رفض كل أنواع الضغوط، وتعزيز فكرة المشتبه به الجاهل أو الاتكالي، وعدم تشجيع الاعتماد على جميع أنواع الاعترافات[٧٥]، كما يرى هذا الاتجاه أن غالبية أعضاء المحكمة في قضية (Miranda) يرغبون في تبني نظام اختصامي خالص، ولكن الصحيح أن النظام الإجرائي في الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن يكون نظاماً خليطاً مع نظام غير اختصامي، فقضية (Miranda) تتجاهل حقيقة أساسية وهي أن كل حكومة ملزمة بحماية أمن الأفراد وملكياتهم لذلك عدم المساس بالمشتبه به واحترام ذلك ليس بالضرورة غاية يقصدها الدستور بالشكل المبالغ فيه على النحو الذي اتجهت إليه المحكمة في قضية (Miranda)؛ وذلك لأن خصوصية الآخرين (المجني عليهم) يجب أن تكون كذلك موضع اعتبار[٧٦].

ويرى أنصار هذا الاتجاه أن قضية (Miranda) تتعامل مع المشتبه به باعتباره مهضوم الحق، وهو بحاجة إلى دهاء المحامين بمواجهة رجال الشرطة والضغط الذي ينشأ بصفة عامة من كل استجواب تحفظي[٧٧]؛ لأن ذلك التعامل يجعل المشتبه به

(٧٢) Stephen J. Schulhofer, Reconsidering Miranda, 54 U. Chi, L, Rev. 435, 445 (1987).
(٧٣) Miranda, 384 U.S. at 537-38 (White J., dissenting).
(٧٤) Id. at 505 (Harlan J., dissenting).
(٧٥) Id. at 537 (White J., dissenting).
(٧٦) Gerald M. Caplan, Questioning Miranda, 38 Vand, L, Rev. 1417, 1441 (1985).
(٧٧) Id, at 1443.

في مركز متكافئ مع رجال الشرطة من حيث الأسلحة[٧٨]؛ لذلك هي تمنح المشتبه به فرصاً إضافية لإثبات براءته حتى ولو كان هذا المشتبه به من الناحية الواقعية هو شخص مذنب، كما يرون أن فكرة دعم العدالة ليست ذات معنى[٧٩] ويصفها أحد الفقهاء (Penthem) بأنها عبارة عن فرصة تم إعطاؤها للمذنب وذلك للتخلص من إدانته والفرار من الخضوع للعقوبة[٨٠]، ويضيفون، إن المجتمع لا يرى عدالة فكرة منح المشتبه به المذنب فرصة الإفلات من الإدانة والفرار من الخضوع للعقوبة المترتبة على تلك الإدانة[٨١]، وبناءً على ذلك يرى هذا الاتجاه أننا يجب أن نطلب من المذنب الاعتراف بدلاً من إعطائه فرصة أو تمكينه من التزام الصمت، وتحميل جهة الاتهام مهمة البحث عن أدلة إدانة[٨٢].

وجهة نظر الاتجاة المؤيد: يرى الاتجاه المؤيد في قضية (Miranda) أن العيب الذي ذكره الرأي المعارض في حقيقته موجه نحو حق المتهم الوارد في التعديل الخامس وهو عدم إجباره على تقديم دليل إدانته والنظام الاتهامي ككل، ويضيف هذا الاتجاه أن نصوص الدستور وليس المحكمة العليا هي التي تحظر إجبار إدانة الذات، كما أن التعديل الخامس وليس قضية (Miranda) هو الذي يرى أفضلية وعدالة نظام عدالة جنائية يقوم على إثبات جهة الاتهام لذلك الاتهام من خلال مصادر عملها المستقلة عن مساعدة المتهمين، قضية (Miranda) – حسبما يرى الاتجاه المؤيد لها – لا تعتمد على فكرة الاستخلاص الماكر للاعتراف أو فكرة دعم العدالة فقط، بل تعتمد كذلك على مبدأ وهو أن اعتماد نظام رجال الشرطة في تحقيق الإدانة على قابلية الأفراد للخضوع النفسي يعد أمراً غير مقبول[٨٣]، فعامل الضعف – الذي يتصور حدوثه للمتهم أثناء خضوعه لإجراء الاستجواب كفرد وحيد – يجب أن لا يكون محل استغلال من قبل رجال الشرطة،

(٧٨) Roscoe Pound, The Causes of Popular Dissatisfaction with the Administrative of Justice, 29 A,B,A, Re, 395 (1906) (reprinted in 35 F.R.D. 273, 281 (1964).

(٧٩) Jeremy Bentham, Rationale of Judicial Evidence 283-39 (1872).

(٨٠) Irene Merker Rosenberg & Yale L, Rosenberg, A Modest Proposal for the Abolition of Custodial Confessions, 68 N.C. L. Rev. 69, 70-71 (1989).

(٨١) Stephen J. Schulhofer, Confessions and the Court, 79 Mich. L. Rev. 865, 872 (1981).

(٨٢) R. Kent Greenawalt, Silence as a Moral and Constitutional Right, 23 Wm. & Mary L, Rev. 15, 4041 (1981).

(٨٣) Pual G. Cassell, Miranda's Social Costs: An Empirical Reassessment, 90 Nw. (ar) U, L, Rev. 387 (1996).

ويخلص هذا الاتجاه إلى أن الاستقلال الإنساني والكرامة لا تتطلب سوى ما جاءت به قضية (Miranda) من قيم يتعين احترامها من قبل رجال الشرطة [٨٤].

ه – قاعدة قضية (Miranda) من شأنها إعاقة عمل رجال الشرطة :[٨٥]

وجهة نظر الاتجاه المعارض : يرى الرأي المعارض لقضية (Miranda) أن طرح أسئلة على المتهم وسيلة لا غنى عنها لتحقيق العدالة [٨٦] إذ يرى هذا الاتجاه أنه لا يمكن قراءة نصوص الدستور على نحو يوحي بأنها ضد عملية الاستجواب بما يجعل عملية تقييد حق الدولة في حماية أفرادها من الإجرام أمراً مبالغاً فيه[٨٧]، فالنتيجة المنطقية لإعلام المتهم بحقوقه الدستورية أنه سيطلب الحديث لمحام، وهذا الأخير سينصحه بضرورة التزام الصمت، وكنتيجة لذلك سيكون الأثر الأكثر وضوحاً المترتب على قضية (Miranda) هو منع رجال الشرطة من الحصول على اعترافات المتهمين بما يترتب عليه فرار نسبة كبيرة من الأشخاص المذنبين من قبضة العدالة.

ويضيف هذا الاتجاه أن قضية (Miranda) كان لها تأثير فعال على إحصائية الاعترافات، فقد وجد بعض الباحثين في ولاية (Pittsburg) أن نسبة الاعترافات قبل صدور الحكم في قضية (Miranda) كانت توازي ٤٨,٥ ٪ بينما بعد صدور القرار في تلك القضية بدأت تلك النسبة بالهبوط تدريجياً ٣٢,٣ ٪ وصولاً إلى ٢٧,١ ٪[٨٨]. بينما في ولايات أخرى (مثل نيويورك وفيلادلفيا ونيوهيفن وواشنطن دي سي وكانساس سيتي وشيكاغو ولوس أنجلوس) دلت الإحصائيات على أن معدل الاعترافات انخفض ليصبح خسارة اعتراف واحد من أصل ست قضايا، كما أن معدل الإدانة انخفض إلى ٣,٨ ٪ في قضايا الجنايات[٨٩].

---

(٨٤) Ashcraft v. Tennesse, 322 U.S. 143, 160 (1944) (Jackson J., dissenting).

(٨٥) Id.

(٨٦) Richard H. Seeburger& R. Stanton Wettick, Jr., Miranda in Pittsburgh-A Statistical Study, 29 U. Pitt. L. Rev. 1 (1967).

(٨٧) Pual G. Cassell, Miranda's Social Costs: An Empirical Reassessment, 90 Nw. (AV) U. L, Rev. 417, 438 (1996).

(٨٨) Paul G. Cassell& Bret S. Hayman, Police Interrogation in the 1990s: An Empirical Study of the Effects of Miranda, 43 UCLA L. Rev. 839, 871(1996).

(٨٩) Pual G. Cassell, Miranda's Social Costs: An Empirical Reassessment, 90 Nw. (19) U. L, Rev. 440 (1996).

وقد أسفرت قضية (Miranda) في إعاقة رجال الشرطة؛ حيث أشارت دراسة حديثة في مدينة (Salt Lake) إلى أن رجال الشرطة قد نجحوا بالحصول على اعترافات فيما يعادل ثلث القضايا محل الدراسة على خلاف النسبة التي سبقت صدور قضية (Miranda)؛ حيث كانت النسبة تتراوح بين ٥٥ إلى ٦٠٪[٩٠]، ويرى البروفيسور (Cassell) أنه من خلال الدراسات الإحصائية التي أجريت بشأن تأثير قرار المحكمة في قضية (Miranda) والتي أجريت في نطاق زمني وجغرافي متفاوت أثبتت قضية (Miranda) أن عدد التهم الذي أسقطت قد بلغ عدد ٢٨ ألف قضية سنوياً كانت تتعلق بجنايات عنف[٩١].

وجهة نظر الاتجاه المؤيد : يرى الاتجاه المؤيد أن قضية (Miranda)؛ جاءت بفائدة عظيمة دون أن يترتب عليها تضحيات معتبرة تتعلق بالمجتمع[٩٢]؛ حيث إن كثيراً من منتقدي قاعدة (Miranda) أصبحوا يقرون أن قرار المحكمة في تلك القضية لم يترتب عليه تقييد يذكر لرجال الشرطة[٩٣]، ويضيف أنصار هذا الاتجاه أن الدراسات التي سبقت الإشارة إليها تعتبر معيبة تأسيساً على أسباب إحصائية، فمنتقدو القاعدة –حسبما يرى الاتجاه المؤيد– قد كرسوا مجهوداً عظيماً وذلك للتوصل إلى نتائج كارثية تدعم وجهة نظرهم وتخالف الواقع، ويرى الاتجاه المؤيد أن الأرقام الواردة في تلك الإحصائيات –بافتراض صحتها– والنتائج المستخلصة منها عبارة عن تخمين مشكوك في صحته؛ إذ يصعب الربط بين تلك النتائج والتأثير الناشئ عن قرار (Miranda) وذلك لأن هناك عوامل أخرى كان يجب أن تؤخذ في الاعتبار مثل: (١) دخول عوامل عرضية أخرى أسهمت في انخفاض تلك المعدلات، (٢) عدم استقرار معدل الاعترافات التي حصل عليها رجال الشرطة، (٣) نسبة الجهل لدى رجال الشرطة بشأن قرار قضية (Miranda) في تلك الحقبة الزمنية التي أجريت فيها الدراسات الإحصائية[٩٤].

ويقر أنصار هذا الاتجاه بأن الدراسة التي من الممكن الاطمئنان إلى سلامة نتائجها

(٩٠) Stephen J. Schulhofer, Miranda's Practical Effect: Substantial Benefits and Vanishingly Small Social Costs, 90 Nw. U. L, Rev. 500 (1996).

(٩١) Stephen J. Schulhofer, Reconsidering Miranda, 54 U. Chi. L. Rev. 435, 456 (1987).

(٩٢) George C. Thomas III, Plain Talk about the Miranda Empirical Debate: A "Steady-State" Theory of Confessions, 43 UCLA L, Rev. 933(1996).

(٩٣) Stephen J. Schulhofer, Miranda's Practical Effect: Substantial Benefits and Vanishingly Small Social Costs, 90 Nw. U. L, Rev. 505 (1996).

(٩٤) George C. Thomas III, Plain Talk about the Miranda Empirical Debate: A "Steady-State" Theory of Confessions, 43 UCLA L, Rev. 933, 937 (1996).

هي تلك التي أجريت على مستوى ولاية (Pittsburg)[٩٥]، ورغم ذلك الإقرار فقد أشار أنصار هذا الاتجاه إلى أن رئيس الشرطة في الدائرة التي أجريت بها الدراسة قد أبلغ الباحثين بأن قرار قضية (Miranda) كان مفيداً لإدارته؛ لأنه جعل من سلوك رجال الشرطة سلوكاً يتسم بالمهنية[٩٦]، ويضيف أنصار هذا الاتجاه أن الدراسة التي أجريت في مدينة (Salt Lake) يصفها البروفيسور (Shulhofer) بأنها غير دقيقة وتعتمد على إجراءات غير حيادية، حيث باستبعاد هذه الإجراءات غير الحيادية تبين أن نسبة الإدانة انخفضت إلى أقل من ١٪ أي بمعدل ٠,٧٨٪، لذلك يمكن القول إن نسبة تأثير قضية (Miranda) على عمل رجال الشرطة قد تصل إلى الصفر[٩٧]؛ الأمر الذي يترتب عليه عدم صحة ما توصلت إليه دراسة البروفيسور Cassell[٩٨].

ومما يؤيد القول إن قضية (Miranda) كان لها تأثير محدود على معدل الاعترافات التي يدلي بها المتهمون خلال مرحلة التحقيق الابتدائي، هو أن الدراسات تشير إلى أن المشتبه بهم عادة ما يتنازلون عن حقوقهم الدستورية – الحق في الصمت والحق في الاستعانة بمحام[٩٩] –فما يجري عليه العمل أن رجال الشرطة يقومون بقراءة تحذيرات (Miranda) على المشتبه بهم فيقومون بالتنازل عن حقوقهم الدستورية، فتبدأ إجراءات التحقيق، وبناءً على ذلك يمكن القول إن (Miranda) أسهمت بشكل أو بآخر في تحرير رجال الشرطة من القيود القانونية التي تحكم عملهم[١٠٠] باعتبار أن تلك التحذيرات قد لعبت دوراً وقائياً نحو أي بطلان مستقبلي من الممكن أن يشوب عملهم قد يثار أمام المحكمة، بعبارة أخرى يمكن القول إن تحذيرات (Miranda) تقلل احتمالية أن المحكمة ستجد أن إجراء الاستجواب الذي تم كان تحت تأثير الإكراه[١٠١].

---

(٩٥) George C. Thomas III, Is Miranda a Real-World Failure? A Plea for More (and Better) Empirical Evidence, 43 UCLA L, Rev. 821, 830 (1996).

(٩٦) Yale Kamiser, Landmark Rulling's Had No Detrimental Effect, Boston Globe, (97) Feb, 1, 1987, at A27.

(٩٧) Stephen J. Schulhofer, Miranda's Practical Effect: Substantial Benefits and Vanishingly Small Social Costs, 90 Nw. U. L. Rev. 502 (1996).

(٩٨) Stephen J. Schulhofer, Miranda's Practical Effect: Substantial Benefits and Vanishingly Small Social Costs, 90 Nw. U. L. Rev. 546 (1996).

(٩٩) Gerald M. Caplan, Questioning Miranda, 38 Vand. L. Rev. 1417, 1466 (1985).

(١٠٠) Paul G. Cassell& Bret S. Hayman, Police Interrogation in the 1990s: An Empirical Study of the Effects of Miranda, 43 UCLA L, Rev. 839, 860 (1996).

(١٠١) Stephen J. Schulhofer, Reconsidering Miranda, 54 U. Chi. L. Rev. 435, 454 (11) (1987).

المبحث الثاني

نطاق قضاء المحكمة العليا في قضية (Miranda)

تتعرض دراسة نطاق قضاء المحكمة العليا في قضية (Miranda) إلى بيان القاعدة العامة في نطاق تطبيق تلك القاعدة (مطلب أول)، وأحكام التنازل عن الحقوق المحمية بموجب قاعدة (Miranda) (مطلب ثان)، ثم التعرض إلى الاستثناءات التي قررتها المحكمة لاحقاً على قاعدتها في قضية (Miranda) (مطلب ثالث)، وأخيراً بيان الجزاء الإجرائي الذي قررته المحكمة في حالة انتهاك قاعدة (Miranda) (مطلب رابع).

المطلب الأول

القاعدة العامة في نطاق تطبيق قاعدة (Miranda)

– مفهوم التحفظ (Custody):[١٠٢]

وفقاً لما قررته المحكمة في تلك القضية، فإن توجيه التحذيرات قبل البدء في إجراء الاستجواب مطلوب فقط في حالة وجود قيد على حرية الشخص في التنقل بما يمثل ذلك تحفظاً على نطاق تطبيق هذه القاعدة[١٠٣] ووفقاً لواقعات قضية (Miranda) فإن ظرف التحفظ يعد قائماً متى ما تم احتجاز الشخص أو حرمانه من حريته في التنقل بأي شكل من الأشكال، وبناءً على ذلك قررت المحكمة أن الشخص يعد متحفظاً عليه، وبالتالي يتعين توجيه تحذيرات (Miranda) له إذا كان مقبوضاً عليه بصفة رسمية أو ممنوعاً من الحركة بما يجعله في حكم المقبوض عليه[١٠٤]، ولتحديد ما إذا كان الشخص مقبوضاً عليه من عدمه، يجب على المحكمة فحص جميع الظروف المحيطة التي كانت قائمة وقت إجراء الاستجواب[١٠٥].

وعلى الرغم من أن المحكمة كانت تهدف بتقريرها قاعدة (Miranda) إلى الوصول إلى قاعدة محددة واضحة المعالم والنطاق (Bright- line rule) كحل بديل للمعيار

(١٠٢) Daniel Yeager, Rethinking Custodial Interrogation, 28 Am, Crim, L, Rev. 1 (1990).
(١٠٣) Oregon v. Mathiason, 429 U.S. 492, 495 (1977).
(١٠٤) California v. Beheler, 463 U.S. 1121, 1125 (1983).
(١٠٥) Stansbury v. California, 511 U.S. 318, 322 (1994).

المطبق –معيار الظروف الإجمالية (Totality of Circumstances)– في الفترة ما قبل تقرير قاعدة (Miranda)، إلا أن واقع الحال يفيد أنه لا توجد قاعدة محددة وواضحة لتحديد متى نكون بصدد تحفظ وبالتالي يتوجب على جهات الاستجواب إعلام المشتبه به بحقوقه الدستورية من خلال تحذيرات (Miranda)، ولا يعد من العوامل التي تلعب دوراً في تحديد ما إذا كنا بصدد تحفظ من عدمه رؤية أو وجهة نظر رجل الشرطة المستجوب حيال الشخص المتحفظ عليه، وما إذا كان مشتبهاً به من عدمه[١٠٦]، بل المعيار الهام في تحديد ذلك هو معيار الرجل المعتاد الذي يقف في موضع المشتبه به، وما إذا كان من شأن الظروف المحيطة به الاعتقاد بأنه متحفظ عليه من عدمه[١٠٧].

ومثالاً لذلك في قضية (Berkemer v . McCarty)[١٠٨] بعد مشاهدة المدعى عليه يقود مركبته بشكل غير منتظم على الطريق السريع من قبل رجل الشرطة، تم إيقافه جبراً وطلب رجل الشرطة منه النزول من المركبة، ولما نزل المدعى عليه من المركبة لاحظ رجل الشرطة أن المدعى عليه يجد صعوبة في الوقوف على قدميه، وبناءً على الاعتقاد الشخصي من رجل الشرطة بأنه أمام شخص يقود مركبة تحت تأثير الكحول مما يشكل جريمة معاقباً عليها بالحبس، قام رجل الشرطة دون توجيه تحذيرات (Miranda) بسؤال المدعى عليه ما إذا كان قد تعاطى مواد كحولية (سؤال يدخل في مفهوم الاستجواب كما سنرى)، قررت المحكمة العليا أن إجابة المدعى عليه عن سؤال رجل الشرطة يعد من الأدلة المقبولة في المحاكمة استناداً إلى أن المدعى عليه وقت الإجابة لم يكن متحفظاً عليه، وبالتالي لم يكن رجل الشرطة في حاجة إلى توجيه تحذيرات (Miranda).

وأضافت المحكمة –رداً على الدفاع– أن عامل الاعتقاد الشخصي لرجل الشرطة وقتذاك لم يكن عاملاً حاسماً في تحديد مدى قيام ظرف التحفظ أو الحجز، وانتهت المحكمة إلى أن قيام رجل الشرطة (المرور) بسؤال الشخص المعتاد بشكل عرضي وموجز ليس من شأنه الاعتقاد من جانب ذلك الشخص أنه في حكم المقبوض عليه، وبعبارة أخرى العبرة ليس فيما يعتقد الشخص المشتبه به شخصياً بل بمعيار

(١٠٦) Id, at 319.

(١٠٧) Berkemer v. McCarty, 468 U.S. 420, 442 (1984).

(١٠٨) 468 U.S. 420 (1984).

الشخص المعتاد وهو معيار موضوعي وليس شخصياً، وبالتالي إذا كان الشخص المعتاد كان سيعتقد من الموقف الذي كان فيه أنه في حكم المقبوض عليه؛ فيجب على رجل الشرطة توجيه تحذيرات (Miranda) له ولو كان ذلك الشخص الذي وقع فعلاً في الموقف لا يعتقد بذلك[١٠٩].

– هل الاستهداف يعادل التحفظ من حيث المفهوم والحكم؟

وعلى الرغم من أنه ربما يفسر حكم المحكمة في قضية (Miranda) أن كلاً من التحفظ (Custody) والتركيز أو الاستهداف (Focus) – مصطلح استخدم لاحقاً في قضية (Escobedo v . Illinois)[١١٠] – يدلان على ذات الشيء، إلا أن المحكمة قررت أن التركيز أو الاستهداف في التحقيق قد يكون موجوداً في ظروف لا يتواجد فيها ظرف التحفظ، ومن ثم لا حاجة لتوجيه تحذيرات (Miranda)، ولتوضيح ذلك في قضية (Beckwith v . United States)[١١١] كان المدعى عليه يسأل في منزله من قبل موظفي إدارة الدخل المحلي – جهة معينة باستيفاء الضرائب، خلال ذلك الإجراء كان المدعى عليه مستهدفاً باعتباره هدفاً لتحقيق جنائي يتعلق بجريمة تهرب ضريبي – قررت المحكمة أن المدعى عليه لم يكن متحفظاً عليه طالما أن الشخص المعتاد لو كان بذلك الموقف سيعتقد بأنه لم يكن متحفظاً عليه وكان بإمكانه طرد رجال تلك الإدارة من المنزل، لذلك لم يكن توجيه تحذيرات (Miranda) له مطلوباً.

ولم تتوقف التساؤلات حول متى يكون الشخص متحفظاً عليه عند هذا الحد، بل امتدت حول مكان الاستجواب وما إذا كان من الممكن توجيهها خارج مركز الشرطة، والقاعدة في ذلك أن توجيه تحذيرات (Miranda) واجب قبيل البدء بإجراء الاستجواب بغض النظر عن مكان ذلك الاستجواب، لذلك فالشخص قد يكون مقبوضاً عليه ولو كان في منزله على غرار ما قررت المحكمة في قضية (orozco v. Texas)[١١٢]، في ذلك القضية قررت المحكمة أن المدعى عليه في حكم المقبوض عليه عندما اقتحم أربعة من رجال الشرطة منزل المدعى عليه في الساعة الرابعة فجراً وقاموا بتوجيه أسئلة له داخل

(١٠٩) Stansbury , California, 511 U.S. 318, 324 (1994).
(١١٠) 378 U.S. 478 (1964).
(١١١) 425 U.S. 341 (1976).
(١١٢) 394 U.S. 324 (1969).

غرفة نومه، وقد شهد أحد رجال الشرطة أمام المحكمة أن المدعى عليه كان مقبوضاً عليه وقت توجيه الأسئلة إليه، وقد استخلصت المحكمة ذلك الحكم (أن الشخص مقبوض عليه) من عدة عوامل وهي: وقت الاستجواب، طبيعة الأسئلة، حضور عدد أربعة رجال شرطة، مما يجعل قاعدة (Miranda) واجبة التطبيق.

وعلى العكس من ذلك، قد يوجد الشخص داخل غرفة الاستجواب ولا يدخل ضمن مفهوم المقبوض عليه، وقد قررت المحكمة في قضية (California v. Behler)[١١٣] عندما وافق المدعى عليه بإرادته على مرافقة رجال الشرطة إلى مركز الشرطة وذلك لسؤاله حول جريمة قتل عمد هو من قام بالإبلاغ عنها، وفي مركز الشرطة قام المدعى عليه بالإجابة عن أسئلة رجال الشرطة ولم يكن قد وجه إليه تحذيرات (Miranda)، وقد استغرقت عملية توجيه الأسئلة مدة ثلاثين دقيقة بعد ذلك سمح للمدعى عليه بالمغادرة، بعد مرور خمسة أيام تم القبض على المدعى عليه لضلوعه بجريمة القتل العمد التي أبلغ عنها، وقررت المحكمة أن إجابات المدعى عليه عن أسئلة رجال الشرطة التي تمت وقت الإبلاغ تعد أدلة مقبولة لأن المدعى عليه لم يكن مقبوضاً عليه.

وثار التساؤل حول ما إذا كانت قاعدة (Miranda) تمتد للانطباق على الاستجوابات التي تجري بمناسبة جرائم بسيطة أو قليلة الأهمية (Minor Offenses)، وفي قضية (Berkemer v . McCarty)[١١٤]، تم القبض على المدعى عليه بتهمة قيادة مركبة تحت تأثير الكحول – جنحة منصوص عليها في قانون المرور، تم تحويل المدعى عليه إلى السجن وتوجيه أسئلة له حول الواقعة دون توجيه تحذيرات (Miranda) له، دفع الادعاء بأن قاعدة (Miranda) لا يجب أن تمتد نحو تلك الجرائم البسيطة مثل انتهاكات قانون المرور باعتبار أنها لا تتضمن تلك الاستجوابات التي قصدتها المحكمة في قضية (Miranda)، وتضيف جهة الادعاء – دعماً لوجهة نظرها – أن هذا النوع من الجرائم يحتاج إلى تطبيق فوري وفعال للقانون دون حاجة إلى التعقيدات التي من شأن تحذيرات (Miranda) ترتيبها.

(١١٣) 463 U.S. 1121 (1983).

(١١٤) 468 U.S. 420 (1984).

رفضت المحكمة خلق الاستثناء المقترح من جهة الادعاء على قاعدة (Miranda) وقررت أن تحذيرات (Miranda) يتعين توجيهها قبيل البدء بإجراء الاستجواب بغض النظر عن التهمة محل لاستجوابه[١١٥]، وتبريراً لذلك يقول القاضي (Marshall) – الذي كتب قرار المحكمة في تلك القضية – أن من أهم المزايا التي تتمتع بها قاعدة (Miranda) هي الوضوح، وهو ما سيكون من شأن خلق الاستثناءات عليها تدمير تلك الميزة، ويضيف أن رجل الشرطة غالباً لا يكون مدركاً في البداية لطبيعة التهمة المنسوبة للشخص ما إذا كانت جناية أو جنحة، لذلك من الصعب معرفة مدى ضرورة الحاجة لتوجيه تحذيرات (Miranda) له، كما أن هناك احتمالاً أن استجواب متهم في جنحة قد يقود إلى اكتشاف جرائم أخرى أكثر خطورة كالجنايات، ورفضت المحكمة حجة جهة الادعاء أن التعسف باستعمال السلطة في الاستجوابات يكون بعيد التصور في الجرائم قليلة الخطورة.

وامتدت التساؤلات الموجهة إلى المحكمة حول مدى إنزال حكم قاعدة (Miranda) على الاستيقافات (Stop and Frisk) التي من الممكن أن تحدث أحياناً في الشوارع والطرق العامة، ويقصد بهذه الاستيقافات حالات إعاقة الحركة من جانب رجال الشرطة المؤقتة وذلك لسؤال شخص حول وضع مريب، وقد تطلبت المحكمة في قضية (Miranda) أن يكون التحفظ بليغاً (Significant) وذلك لتطبيق قاعدتها وهي توجيه التحذيرات لذلك الشخص محل التحفظ، وبناءً على ذلك، قررت المحكمة أن تلك الاستيقافات لا تدخل في مفهوم التحفظ الذي تتطلبه قاعدة (Miranda)[١١٦]، وقد أكدت المحكمة ذات الحكم بشأن إيقاف المركبات التي تجري في الطرق العامة من أجل التأكد من احترام قواعد ونظم المرور؛ لأن هذا الإيقاف لا يدخل في مفهوم ذلك التحفظ المشار إليه في قضية (Miranda)، وقد بررت المحكمة قرارها أن تلك الاستيقافات تتم لفترة

(١١٥) المحكمة لم تجب عن مسألة هل المشتبه الفقير الذي لا يملك القدرة المالية على الاستعانة بمحام يثبت له هذا الحق (حق الاستعانة بمحام خلال مرحلة التحقيق) تأسيساً على نص التعديل الخامس من الدستور عندما تكون الجريمة محل الاستجواب بسيطة (جنحة) باعتبار أن هذه الجريمة لا يسري عليها نص التعديل السادس الذي يوفر حق المساعدة القانونية لكل متهم في المحاكمة وليست مرحلة التحقيق.

(١١٦) 392 U.S. 1 (1968).

وجيزة وأمام الملأ وغالباً ما تكون من رجل أو رجلين من الشرطة؛ الأمر الذي من شأنه ألا يجعل عادة قائد المركبة يشعر بأنه تحت رحمة أولئك الرجال بشكل كلي[١١٧].

وباستقراء القواعد التي قررتها المحكمة بشأن التحفظ، لا يوجد بالضرورة ارتباط بين قيام مفهوم التحفظ (Custody) والأجواء الإكراهية (Coercive Environment)، على سبيل المثال في قضية (Oregon v. Mathiason)[١١٨] المدعى عليه – المفرج عنه إفراجاً مشروطاً – كان محل اشتباه بارتكابه جريمة سرقة منزل عن طريق الكسر (Burglary)، بناءً على طلب رجال الشرطة، قام المدعى عليه بالحضور إلى مركز الشرطة وتم سؤاله – دون تحذيرات Miranda – داخل مكتب مغلق الأبواب حول الواقعة عند عرض الموضوع على محكمة الموضوع وبناءً على دفع من المدعى عليه، وجدت المحكمة أن الاستجواب تم في أجواء إكراهية، كما أن رجال الشرطة استخدموا بعض الأساليب والتي كانت محل نقد في قضية (Miranda) – وهي ادعاء رجال الشرطة – على غير الحقيقة وقت الاستجواب – أنهم يملكون أدلة ضد المدعى عليه لإجباره على الاعتراف، ورغم ذلك قررت المحكمة العليا أن توجيه تحذيرات (Miranda) لم يكن واجباً على رجال الشرطة، وذلك استناداً إلى عدم قيام ظرف التحفظ؛ لأنه قبيل البدء في الاستجواب أبلغ المدعى عليه بأنه ليس مقبوضاً عليه، كما أنه غادر بعد الاستجواب مركز الشرطة، وبناءً على ذلك يمكن القول إن الأجواء الإكراهية التي من الممكن أن يجري خلالها الاستجواب ليس من شأنها جعل المدعى عليه في مركز المقبوض أو المتحفظ عليه، وقد عارض هذا القرار كل من عضوي المحكمة القاضي (Marshall) – الذي ادعى أن المسميات الرسمية (إجراء قبض صريح أو ضمني) لا يجب أن تكون حاسمة في ذلك – والقاضي (Stevens) الذي وصف تسبيب المحكمة بالشكلي (formalistic).

وهذا القضاء لا شك أنه قد يثير صعوبة على مستوى نقاشات أو محادثات من الممكن أن تتم بين رجال الشرطة والأفراد، فتوضيحاً لذلك فلو افترضنا أن رجل الشرطة قام بالقبض على شخص داخل منزله لارتكابه جنحة، وأثناء ذلك الإجراء قام بسؤال المقبوض عليه سؤالاً وحيداً دون توجيه تحذيرات Miranda: هل ارتكبت

(١١٧) 468 U.S. 420 (1984).

(١١٨) 429 U.S. 492 (1977).

الجريمة؟ فالإجابات التي من شأنها إدانته لن تكون مقبولة رغم أن الأجواء لم تكن إكراهية – لأن المدعى عليه كان في منزله وفي حضور بعض من أفراد عائلته وبشأن جريمة قليلة الأهمية، وانتفاء وجود أية حيلة من قبل رجال الشرطة – على غرار الحال في قضية (Mathiaso) – لذلك يمكن القول إنه على الرغم من أن القاعدة المحددة وواضحة الملامح (Bright - Line Rule) قد تؤدي أحياناً إلى نتائج شاذة – كما حدث في قضية Mathiason – إلا أن المحكمة فضلت تبنيها وذلك من أجل المساهمة في دعم موقف المشتبه به.

– مفهوم الاستجواب (Interrogation) في قضية (Miranda)[١١٩]:

في قضية (Rhode Island v. Innis)[١٢٠] تم القبض على المدعى عليه بمناسبة التحقيق بشأن جريمة قتل عمد ارتكبت بواسطة سلاح ناري لم يتم ضبطه بعد، بعد القبض على المدعى عليه تم وضعه في مركبة الشرطة تمهيداً لنقله إلى مركز الشرطة المختص، ورافقه ثلاثة رجال شرطة، أثناء الطريق قام أحد رجال الشرطة بمخاطبة أحد رفاقه بالقول إن هناك مدرسة للأطفال المعاقين بالقرب من مكان الحادث، والله عز وجل يحظر أن يقوم أحد هؤلاء الأطفال بأخذ ذلك السلاح وإيذاء نفسه أو غيره، فرد المخاطب: بالفعل سيكون من السيئ والمؤسف أن تأخذ ذلك السلاح بنت صغيرة وتؤذي نفسها، في هذه اللحظة تدخل المدعى عليه وقاطع الحوار وقام بإرشاد رجال الشرطة إلى المكان الذي أخفى فيه السلاح.

ويلاحظ أن هذه الحوارات تمت بعد توجيه تحذيرات (Miranda) للمدعى عليه، ولكن طالما أن المدعى عليه وقت القبض عليه طلب الاستعانة بمحاميه، قام رجال الشرطة بالتوقف عن الاستمرار في إجراء الاستجواب لحين حضور ذلك المحامي[١٢١]، التساؤل الذي أثير أمام المحكمة كان: (هل الحوار الذي تم بين رجال الشرطة أثناء تواجدهم في المركبة وهم متجهون نحو مركز الشرطة يعد استجواباً وبالتالي يعد انتهاكاً للقاعدة

(١١٩) Welsh S. White, Interrogation Without Questions: Rhode v. Innis and United (119) States v. Henry, 78 Mich, L, Rev. 1209 (1980).

(١٢٠) 446 U.S. 291 (1980).

(١٢١) سيتضح لاحقاً في هذه الدراسة نطاق تطبيق القاعدة وعندما يتمسك المتهم بحقه في الاستعانة بمحام بماذا يجب أن يلتزم رجل الشرطة الذي يقوم بالاستجواب.

التي توجب التوقف عن الاستمرار في الاستجواب متى طلب الشخص محل الاستجواب الاستعانة بمحام؟).

بناءً على قاعدة قضية (Innis)، فإن مفهوم الاستجواب لا يقتصر فقط على الأسئلة المباشرة التي من الممكن أن توجه من رجال الشرطة بل تشمل كل أسلوب من شأنه أن يقوم بذات الغرض الذي تقوم به الأسئلة المباشرة، وبالتالي يدخل في حكم الاستجواب العبارات أو الأفعال الصادرة من رجال الشرطة والتي يجب على رجل الشرطة أن يتوقع منها أنها ستحفز المدعى عليه للإدلاء بعبارات من شأنها توريطه أو إدانته في محاكمته الجنائية المستقبلية.

وبناءً على قضية (Innis)، يمكن القول: إن الاستجواب الحكمي يعتمد بالدرجة الأولى على ردة فعل المشتبه به وليس على نية رجل الشرطة من جراء استخدام العبارات أو الأفعال المحفزة، ومن ثم فإن غاية رجل الشرطة الشخصية من جراء اتخاذ ذلك المسلك (عبارة أو فعل) ليست هي مفتاح الحل لتحديد إذا كنا بصدد استجواب حكمي من عدمه، ولكن نجد أن المعيار في هذه المسألة معيار موضوعي يرتكز بالدرجة الأولى على التساؤل الآتي: هل كان رجل الشرطة المعتاد سيتوقع أن عباراته أو أفعاله من شأنها تحفيز المتهم أو المشتبه به على الإدلاء بعبارات من شأنها إدانته؟ وبناءً على ذلك فإن فشل رجل الشرطة في توقع ذلك على نحو لا يتفق مع مسلك رجل الشرطة المعتاد ليس محل اعتبار ولا يمنع من توافر مفهوم الاستجواب الحكمي.

والحالة الذهنية لرجل الشرطة وقت القيام بالسلوك المحفز على الإدلاء بعبارات إدانة من جانب المشتبه به وإن كانت ليست هي المعيار بذاتها إلا أنها عامل من العوامل الهامة التي من شأنها تحديد ما إذا كنا بصدد استجواب حكمي من عدمه، كما حذرت المحكمة في تسبيبها في قضية (Innis) من أن أي علم من جانب رجال الشرطة حول موضوع معين (ديني أو أخلاقي) من شأنه التأثير على المشتبه به من حيث إقناعه على الإدلاء بعبارات إدانته سيكون عاملاً يأخذ في الاعتبار لتحديد مسألة ما إذا كان يجب على رجل الشرطة أن يتوقع أن عباراته من شأنها تحفيز المشتبه به على الكلام بما يضره من الناحية القانونية في محاكمته.

وتقدم قضية (Brewer v. Williams)[١٢٢] مثالاً بارزاً لما قد يكون دار في خلد المحكمة في قضية (Innis)[١٢٣]، في تلك القضية قام رجال الشرطة بإخضاع المدعى عليه – شخص متدين وهارب من مصحة عقلية – للتأثير عن طريق ما يسمى «حوار مراسم الدفن المسيحي» (Christian Burial Speech)، وكانت الغاية من جراء الحوار هي إقناع المدعى عليه لإرشاد رجال الشرطة إلى مكان تواجد جثة الطفلة المجني عليها في جريمتي الاغتصاب والقتل العمد بحجة رغبة والديها بدفنها بحسب الشعائر المسيحية، وعلى الرغم من أن المدعى عليه لم يستجب بشكل فوري للحوار الذي دار بين رجال الشرطة حول هذا الموضوع، إلا أن استمرار الحوار لفترة أطول أسهم بتحفيز المدعى عليه على المشاركة بالحوار وتقديم معلومات على مراحل لحين الوصول إلى مكان تواجد الجثة، وفي تلك القضية لم تناقش المحكمة مفهوم الاستجواب في ظل حكم قضية (Miranda) إلا أنه في ظل مفهوم الاستجواب الحكمي الذي اقترحته قضية (Innis) يمكن القول: إن ذلك المفهوم يعد قائماً وذلك لأنه في ضوء علم رجال الشرطة بخصال المدعى عليه – كونه رجلاً متديناً ينتمي لذات الطائفة الدينية التي تنتمي إليها عائلة المجني عليها – سيكون من شأن الحوار الذي تم تحفيز المدعى عليه نحو الإدلاء بعبارات – إرشاد رجال الشرطة إلى مكان تواجد الجثة – من شأنها إدانته.

وعلى أية حال في قضية (Williams)، انتهت أغلبية أعضاء المحكمة إلى عدم توافر مفهوم الاستجواب الحكمي استناداً إلى أن وقائع تلك القضية تختلف عن وقائع قضية (Innis) وذلك على النحو الآتي: (١) الحوار الذي كان قد دار بين رجال الشرطة لم يستغرق وقتاً طويلاً، (٢) الملاحظات التي أبداها رجال الشرطة حول الجثة لم تكن مستحدثة على المدعى عليه، (٣) لم يقم الدليل على علم رجال الشرطة بحساسية أو تأثير المسائل الدينية على مشاعر أو أحاسيس المدعى عليه، وقد أشارت المحكمة في تسبيبها إلى

(١٢٢) 430 U.S. 387 (1977).

(١٢٣) في قضية (Innis) قررت المحكمة أن مفهوم الاستجواب المقرر في قاعدة قضية Miranda ليس بالضرورة هو ذات المعنى المقرر في تطبيق أحكام نص التعديل السادس من الدستور والذي يمنح المتهم حق الاستعانة بمحام، فالاستجواب وفقاً لأحكام التعديل السادس يأخذ معنى أوسع باعتبار أنه متى تمسك المتهم بحقه في الاستعانة بمحام وفقاً للتعديل السادس فلا يجوز لرجل الشرطة أن يقوم باستجواب المتهم صراحة أو حكماً إلا بوجود محاميه.

أن علم رجال الشرطة بخصال المدعى عليه الشخصية[١٢٤] أو تدينه يعتبر عاملاً هاماً وذا وزن في تحديد ما إذا كان يجب على رجل الشرطة أن يتوقع أن عباراته من شأنها تحفيز المتهم على تقديم عبارات من شأنها إدانته[١٢٥].

ويصف أحد الفقهاء معيار قضية (Innis) بالقول: إن أفضل قراءة يمكن تقديمها بشأن معيار قضية (Innis) أنه معيار يقوم على الغاية الموضوعية التي قصدها رجال الشرطة، فرجل الشرطة يجب أن يعلم أن سلوكه محفز للمدعى عليه للإدلاء بأقوال ضارة به عندما يدرك رجل الشرطة أن عبارته أو أفعاله ستفهم من جانب المدعى عليه على أنها قبلت أو اتخذت لتحقيق ذلك الغرض (التحفيز على الإدلاء بأقوال ضارة)[١٢٦]، وبناء على هذا الرأي – الذي لم تؤكد صحته المحكمة العليا الفيدرالية بعد – يمكن القول: إن المعيار لتحديد ما إذا كنا بصدد استجواب حكمي من عدمه هو أن المراقب الموضوعي (Objective Observer) سيستخلص أن العبارات التي قيلت من رجل الشرطة كان غرضها تحفيز المدعى عليه على الإدلاء بأقوال من شأنها إدانته، فهذه العبارات تعد في حكم الاستجواب وبالتالي كانت تتطلب توجيه تحذيرات (Miranda) قبل التفوه بها وإلا كل عبارة جاءت لاحقة من جانب المدعى عليه مصيرها الاستبعاد في المحاكمة اللاحقة[١٢٧].

ومفهوم الاستجواب يخضع لقيدين، ومن ثم إذا انتفى أحدهما لا نكون بصدد استجواب في ظل معيار قضية (Miranda) ولا حاجة إلى توجيه تحذيرات تلك القضية، **أولاً:** لا يقوم مفهوم الاستجواب بشأن ردود المدعى عليه على أسئلة مباشرة أو ردة فعل نحو عبارات صادرة من رجال الشرطة طالما أن المدعى عليه وقت الإدلاء بتلك العبارات لم يكن يعلم بأن الأسئلة الموجهة إليه صادرة من رجل شرطة، باختصار فإن الاستجواب التحفظي الصادر من رجل أمن سري (متخفي) نحو المشتبه به لا يدخل في

(١٢٤) ويرى أحد أعضاء المحكمة المعارضين لقرار المحكمة في قضية (Miranda) (القاضي Marshall) أن دراسة خصال المتهم الشخصية أحد الأساليب التقليدية والمقبولة في إجراء الاستجواب وهو غالباً ما يكون منتجاً ومفيداً أكثر من أسلوب الأسئلة المباشرة.

(١٢٤) العديد من المحاكم الدنيا ميال لتفسير قرار المحكمة في قضية (Innis) على أنه يسمح لهم بتطبيق قاعدة (Miranda) على نحو ضيق، انظر على سبيل المثال القضية:
Gates v. Commonwealth, 516 S.E.2d 731 (Va. App. 1999).

(١٢٦) Welsh S. White, Interrogation Without Questions: Rhode v. Innis and United (171) States v. Henry, 78 Mich, L, Rev. 1231 (1980). Id, at 1232,

(١٢٧) Id. at 1232.

مفهوم الاستجواب الذي قصدته قضية (Miranda)[١٢٨]، الغاية التي من أجلها جاءت تحذيرات (Miranda) هي حماية حق المتهم الوارد في النص الدستوري الخامس والخاص بحق المتهم بعدم إجباره على تقديم دليل إدانته، ورغم ذلك فالنص الدستوري السابق ليس من شأنه الحيلولة دون إجبار المتهم على تقديم دليل إدانة مادي كملابس الجاني أو المجني عليه أو أداة الجريمة، بعبارة أخرى يمكن القول: إن الحماية تعد قاصرة على الأدلة القولية[١٢٩]، وبناءً على ذلك لا يعد انتهاكاً للنص الدستوري سالف الذكر إجبار المشتبه به على تقديم عينة من دمه أو نبرة صوته للتعرف عليه.

ومن ثم نستخلص من ذلك أن قاعدة (Miranda) لا تنطبق إلا إذا كان الدليل المستخلص من جراء الاستجواب التحفظي هو دليل قولي أو دليل مادي أشار إليه دليل قولي، وتوضيحاً لذلك لو افترضنا أن رجل الشرطة قام باستيقاف شخص يقود مركبته في الطريق العام بشكل غير منتظم، وقام باتخاذ إجراء فحص الإدراك من خلال توجيه عدة أسئلة له دون أن يسبقها توجيه تحذيرات (Miranda)، ولو كانت الأسئلة تدور حول: ما اسمك؟ كم عمرك؟ من هو الرئيس الحالي للولايات المتحدة الأمريكية؟ وكانت هذه الأسئلة مسجلة صوت وصورة، فإجابات المدعى عليه عن الأسئلة الموجهة إليه لن تستبعد من الأدلة المقبولة ببساطة؛ لأن ردود المدعى عليه التي تدل على عدم إدراكه من شأنها إدانة المدعى عليه، بل كما وضحت المحكمة أن الطلب من المدعي عليه الكشف عن حالته البدنية أو الذهنية من خلال مطالبته بالحديث أو الرد على الأسئلة لمعرفة منطقية التفكير ليس من شأنه إجباره على تقديم دليل قولي لإدانته بما من شأنه انتهاك الحق الدستوري الوارد في نص التعديل الخامس من الدستور[١٣٠]، وبخلاف ذلك ينتهك الحق الدستوري (عدم الإجبار على تقديم دليل الإدانة، وتنطبق قاعدة Miranda) إذا كان مضمون إجابات المدعى عليه من شأنها إثبات أن الحالة الذهنية له كانت مشوشة، ومن ثم تم إثبات حالة سكر المدعى عليه من خلال دليل قولي وهو إجاباته عن أسئلة رجل الشرطة وليس من خلال الرد غير المتوازن على الأسئلة (حالة من الممكن أن تشاهد من قبل رجل الشرطة)[١٣١].

(١٢٨) Illinois v. Perkins, 496 U.S. 292 (1990).
(١٢٩) Schmerber v. California, 384 U.S. 757 (1966).
(١٣٠) Pennsylvania v. Muniz, 496 U.S. 582, 592 (1990).
(١٣١) Id, at 593.

- الصيغة المناسبة لتحذيرات Miranda:

في قضية (California v. Prysock)[١٣٢]، أوضحت المحكمة العليا أن تحذيرات (Miranda) ليست تعويذة سحرية (Talismanic Incantation) من حيث التطبيق، فيكفي لاستيفائها أن يقوم رجل الشرطة بإيضاح الحقوق الدستورية المذكورة للمشتبه به، بمعنى آخر أن رجل الشرطة طالما قام بإعطاء المشتبه به فرصة التعرف على حقوقه الدستورية وتمكينه من ممارستها فهذا يفي بالغرض الذي من أجله قررت قاعدة قضية (Miranda)، وقد اتضح من خلال السوابق القضائية التي جاءت لاحقة على قضية (Miranda) أن المحكمة كانت تعتمد صياغات مختلفة لتحذيرات (Miranda) أعدت من قبل مراكز الشرطة لأفراد الأمن التابعين لتلك المراكز.

وعلى الرغم من أن تبني هذه الصياغات المتنوعة لا يتعارض مع القاعدة التي قررتها المحكمة في قضية (Miranda) بشكل مباشر، فإن تعامل المحكمة مع ذلك التبني في قضية (Duckworth v. Eagan)[١٣٣] كان محل خلاف [١٣٤]، في تلك القضية قام رجل الشرطة بقراءة التحذيرات التالية على المشتبه به:

أي عبارة ستتفوه بها ستستخدم ضدك في المحكمة، أنت لديك الحق في محادثة محام من أجل الحصول على نصيحة وذلك قبل أن نقوم بسؤالك أي سؤال، ولك الحق في اصطحاب المحامي أثناء سؤالك، ولك الحق بذلك حتى ولو لم تكن لديك القدرة المالية للاستعانة بمحام، ونحن مستحيل أن نعين لك محامياً، ولكن سيعين لك محامٍ لاحقاً عندما تبدي رغبة في ذلك وعندما تحال إلى المحكمة.

Anything you say can be used against you in court. You have a right to talk to a lawyer for advice before we ask you any questions, and to have him with you during questioning. You have this right to the advice and presence of a lawyer even if you cannot afford to hire one. We have no way of giving you a lawyer, but one will be appointed for you, if you wish, if and when you go to court.

---

(١٣٢) 453 US. 355 (1981).

(١٣٣) 492 U.S. 195 (1989).

(١٣٤) Yale Kamisar, Duckworth v. Eagan: A Little-Noticed Miranda Case That May Cause Much Mischief, 25 Crim, L, Bull. 550, 552 (1989).

في ضوء العبارة التي جاءت في نهاية التحذيرات، انتهت محكمة الدرجة الأولى إلى أن هذه التحذيرات تعتبر معيبة استناداً إلى أن رجل الشارع البسيط غير المتعلم قد يفهم منها أن ليس له الحق في الاستعانة بمحام إلا في حالة ما أحيل إلى المحكمة ولا يحق له ذلك أثناء الاستجواب الفوري، ورغم ذلك كان للمحكمة العليا الفيدرالية رأي آخر حيث قررت كفاية تلك التحذيرات من حيث تحقيقها للغرض، وفي ذلك يقول رئيس المحكمة القاضي (Rehnguist) في تسبيبه: إن في تحديد مدى كفاية التحذيرات فإن المسألة تتوقف بالدرجة الأولى على ما إذا كان من شأن التحذيرات إعلام المشتبه بحقوقه الدستورية من عدمه[١٣٥]، ويضيف أن التحذيرات في البداية جاءت واضحة وذلك بأن الاستجواب لن يتم إلا بحضور المحامي أو التنازل عن ذلك من قبل المشتبه به؛ لذلك بحسب رأي المحكمة أن تلك التحذيرات قد جاءت شاملة لجميع عناصر الحق الدستوري التي قررت قضية (Miranda) من أجله[١٣٦]، ويرى أحد الفقهاء أن التفسير الذي توصلت إليه المحكمة قد يكون صحيحاً في شأن الأشخاص الأذكياء، ولكن قضية (Miranda) لم تقرر لحماية تلك الفئة من الأفراد[١٣٧].

المطلب الثاني

التنازل عن الحقوق المحمية بموجب قاعدة (Miranda)

يحق للمشتبه به التنازل عن حقه في عدم إجباره على تقديم دليل إدانته أو حقه في الاستعانة بمحام سواء قبل البدء بإجراء الاستجواب أو في أثنائه، وفي حالة تنازل المتهم عن هذه الحقوق يقع عبء إثبات ذلك التنازل على جهة الاتهام، كما يقع على ذات الجهة عبء إثبات أن هذا التنازل قد جاء بإرادة حرة ومدركة وحكيمة[١٣٨]، وقد قررت المحكمة في سبيل بيان الدليل المتطلب لإثبات حرية إرادة المتهم بشأن تنازله أن «مسألة طول مدة الاستجواب أو حجز المتهم وعزله عن العالم الخارجي تعد دليلاً قوياً ومعتبراً على أن

(١٣٥) Duckworth, 492 U.S. at 203.

(١٣٦) ويجب توضيح أن قضية (Miranda) لا تتطلب تواجد محامٍ دائم في مركز الشرطة، ولكن تتطلب ألا يقوم رجال الشرطة باستجواب المتهم إلا بحضور محاميه.

(١٣٧) Yale Kamisar, Duckworthy, Eagan: A Little-Noticed Miranda Case That May Cause Much Mischief, 25 Crim, L, Bull. 550, 554 (1989).

(١٣٨) Johnson v. Zerbst, 304 U.S. 458 (1938).

تنازل المتهم عن حقه الوارد في التعديل الخامس (حق المتهم في عدم إجباره على تقديم دليل إدانته) غير إرادي أو نتيجة إكراه، وتضيف المحكمة أن «تهديد المتهم أو إغراءه على التنازل عن حقوقه الدستورية سالفة الذكر يدل على أن التنازل لم يكن صادراً بإرادة حرة».

كما قررت المحكمة أن التنازل عن الحقوق الدستورية الواردة في قضية (Miranda) –حق المتهم في عدم إجباره على تقديم دليل إدانته وحق المتهم في الاستعانة بمحامٍ– لا يكون بإرادة مدركة وحكيمة ما لم تكن تحذيرات (Miranda) قد وجهت للمتهم؛ لذلك قررت المحكمة أن مسألة وجوب إعلام الشخص بحقوقه الدستورية تعد مسألة أساسية، لذلك لن تقوم المحكمة بتقرير أو ببحث مسألة الإعلام من عدمه بحسب ظروف كل قضية على حدة، باختصار المعيار في تحديد ذلك العلم يتوقف على سؤال وحيد وهو: هل تحذيرات (Miranda) وجهت للمتهم أو لا؟ ويلاحظ أن المحكمة لم تراع في تحديد مسألة العلم بتلك الحقوق عوامل شخصية المتهم أو درجته العلمية أو تخصصه أو سجله الإجرامي.

الإحصائيات تثبت أن غالبية المشتبه بهم المقبوض عليهم يتنازلون عن حقوقهم الدستورية بعد تلقيهم لتحذيرات (Miranda)[١٣٩]، لذلك تعتبر القواعد القانونية الحاكمة لموضوع التنازل عن الحقوق الدستورية من أهم الأمور التي تبنى عليها صحة الإجراءات اللاحقة، على سبيل المثال إذا قررت جهة الاتهام الاستعانة بإفادات – أدلى بها المدعى عليه لرجال الشرطة وقت القبض عليه واستجوابه – أمام المحكمة، يجب على جهة الاتهام إثبات أن تنازل المدعى عليه عن حقوقه الدستورية كان قانونياً ومنتجاً لآثاره، لذلك سنتناول تلك القواعد المنظمة لإجراء التنازل عن الحقوق الدستورية من قبل المشتبه به وقت القبض عليه.

أنواع التنازل: صريح أو ضمني:

قررت المحكمة أن تنازل المشتبه به عن حقوقه الدستورية لن يكون مفترضاً أو مستخلصاً فقط من سكوت المشتبه به بعد قراءة تحذيرات (Miranda) عليه، ولن يكون

(١٣٩) Richard A. Leo & Welsh S. White, Adapting to Miranda: Modern Interraga- tors Strategies for Dealing with the Obstacles Posted By Miranda, 84 Minn. L, Rev. 397, 431450 (1999).

أيضاً مستخلصاً من مجرد تمكن رجال الشرطة من الحصول على اعتراف حقيقي من المشتبه به، فالتنازل الصريح يتم بعبارة صريحة صادرة من جانب المشتبه به، وقد يستخلص من ذلك أن التنازل لا يتصور إلا أن يكون صريحاً، ولكن جاءت المحكمة في قضية (North Carolina v. Butler)[١٤٠] في رأي مخالف؛ حيث قررت المحكمة أن العبارة الصريحة في شأن التنازل ليست ضرورية لدعم استخلاص ذلك التنازل عن الحق في الصمت أو الحق في الاستعانة بمحام، وتضيف المحكمة أنه على الرغم من أن عبء الإثبات في شأن حصول تلك التنازل يقع على عاتق جهة الادعاء، إلا أنه في بعض الأحيان قد يستخلص ذلك التنازل من عبارات وأفعال الشخص محل الاستجواب، وقد فوضت المحكمة المحاكم الدنيا لاستخلاص ذلك التنازل الضمني في ضوء ما يعرض عليها من وقائع.

- عناصر التنازل الصحيح:

وفقاً لقضية (Miranda)، حتى نكون بصدد تنازل صحيح ومنتج لآثاره من جانب المشتبه به، يتعين توافر ثلاثة عناصر: (١) أن يكون التنازل تم بإرادة حرة "Voluntarily"، (٢) أن لا يكون التنازل قد حصل تحت تأثير الغلط "Knowingly"، (٣) أن يكون التنازل قد تم بحكمة وتعقل "Intelligently"، وقد جاءت قضية (Johnson v . Zerbst)[١٤١] لتعلن عن العنصر الأول من عناصر التنازل سالف الذكر؛ حيث قررت أن الحق الدستوري لا يتصور أن يتم التنازل عنه ما لم يكن هناك تخلٍّ أو ترك لحق معلوم لمن تركه، وقد قررت المحكمة في قضية (Colorado v. Connelly)[١٤٢] أن على جهة الادعاء عبئاً ثقيلاً في إثبات ذلك التنازل، وهذا العبء يحكمه معيار رجحان الأدلة (Preponerence of the evidence)، كما أضافت المحكمة أن التنازل مسألة تحكمها وقائع كل قضية على حدة، بالإضافة إلى الظروف الشخصية (تعليمه ونشأته وخبرته) للمشتبه به وسلوكه وقت التنازل.

أن يكون التنازل بإرادة حرة يبرز كأول عنصر من عناصر صحة تلك التنازل والاعتداد بآثاره، ويقصد بذلك أن يكون التنازل وليد اختيار حر صادر من جانب المشتبه

(١٤٠) 441 U.S. 396, 375-76 (1979).
(١٤١) 304 U.S. 458 (1983); See Edwards v. Arizona, 451 Us. 477, 482 (1981).
(١٤٢) 479U.S. 157 (1968).

به وليس وليد إكراه أو غش أو إغراء [١٤٣]، وفي تحديد مدى كون التنازل قد جاء بإرادة حرة من عدمه، تقول المحكمة: إن المعيار الفاصل في تحديد هذه المسألة هو ذات المعيار المطبق في تقرير مدى كون الاعتراف قد صدر إرادياً من عدمه[١٤٤]، ومن ثم فإن التنازل لا يكون إرادياً إذا كان هناك ضغط مادي أو معنوي مورس على المشتبه، به وكان مصدر ذلك الضغط هو رجال الشرطة أو من يمثلهم[١٤٥]، ومثالاً لذلك لا يعد الاعتراف أو التنازل باطلاً إذا كان قد تم بسبب إيمان المشتبه به بأن الله – عز وجل – يوجب على المخطئ الاعتراف بخطئه أو الانتحار[١٤٦]، أضف إلى ذلك أن الاعتراف أو التنازل يعتبر صحيحاً ولو كان قد صدر نتيجة تأنيب الضمير الداخلي للمشتبه به [١٤٧]، وجدير بالذكر أن قاعدة (Miranda) جاءت وغايتها خلق قاعدة واضحة المعالم والنطاق (Bright - line rule) إلا أن تبني معيار الظروف الإجمالية المحيطة (Totality of the circumstances) المطبق على الاعترافات ومدى كونها إرادية ما هو إلا عودة لنقطة البداية[١٤٨].

بالإضافة إلى وجوب أن يكون تنازل المتهم على النحو سالف الذكر إرادياً، حتى يكون صحيحاً ويعتد به، فإنه يجب كذلك ألا يكون قد تم تحت تأثير الغلط، وأن يكون قد تم بقرار حكيم من جانب المشتبه به، وشرط الغلط يقصد به أن يكون التنازل قد تم بعد علم المشتبه به التام بشأن جميع الحقوق الدستورية محل التنازل والنتائج المترتبة على ذلك التنازل[١٤٩]، وقد قامت المحكمة بتطبيق هذا الشرط بشكل صارم، وتوضيحاً لذلك في قضية (Oregon v . Elstad)[١٥٠] حيث اعترف المشتبه به بارتكابه الجريمة قبل توجيه تحذيرات (Miranda) له، وتفادياً لذلك الخلل الإجرائي قام رجال الشرطة بقراءة تلك التحذيرات عليه فيما بعد، فتنازل المشتبه به وقدم عبارات إضافية من شأنها إدانته، دفع المشتبه به أمام المحكمة العليا بضرورة استبعاد العبارات الإضافية التي أدلى بها بعد توجيه تحذيرات (Miranda) بحجة أنه لم يكن على علم وقت الإدلاء

(١٤٣) Edwards . Arizona, 451 U.S. 477, 482 (1981).
(١٤٤) Moran v. Burbine, 475 U.S. 412, 421 (1986).
(١٤٥) Colorado v. Connelly, 479 U.S. 153, 169-70 (1986).
(١٤٦) Oregon v. Elstad, 470 U.S. 298, 305 (1985).
(١٤٧) Colorado v. Connelly, 479 U.S. 157 (1986).
(١٤٨) Oregon v. Elstad, 470 U.S. 298 (1985).
(١٤٩) Moran v. Burbine, 475 U.S. 412, 421 (1968).
(١٥٠) 470 U.S. 298 (1985).

بتلك العبارات بأن الاعتراف الذي سبق توجيه التحذيرات كان غير مقبول كدليل في المحاكمة، بعبارة أخرى إن الاعتراف الذي أدلى به كان الدافع أو السبب الذي أجبره على الإدلاء بالعبارات اللاحقة، وبالتالي ذلك التنازل كان مبنياً على غلط وهو أن الاعتراف الذي أدلى به كان مقبولاً كدليل.

ولم تؤيد المحكمة ما ذهب إليه المدعى عليه، وفي ذلك تقول: إننا (أعضاء المحكمة لم نحتضن أو نتبنى القاعدة التي تقول: إن جهل المدعى عليه بجميع النتائج المترتبة على التنازل يترتب عليه انتهاك أو إبطال إرادية ذلك التنازل، وبالتالي ليس صحيحاً القول: إنه يعد شرطاً لا مفر منه لاعتبار التنازل إرادياً ولم يكن تحت تأثير الغلط أن يكون المشتبه به مدركاً بشكل كامل لجميع النتائج والتفاصيل بما في ذلك طبيعة وقوة الأدلة المقدمة ضده، وبالتالي العلم الذي يجب أن يتمتع به المشتبه به وقت التنازل يخص تلك الحقوق الدستورية وليس ما سيترتب على المحاكمة من نتائج وما سيستخدم من أدلة. ومن أمثلة ذلك ما جرى في قضية (Colorado v. Spring)[١٥١] حيث قررت المحكمة أنه لا يعد التنازل باطلاً بسبب أن المشتبه به وقت التنازل لم يكن عالماً بجميع الموضوعات التي سوف يشملها التحقيق معه في تلك القضية التي تم فيها القبض على المدعى عليه بتهمة تهريب أسلحة نارية مسروقة بين أكثر من ولاية (Interstate Transportation of Stolen Firearms)، بناءً على تحريات المباحث حول علاقة المدعى عليه بجريمة قتل عمد، انتقل التحقيق – الذي بدأ بعد تنازل المدعي عليه عن حقوقه الدستورية – من موضوع تهمة التهريب إلى تهمة القتل العمد والذي انتهى باعترافه بارتكاب الجريمة الثانية (القتل العمد)، قررت المحكمة أن التنازل كان إرادياً ولم يكن تحت تأثير الغلط باعتبار أن المدعى عليه كان عالماً بحقه في إيقاف التحقيق متى رغب بذلك، وأن كل عبارة سيدلي بها كانت ستستخدم ضده في المحاكمة.

ومن القضايا الهامة التي تعرضت لها المحكمة في شأن موضوع التنازل عن الحقوق الدستورية قضية (Moran v. Burbine)[١٥٢]، وتبرز أهمية هذه القضية نظراً لما ينطوي عليها من إيضاح لموقف المحكمة تجاه أحكام ذلك التنازل ومقارنته مع ما سبق أن قررته

(١٥١) 479 U.S. 564 (1987)..

(١٥٢) 475 U.S. 412 (1986).

في قضية (Miranda)، في قضية (Burbine) بعد القبض على المدعى عليه بتهمة القتل العمد، قامت شقيقته بتوكيل محام له، وبناء على ذلك قام نلك المحامي بالاتصال بمخفر الشرطة المحتجز فيه المدعى عليه وأبلغ رجل الشرطة المختص أنه يرغب في أن يكون حاضراً أثناء إجراء التحقيق مع المدعى عليه بصفته محامياً له، وعلى الرغم من أن رجل الشرطة أكد له بأن التحقيق سيجري في اليوم التالي إلا أن ما جرى بالفعل هو أن التحقيق بدأ بعد مرور ساعة واحدة من الاتصال، وتنازل المدعى عليه فيه عن حقوقه الدستورية تنازلاً مكتوباً بعد توجيه تحذيرات (Miranda) له، ولم يثبت أن المدعى عليه قد أبلغ أن شقيقته قامت بتوكيل محام له ولم يبلغ بالحوار الهاتفي الذي تم بين المحامي ورجل الشرطة، انتهت المحكمة بأغلبية ستة من أعضائها إلى أن إجراءات الشرطة صحيحة، وأن التنازل الذي تم قد صدر بإرادة حرة وبناء على معلومات وافية من جانب المتهم.

وقد خلصت المحكمة إلى أن سلوك رجال الشرطة ربما يكون محل اعتراض في ضوء المعايير الأخلاقية، وأن الشخص لينفر من التضليل المتعمد الذي تم من قبل رجل الشرطة بشأن وقت التحقيق، وأضافت المحكمة أن حتى التضليل المتعمد الناتج عن سلوك المحامي ليس من شأنه التأثير على قرار المشتبه به بخصوص التنازل عن الحقوق الدستورية، وهذه القضية تختلف وقائعها وحكمها عن قضية (Escobedo) باعتبار أن في تلك القضية قام رجل الشرطة بإبلاغ المشتبه به على خلاف الحقيقة أن محاميه لا يرغب برؤيته، كما ابلغ المحامي بذات الرغبة بالنسبة للمشتبه به، وقد استندت المحكمة إلى أن سلوك رجل الشرطة في قضية (Escobedo) كان موجهاً نحو المشتبه به، بينما في قضية (Burbine) كان المخاطب هو المحامي وهو ظرف لم يكن يعلم به المشتبه به، وانتهت المحكمة إلى أن عدم إبلاغ المشتبه به بحقائق غير معلومة ليس من شأنه حرمان المشتبه به من قدرته على فهم الحقوق الدستورية التي سيتنازل عنها وما يترتب على ذلك من نتائج.

وبالتالي يمكن أن نستخلص من قضية (Burbine) أن المشتبه به إن كان له حق دستوري في الاستعانة بمحام إلا أنه ليس له الحق في العلم بأن محاميه يرغب في مقابلته، وتوضيحاً لذلك تقول القاضية (O' Connor) – أحد أعضاء المحكمة –: إنه لا ريب أن المعلومات التي لم تقدمها الشرطة للمشتبه به بخصوص محاميه قد تكون مفيدة ومؤثرة في قرار المشتبه به بشأن الاعتراف والتنازل عن الحقوق الدستورية، إلا أنه رغم ذلك لم يثبت من خلال السوابق القضائية أن نصوص الدستور المعنية تتطلب من رجال الشرطة تزويد المشتبه به بمعلومات

تخدم مصلحته الذاتية حول إذا ما كان يرغب في الاعتراف أو التمسك بحقوقه الدستورية، وتضيف أن هذه المحكمة لا تملك السلطة لتغيير سلوك رجال الشرطة التابعين للحكومات المحلية منقطع الصلة بحق من الحقوق الدستورية الفيدرالية.

ونعتقد بأن المحكمة العليا الفيدرالية لو كان أعضاؤها الحاليون هم الذين قرروا قضيتي (Miranda) و(Escobedo) لكانت المحكمة ستقرر بطلان الاعتراف الناشئ من وقائع قضية (Burbine) باعتبار أن أعضاء تلك المحكمة كانوا سيصلون إلى نتيجة مؤداها أن سلوك وحيلة رجل الشرطة من شأنها إبطال الاعتراف؛ لأن تلك المحكمة وأعضاءها كانوا يؤمنون بدور محامي الدفاع الجوهري من خلال تطلب تواجده باعتبار أنه وسيلة لتطهير عملية الاستجواب من الأجواء الإكراهية.

ويجب التأكيد على أن المحكمة العليا التي قررت قضية (Burbine) يتمتع أعضاؤها بفلسفة مختلفة[١٥٣]، فالمحكمة التي قررت قضية (Miranda) ، أعضاؤها كانوا يميلون نحو فكرة أن المشتبه به في غرفة الاستجواب غالباً ما يكون في حاجة إلى المساعدة القانونية، بينما يتجه أعضاء المحكمة الحالية إلى تبني فكرة اقتناص الأدلة بصورة ماكرة (Fox hunt theory of justice)، وبالتالي فإن محكمة (Miranda) ميالة لتوسيع نطاق تطبيق القاعدة التي ابتدعتها أكثر من المحكمة الحالية؛ حيث ترى المحكمة الحالية أن أية محاولة من قبل رجل الشرطة للفصل بين المشتبه به ومحاميه يعتبر سلوكاً مقبولاً؛ لأن القضاء بما يخالف ذلك يعد تدخلاً غير مقبول ومنبت الصلة بأي امتياز أو حق فيدرالي.

– العدول عن التنازل:

ما سبق الإشارة إليه يتعلق بعبء الإثبات الذي يقع على جهة الاتهام من أجل إثبات أن المدعى عليه قد تنازل عن حقوقه الدستورية الواردة في نص التعديل الخامس من الدستور الفيدرالي (حق المتهم في الصمت وحق المتهم في الاستعانة بمحام)، ويثور التساؤل حول الإجراءات التي يتعين اتباعها من قبل رجال الشرطة متى تمسك المشتبه به بحقوقه الدستورية، وهنا يتعين التفرقة بين ما إذا كان التمسك قد انصب على الحق في الصمت أو الحق في الاستعانة بمحام.

(١٥٣) 378 U.S. 478 (1964).

وفقاً لقاعدة (Miranda) إذا تبين لرجال الشرطة بعد توجيه التحذيرات المطلوبة –سواء قبل البدء بطرح الأسئلة أو في أثنائها– أن المشتبه به يرغب في الصمت، فيجب على رجال الشرطة التوقف فوراً عن البدء أو الاستمرار بطرح الأسئلة، والتساؤل الذي يطرح في هذه اللحظة هل هذا التوقف دائم؟ في قضية (Michigan v. Mosley)[١٥٤]، قررت المحكمة أن السوابق القضائية في ذلك لا تدعو للقول إن رجال الشرطة محظور عليهم استئناف عملية توجيه الأسئلة كلية بعد تمسك المشتبه به بحقه الدستوري في الصمت، ولكن المستقر عليه أن التوقف يتعين أن يكون لحظياً، وبناءً على ما تقدم يمكن القول: إن احترام الحق للمتهم في الصمت وعدم الاستمرار بطرح الأسئلة يكون قد احترم متى تم التوقف فوراً عن طرح الأسئلة، ومما لا شك فيه أن هذا التوجه للمحكمة يجعلها تتبنى منهجاً جديداً تنتقل فيه من القاعدة محددة النطاق (Bright - Line Rule) إلى معيار متروك لتقدير المحكمة يتحدد بناءً على وقائع كل قضية على حدة.

في تلك القضية، بعد القبض على المشتبه به وقراءة تحذيرات (Miranda) عليه، تمسك بحقه الدستوري في الصمت فتوقف التحقيق عند هذه الرغبة وتم إيداع المشتبه به في الحجز، بعد ساعتين من ذلك توجه رجل آخر من رجال الشرطة إلى المشتبه داخل زنزانته بغرض استجوابه بشأن جريمة أخرى تختلف عن الجريمة المحجوز بناء عليها، وبعد إعادة قراءة تحذيرات (Miranda) عليه تنازل المشتبه به عن حقوقه الدستورية تنازلاً مكتوباً، قررت المحكمة أن الشرطة احترمت حق المتهم في الصمت واستدلت على ذلك من عدة ظروف وهي: الوقف الفوري للتحقيق الأول، مضي زمن الساعتين، اختلاف الشخص القائم بالتحقيق الثاني عن القائم بالتحقيق الأول، اختلاف مكان التحقيق الثاني عن الأول، اختلاف الجريمة الأولى عن الجريمة الثانية، إعادة قراءة تحذيرات (Miranda)، هذا عن التمسك في الحق في الصمت.

أما الحق في الاستعانة بمحام (Right of Legal Assistance or Right to Counsel)، فقد جاءت قضية (Edwards v. Arizona)[١٥٥] لوضع حجر الأساس بشأن التمسك به والآثار الإجرائية التي يتعين اتباعها، بحسب وقائع تلك القضية على الرغم من أن المشتبه به أبدى رغبته بالتحدث مع رجال الشرطة في البداية وذلك بعد توجيه تحذيرات

(١٥٤) 423 U.S. 96 (1975).

(١٥٥) 451 U.S. 477 (1981).

(Miranda) له، إلا أنه تراجع فيما بعد وطلب التحدث مع محام وذلك قبل التوصل لاتفاق – اتفاق اعتراف من جانبه مع توصية جهة الاتهام بتخفيف العقاب عليه أو بإحالته بتهمة أخف عقوبة من المسندة إليه – مع رجال الشرطة، بناء على هذا الطلب توقف الاستجواب وتم ترحيل المشتبه به إلى أحد السجون، في صباح اليوم التالي، حضر اثنان من رجال الشرطة لزنزانة المشتبه به لاستئناف إجراء الاستجواب، وعندما أبدى المشتبه به رغبته في عدم التحدث مع رجال الشرطة لحين حضور محاميه رد السجان بأن على المشتبه به أن يتحدث معهم، وبناء على ذلك قام رجال الشرطة بتوجيه تحذيرات (Miranda) له فتنازل عن حقوقه الدستورية وأجاب عن الأسئلة الموجهة إليه.

في ظل هذه الوقائع، قررت المحكمة العليا القاعدة الآتية: عندما يتمسك المشتبه به بحقه في الاستعانة بمحام والتشاور معه وذلك قبل البدء في إجراء التحقيق معه، لا يجب أن يخضع المشتبه به لتحقيق إضافي من قبل السلطات المعنية لحين حضور محاميه، وذلك ما لم يبد المشتبه به من تلقاء نفسه رغبته في الحديث مع رجال الشرطة، وفي تبريرها لهذه القاعدة تقول المحكمة: إن «الغرض من هذه القاعدة هو منع رجال الشرطة من مضايقة المشتبه به من أجل دفعه نحو التنازل عن الحقوق المقررة في قضية Miranda»[١٥٦]، ونعتقد أن هذه القاعدة التي جاءت بها المحكمة ما هي إلا وسيلة أخرى لحماية القاعدة التي قررتها في قضية[١٥٧] Miranda وبالتالي أوجز ما يمكن وصفها أنها وقاية مزدوجة[١٥٨].

ويمكن استخلاص أن القاعدة المحددة التي جاءت بها قضية (Edwards) هي قاعدة دقيقة أو صارمة؛ وذلك لأنها (أولاً) تحظر على رجال الشرطة البدء في الاستجواب مرة أخرى مع المشتبه به الذي طلب الاستعانة بمحام ولو تعلق الأمر بجريمة منبتة الصلة بالجريمة الأولى[١٥٩]، (ثانياً) تحظر على رجال الشرطة البدء بالتحقيق مرة أخرى إلا في ظل وجود ذلك المحامي الذي طلب المشتبه به الاستعانة به، وهذا ما أكدته المحكمة لاحقاً في قضية (Minnick v. Mississippi)[١٦٠] باختصار من مجموع ما قضت به المحكمة

(١٥٦) Michigan v. Harvey, 494 U.S. 344, 450 (1990). Id.

(١٥٧) Id.

(١٥٨) وقد انتقد القاضي (Scalia) قرار المحكمة في قضية (Edwards) وكان ذلك في قضية:
Minnick v. Mississippi, 498 U.S. 146, 166 (1990).

(١٥٩) Arizonav. Reberson, 486 U.S. 675 (1988); See McNeil v. Wisconsin, 501 U.S. 177, 177 (1991).

(١٦٠) 498 U.S. 146 (1990).

في قضيتي (Edwards) و(Minnick)، يمكن القول: إن المشتبه به المقبوض عليه متى ما طلب الاستعانة بمحام تشكل له جدار وقاية من سلوكيات رجال الشرطة الهادفة نحو استغلال ضعفه ووحدته، وذلك لإضعاف موقفه أو مركزه القانوني في التهمة المسندة إليه، ولا يجوز لرجال الشرطة البدء باستجوابه مرة أخرى وذلك ما لم: إما (١) حضور محاميه وتنازل المشتبه به عن حقه الدستوري، أو (٢) أن يقوم المشتبه به من تلقاء نفسه وبرغبته الذاتية المتجردة من وسائل الإغراء أو التهديد بإبداء رغبته في التحدث مع رجال الشرطة والموافقة على استجوابه.

وفي الفرض الأول، يتعين أن يكون التنازل قد تم بإرادة حرة، وألا يكون تحت تأثير الغلط، وأن يكون قد تم بتعقل، أما الفرض الثاني فيثير تساؤلاً حول المقصود بالبدء في الحوار مع رجال الشرطة، فهل طلب الماء أو الطعام مثلاً من جانب المتهم يعد بدءاً بالحوار وبالتالي إمكانية استئناف استجواب المشتبه به بناء على هذا الطلب؟ المحكمة قررت في قضية (Oregon v. Bradshaw)[١٦١]. أن المقصود بالبدء في الحوار المنصوص عليه في قضية (Edwards) هو الحوار الذي يفهم منه الشخص العادي رغبة المشتبه به في مناقشة تفاصيل وظروف التهمة المسندة إليه أو الواقعة محلها، وليس الحوار الذي تفرضه طبيعة العلاقة المقيدة للحرية المفروضة على المشتبه به؛ لذلك فطلب الماء أو الطعام لا يدخل بطبيعة الحال بالحوار المقصود في قضية (Edwards)، ولا شك أن الاستخلاص الأخير (خروج طلب الماء من الحوار المقصود) يعتبر ضيقاً نوعاً ما، وهذا ما أثبتته قضية (Bradshaw)، فالمحكمة في تلك القضية انتهت إلى أن تساؤل المشتبه به: ماذا سيجري عليَّ الآن؟ بمثابة رغبة بالبدء في الحوار حول القضية، فعلى الرغم من أن مثل هذا التساؤل قد يفسر على أنه رغبة في معرفة المكان الذي سيؤخذ إليه المشتبه به، إلا أن المحكمة انتهت إلى أن سلوك رجال الشرطة كان مشروعاً عندما قاموا باستجواب المشتبه به بعد الحصول منه على تنازل صحيح.

وقد قضت المحكمة العليا الفيدرالية في قضية (Davis v. United States)[١٦٢]بأن القاعدة التي قررتها في قضية (Edwards) لا تنطبق إلا إذا تمسك المشتبه به بحقه في الاستعانة بمحام بشكل واضح، ففي تلك القضية في بداية الأمر تنازل المشتبه به عن

(١٦١) 462 U.S. 1039 (1983).

(١٦٢) 512 U.S. 452 (1994).

حقوقه الواردة في قضية (Miranda)، وعلى إثر ذلك تم استجوابه، وبعد مرور تسعين دقيقة على البدء في الاستجواب، قال المشتبه به إنه: «ربما يجب عليه أن يتحدث مع محام» وعند سؤاله عما إذا كان بحاجة لمحام من عدمه، رد المشتبه به «لا، أنا لا أطلب محامياً وأنا لا أريد محامياً» فتم استئناف الاستجواب، وقد قررت المحكمة – بأغلبية خمسة من أعضائها من أصل تسعة – أن تمسك المشتبه به بحقوقه الدستورية إذا كان غامضاً، فإن لرجال الشرطة تجاهل هذا الطلب والبدء أو الاستمرار في إجراءات التحقيق معه، وتحديد وضوح أو غموض الطلب في التمسك بالحقوق الدستورية يقوم على معيار موضوعي قوامه فهم رجل الشرطة متوسط الذكاء، وبناء على ذلك تقول المحكمة إذا كانت إشارة المشتبه به أو عباراته من الممكن أن يفهم منها رجل الشرطة في ضوء الظروف المحيطة أن المشتبه به ربما يرغب في التمسك بحقوقه، فهذه الاحتمالية ليست معتبرة، ويمكن لرجل الشرطة الاستمرار في استجواب المشتبه به، وعلى الرغم من أن المحكمة أقرت بأن استيضاح رجل الشرطة من المشتبه به قصده من جراء العبارة الغامضة سيكون تصرفاً تحوطياً إلا أن المحكمة رفضت فرض التزام على رجل الشرطة بذلك.

وقد سلمت المحكمة في أن قرارها في قضية Davis ربما لا يكون في صالح بعض المشتبه بهم الذين من الممكن –بسبب الخوف أو عدم تمكنهم من اللغة أو أي أسباب أخرى–لا يستطيعون التمسك بحقوقهم الدستورية رغم رغبتهم في ذلك، ومع ذلك فقد تبنت المحكمة قرارها في هذه القضية تغليباً لعنصر الوضوح وسهولة التطبيق، ويؤخذ على المحكمة أنها لم توضح فيما لو فرضت على رجال الشرطة التزاماً باستيضاح العبارات التي تفوه بها المشتبه به، كيف سيكون من شأن فرض ذلك الالتزام صعوبة في التطبيق، ويرى الفقه أن قاعدة قضية (Davis) سيكون لها أثر فعال سلبي على بعض المشتبه بهم، فقد دلت دراسة من جانب متخصصين في الجانب الاجتماعي اللغوي أن عدداً لا بأس به من فئات الشعب الأمريكي أو المقيمين –كالمكسيكيين أو الآسيويين أو العرب– لا يملكون القدرة اللغوية على فهم العبارات غير المباشرة التي قد تصدر من رجال الشرطة [١٦٣]، أضف إلى ذلك أن قاعدة قضية (Davis) من شأنها تفويت الغرض المقصود من قاعدة قضية (Edwards)، وذلك لأن كثيراً من المشتبه بهم بسبب حالة

(١٦٣) Yale Kamisar, The Warren Court and Criminal Justice: A Quarter-Century Retrospective, 31 Tulsa L. J. 1, 18 (1955).

الخوف الناشئة عن القبض أو الصراخ من قبل رجال الشرطة سيفقد القدرة على طلب الاستعانة بمحام [١٦٤].

ويرى الاتجاه المعارض من أعضاء المحكمة في قضية (Davis) أن المحكمة كان عليها أن تفرض التزاماً على رجال الشرطة باستيضاح أي عبارة صادرة من المشتبه به قد يفهم منها أنه يرغب في التمسك بحقوقه الدستورية وذلك أدعى لحماية أولئك الأشخاص الذين قد يجدون صعوبة في إبداء تلك الرغبة بسبب اللغة أو الخوف، وقد دعا الاتجاه المعارض المحاكم الدنيا بفرض ذلك الالتزام من خلال ما يعرض عليها من وقائع.

وإذا كانت غالبية طلبات الاستعانة بمحام تتم بغرض مواجهة إجراءات التحقيق، فليس مؤدى ذلك عدم وجود طلبات للاستعانة بمحام قد تتم لأغراض أخرى، ففي قضية (McNeil v. Wisconsin)[١٦٥]، قضت المحكمة العليا الفيدرالية بانطباق القاعدة التي قررتها في قضية (Edwards) فقط في حالة المشتبه به المتحفظ عليه الذي يبدي رغبته صراحة في الاستعانة بخدمات المحامي من أجل مواجهة إجراءات التحقيق والاستجواب، وهنا تبرز الأهمية لبيان الفرق بين حق المتهم في الاستعانة بمحام المكفول بموجب نص التعديل السادس، وذات الحق المكفول بنص التعديل الخامس من ذات الدستور، فالحق الوارد في نص التعديل السادس لا يثبت للمشتبه به إلا بعد أن يكتسب صفة المتهم، وذلك بإحالته رسمياً إلى المحكمة بقرار هيئة محلفين كبرى أو بصحيفة اتهام، بينما الحق الوارد في نص التعديل الخامس والناشئ بموجب قضية (Miranda) يبدأ بمجرد القبض على المشتبه به وتوجيه تحذيرات تلك القضية له وتمسكه بذلك الحق، بعبارة أخرى يمكن القول: إن الحق الوارد في نص التعديل السادس جاء لعمل موازنة خلال مرحلة المحاكمة، بينما جاء نص التعديل الخامس وذلك لإعلان رغبة المشتبه به في عدم التعامل مع رجال الشرطة إلا من خلال محام.

في قضية (McNeil) تم القبض على المشتبه به تنفيذاً لأمر بإلقاء القبض بتهمة السطو المسلح (armed robbery)، في جلسة إخلاء السبيل أمام المحكمة طلب المشتبه به الاستعانة بمحام ولم يخل سبيله وأرسل إلى السجن على ذمة القضية، لاحقاً توجه رجال الشرطة

(١٦٤) Id.

(١٦٥) 501 U.S. 171 (1991).

إلى السجن وتم توجيه تحذيرات (Miranda) له فتنازل المشتبه به عن حقه في الاستعانة بمحام، وأجاب عن أسئلة رجال الشرطة بخصوص التهمة محل الاشتباه والتي لم يحل بناء عليها المشتبه به وقت الاستجواب بعد إلى المحكمة بصفة رسمية، انتهت المحكمة إلى عدم انطباق قاعدة كل من (Miranda - Edwards) على وقائع الدعوى؛ وذلك لأن المحكمة رأت أن المدعى عليه أمام قاضي إخلاء السبيل تمسك بحقه في الاستعانة بمحام الوارد في التعديل السادس والذي لا يثبت له إلا بالإحالة الرسمية للمحكمة، وقد فسرت المحكمة عبارته أنها لم تكن بغرض التعامل مع الإجراءات التحفظية المتخذة ضده (Custodial Interrogation)، في قضية McNeil يمكن أن نستخلص أن التمسك بالحق الوارد في نص التعديل الخامس والذي نشأ بموجب قضية (Miranda - Edwards) لا يمكن التمسك به خارج نطاق إجراء الاستجواب التحفظي ولو كان أمام قاضي إخلاء السبيل أو بمواجهة رجال الشرطة إذا تم إرسالهم لمناقشة المشتبه به قبل إجراء القبض بصفة رسمية.

المطلب الثالث

استثناءات قاعدة (Miranda)

من خلال تطبيقات المحكمة العليا الفيدرالية اللاحقة لقاعدة (Miranda)، يتضح أن المحكمة قد خلقت ثلاثة استثناءات على قاعدة (Miranda) ، وذلك على النحو الذي سيأتي بيانه أدناه:

أولاً – استثناء «الأمن العام»:

في قضية (New York v. Quarles)[١٦٦]، خلقت المحكمة العليا الفيدرالية استثناء على قاعدة (Miranda) أطلقت عليه استثناء الأمن العام "Public Safety"[١٦٧] في تلك القضية أخبرت المجني عليها في جريمة اغتصاب رجال الشرطة الذين حضروا لمكان الجريمة بعد ارتكابها بوقت قصير بأن الجاني مسلح وأنه هرب باتجاه المحلات والمطاعم القريبة من مكان الحادث والتي تعمل لمدة ٢٤ ساعة، على إثر ذلك، توجه رجال الشرطة إلى تلك المحلات ودخل أحدهم واحداً من تلك المحلات وشاهد شخصاً بذات المواصفات

(١٦٦) 476 U.S. 649 (1984).

(١٦٧) See Geberally Susan R. Klein, Miranda'sExceptions in a Past-Dickerson World, 92 J. Crim, L. & Criminology - (Fall 2001).

المذكورة من المجني عليها، وعند مشاهدة رجل الشرطة قام ذلك الشخص بالتوجه مسرعاً إلى المنطقة الخلفية للمحل وذلك بقصد الخروج من الباب الخلفي للمحل إلا أن رجال الشرطة المحيطين بالمحل تمكنوا من إلقاء القبض عليه، وعند تفتيشه وقائياً تبين أنه لا يحمل سلاحاً، فقام أحد رجال الشرطة بسؤاله عن مكان السلاح وذلك دون توجيه تحذيرات (Miranda) له، فأشار المقبوض عليه برأسه إلى مكان تواجد السلاح (في صناديق فارغة في قمامة المحل مكان القبض) فتم إخراج السلاح وضبطه.

قضت محكمة الدرجة الأولى باستبعاد أقوال المتهم بشأن مكان السلاح استناداً إلى بطلان الاستجواب الذي وجهه للمدعى عليه؛ لأنه لم يسبقه توجيه تحذيرات (Miranda)، نقضت المحكمة العليا هذا القضاء وقررت أن الاستجواب التحفظي إذا ما صاحبه تهديد للأمن العام فإنه يشكل استثناء على قاعدة (Miranda) والتي تتطلب توجيه تحذيرات للمقبوض عليه، وفي ذلك يقول القاضي في تسبيبه لقرار المحكمة في قضية (Quarles): إن «رجال الشرطة كانوا في حاجة ملحة لضبط السلاح وذلك لأن ذلك السلاح من شأنه أن يعرض الآخرين للخطر، فمن الممكن أن يستخدم من قبل أحد زبائن المحل أو موظفي ذلك المحل متى ما وجده أي منهم».

وتجدر الإشارة إلى أن نطاق هذا الاستثناء غير واضح المعالم، فالمحكمة لم تتعرض لهذا الاستثناء في قضايا لاحقة على نشوئه، فكل ما قررته المحكمة بشأن هذا الاستثناء أن معيار تحديد الخطر يجب أن يكون موضوعياً، ويجب أن يكون الخطر الحال موجهاً نحو إما رجال الشرطة أو أحد الأفراد، ولقيام هذا الاستثناء يتعين أن تقوم حالة ضرورة تستوجب اتخاذ تدابير عاجلة من قبل رجال الشرطة لحمايتهم من الخطر أو أي فرد آخر، وهذه الضرورة تفرض استعجالاً لا تفرضه حالة القبض الذي يتم بناءً على جرائم أخرى ولو كانت خطيرة، وعلى الرغم من أن دفاع المتهم قد قدم أمام المحكمة في قضية (Quarles) حجة مفادها أن الدليل لم يقم على أن رجل الشرطة كان يتصرف (سؤال المقبوض عليه دون توجيه تحذيرات Miranda) وفي ذهنه حماية الأمن العام، إلا أن المحكمة رأت أن ذلك الأمر عديم الصلة والجدوى، وقررت أن العبرة ليست بالدافع الشخصي لرجل الشرطة من جراء القيام بالإجراء، كما أقرت المحكمة بصحة ما جاء بحجة الادعاء من أنه في الظروف الحرجة معظم رجال الشرطة سيتصرفون بناءً على مواقع مختلفة وغريزية ومتنوعة.

كما أقرت المحكمة أن خلق هذا الاستثناء من شأنه تقليل الوضوح المقصود من وراء قاعدة (Miranda) إلا أنه رغم ذلك لن يكون من الصعب على رجال الشرطة تمييز هذه الظروف التي تبرر الاستثناء متى ما وجدت أمامهم، وقد وضعت المحكمة اقتناعها وثقتها في قدرة رجال الشرطة على التمييز بين الظروف التي تستدعي تدابير عاجلة لحمايتهم أو حماية الأفراد الآخرين، والظروف التي يقصد من ورائها فقط الحصول على أدلة قولية من المقبوض عليه، وعلى ما يبدو أن المحكمة لا ترى أن هذا الاستثناء الجديد من شأنه تعقيد تفكير رجال الشرطة باعتبار أن ظروف المشهد تجعل قراراتهم مختلفة عن قرارات المحاكم التي تكون بعيدة عن الواقع العملي (المشهد)[١٦٨]، وما يؤخذ على قضاء المحكمة في قضية (Quarles) أنه لا يتفق مع وقائع تلك القضية باعتبار أن الضرورة الملحة لم يكن لها محل، وذلك لأن: (١) الواقعة تمت في منتصف الليل والمنطقة لم تكن مكتظة بالأفراد (٢) لم يكن هناك زبائن في المحل وقت حدوث عملية القبض (٣) المحاسب الذي كان يعمل بالمحل كان أمام جهاز المحاسبة بعيداً عن مكان القبض (٤) المتهم وقت الاستجواب كان مقيد اليدين ومحاطاً بأربعة رجال من الشرطة، وعلى الرغم من أن المحكمة قررت أن السلاح كان من الممكن أن يتحصل عليه شريك للمتهم، إلا أن الدليل لم يقم على أن للمتهم شركاء، أضف إلى ذلك أن رجال الشرطة لو قاموا بتمشيط المكان لكان من السهل عليهم العثور على السلاح دون حاجة إلى الاستدلال عليه عن طريق المتهم.

ويعتبر تبرير خلق الاستثناء مسألة يصعب القبول بها في ظل الغرض الذي من أجله قررت قاعدة (Miranda)، بل ما يستخلص من قضية (Quarles) أن التحذيرات التي قررتها قضية (Miranda) هي وقائية وليست ذات طبيعة دستورية، وبناء على موازنة بين فوائد وتضحيات قاعدة (Miranda)، وجدت المحكمة أن اعتبار حماية الأمن العام –من السلاح المفقود– يفوق اعتبار حماية حقوق الفرد المشتبه به، وعلى العكس من ذلك، فرأي المحكمة وقت صدور قرار قضية (Miranda) كان يتجه نحو وجود أساس دستوري لذلك القرار، ولم يكن القرار وقت صدوره خاضعاً للموازنة بين الفوائد والتضحيات كما فعلت المحكمة التي أصدرت القرار في قضية (Quarles)، ومما لا ريب

(١٦٨) في أكثر من مناسبة (قضية)، وصفت محكمة التمييز إجراء السؤال من قبل رجال الشرطة بأنه «ذو هدف أو مغزى» وهذا الأمر من شأنه الاعتقاد بأن استثناء الأمن العام محدود النطاق لتلك الأسئلة الموجزة أو المقتضبة فقط.

فيه أن هذا يبين تباين وجهة النظر بين أعضاء المحكمة الذين أصدروا الحكم في قضية (Miranda) (عام ١٩٦٦) وأعضاء المحكمة الذين أصدروا الحكم في قضية (Quarles) عام (١٩٨٤)، ورغم أن المحكمة – في عام ٢٠٠٠ – أصدرت حكمها في قضية (Dickerson v . United States)[١٦٩] مؤكدة أن تحذيرات (Miranda) لها أساسها الدستوري، وأن مسألة الموازنة بين الفوائد والتضحيات لتلك التحذيرات تعتبر غير مناسبة، إلا أن المحكمة عادت وقررت أن الاستثناءات التي جاءت بها قضية Quarles هي باختصار عوامل من شأنها تضييق نطاق قاعدة (Miranda)[١٧٠].

ثانياً – استثناء «جهل المشتبه به بصفة المتحدث معه»:

ولم يتوقف قطار الاستثناءات عند قضية (Quarles) التي أنشأت استثناء حماية الأمن العام، بل قامت المحكمة بخلق استثناء آخر على قضية (Miranda) وكان ذلك في عام(١٩٩٠)، فقد قررت في قضية (Illinois v. Perkins)[١٧١] أن تحذيرات (Miranda) غير مطلوبة إذا كان المشتبه به لا يعلم بأنه يتحدث لرجل الشرطة وقت إدلائه بعبارات الإدانة، طالما أن ذلك الإدلاء كان إرادياً، في تلك القضية كان المشتبه به مسجوناً وقد علم رجال المباحث بأنه أدلى بعبارات من شأنها إدانته بجريمة قتل عمد إلى أحد المساجين، بناء على ذلك قامت جهة المباحث بزرع أحد رجالها داخل السجن ووضعه داخل زنزانة المشتبه به بغرض الاختلاط به والحصول على تلك العبارات، وقد طلب من هذا المخبر السري – الذي دخل السجن بحجة أنه مرتكب جريمة سطو مسلح – الاقتراب من المشتبه به وتبادل الأحاديث معه والإبلاغ عن أي معلومات من شأنها إدانة المشتبه به عن جريمة القتل، كجزء من الحيلة قام المخبر السري بسؤال المشتبه به ما إذا كان في حياته قد قام بأعمال رجولية كالقتل مثلاً، فأجاب المشتبه به بالإيجاب وبدء بسرد تفاصيل جريمته.

خلصت المحكمة في تلك القضية إلى أن العبارات التي أدلى بها المشتبه به للمخبر السري تعد مقبولة في المحاكمة رغم أنها صدرت في ضوء استجواب تحفظي ولم تكن مسبوقة بتحذيرات (Miranda)[١٧٢]، وقد أسست المحكمة قضاءها على أن الاستجواب الذي تم

(١٦٩) 530 U.S. 428 (2000).
(١٧٠) Quarles, 467 U.S. at 653 n.3.
(١٧١) Dickerson, 530 U.S. at 441.
(١٧٢) 496 U.S. 292 (1990).

لم يكن قد تحقق فيه الغرض المقصود من تقرير قاعدة قضية (Miranda)، وأضافت المحكمة أن قضية (Miranda) تتطلب أن يكون الاستجواب صريحاً ومعلوماً لدى المشتبه به بأنه صادر من رجل شرطة، بعبارة أخرى وحسبما جاء في قضية (Perkins)، أن قضية (Miranda) وجدت تأسيساً على أن هناك استجواباً يصاحبه حجز أو قبض؛ لذلك فاحتمال الإكراه كبير ووارد على المشتبه به الذي كان بحاجة إلى حماية عن طريق قاعدة (Miranda)، وتقول المحكمة: إن الإكراه ظرف يعتمد بالدرجة الأولى على وجهة نظر المشتبه به في ظل ما يعرفه من وقائع تدور حوله، لذلك فالإكراه يصعب تصوره من جانب المشتبه به إذا كان يعتقد أنه يتحدث لسجين آخر وليس لرجل شرطة، وانتهت المحكمة إلى أن التفاعل بين الاستجواب والتحفظ والذي من الممكن أن ينتج عنه شعور بالخوف عند المشتبه به يتلاشى إذا كان الشخص الذي يتحدث مع المشتبه به لا يحمل شارة رجل الشرطة ولا سلاحاً ولا يرتدي الملابس الخاصة برجال الشرطة وهو ما حدث في هذه القضية)[١٧٣].

ثالثاً – استثناء «الأسئلة الروتينية»:

ويضاف إلى استثنائي قضيتي (Quarles) و(Perkins)، استثناء ثالث وهو يتعلق بالأسئلة الروتينية التي تتعلق بإجراءات القبض، في قضية (Pennsylvania v. Muniz)[١٧٤] أنشأت المحكمة استثناء جديداً على قاعدة (Miranda) وقد انصب على تلك الأسئلة التي من الممكن أن توجه للشخص المقبوض عليه بغرض الحصول على معلومات تتعلق بسيرة ذلك الشخص، وتعتبر لازمة لإتمام إجراءات القبض، في تلك القضية تم القبض على المشتبه به لقيادته المركبة تحت تأثير المادة الكحولية، وفي مركز الشرطة قام رجل الشرطة بتوجيه أسئلة –مسجلة صوت وصورة مع علم المشتبه به بذلك الأمر– روتينية للمقبوض عليه بتلك التهمة تتعلق بالاسم والعنوان والوزن ولون العين وتاريخ الميلاد والعمر وكان ذلك قبل توجيه تحذيرات (Miranda) له، قررت المحكمة أن هذه الأسئلة لم تكن تستدعي توجيه تحذيرات (Miranda) وذلك لأنها روتينية وتستخدم لسجلات الشرطة وتتعلق بالشأن الإداري

(١٧٣) Perkins, 496 U.S. at 297. (quoting Yale Kamisar, Brewer v. Williams, Massiah, (IT) and Miranda: What is Interrogation? When does it Matter?, 67 Geo. L. J. 1, 67, 63 (1978).

(١٧٣) 469 U.S. 582 (1990).

وليس في شؤون التحقيق، ورغم ذلك فقد حذرت المحكمة رجال الشرطة من إساءة استغلال هذا الاستثناء وقررت أن طرح السؤال خلال إتمام إجراءات القبض لا يجعله سؤالا محصناً من متطلب تحذيرات (Miranda)، وأضافت المحكمة أن رجل الشرطة من دون توجيه تحذيرات (Miranda) ليس له الحق بتوجيه أسئلة من شأنها الحصول على معلومات تدين المشتبه به ولو كان ذلك أثناء إتمام إجراءات القبض.

المطلب الرابع
الجزاء الإجرائي لمخالفة قاعدة (Miranda)

تعد قاعدة الاستبعاد (Exclusionary Rule)[١٧٥] هي الجزاء الإجرائي الذي ترتبه المحكمة على مخالفة قاعدة (Miranda)، وبناء على ذلك الجزاء كل عبارة أو معلومة جاءت من جراء انتهاك قاعدة (Miranda) يتعين استبعادها من قائمة الأدلة المقبولة في المحاكمة، ويجب عدم عرضها على هيئة المحلفين التي تقرر جميع الأسئلة المتعلقة بالواقع في تلك الدعوى، ومع ذلك فقد قررت المحكمة العليا الفيدرالية بعض الاستثناءات على ذلك الجزاء الإجرائي وأجازت استخدام تلك الأدلة غير النزيهة في بعض الأغراض، ويأتي إثبات الحنث باليمين من جانب المتهم في المحاكمة أحد هذه الأغراض، فالنظام القانوني في الولايات المتحدة الأمريكية يسمح للمتهم بالشهادة أمام المحكمة وهيئة المحلفين باعتباره شاهداً بعد تحليفه اليمين القانونية، واعتبار المتهم شاهداً يأتي كوسيلة تسمح له بتقديم روايته حول الواقعة أمام المحكمة أو هيئة المحلفين؛ وذلك تطبيقاً لمبدا أن الدفاع الواقعي وليس القانوني لا يوجد أفضل من شخص المتهم لإثباته، وحق الشهادة للمتهم هو حق مقرر للمتهم إن شاء مارسه وان شاء تنازل عنه، إلا أن المتهم إذا تبنى خيار ممارسته فقد جعل منه سلاحاً ذا حدين، لذلك فهو يملك إثبات براءته من خلاله، كما تملك جهة الادعاء إثبات كذب ذلك المتهم ومحاكمته عن جريمة الحنث باليمين.

(١٧٥) Susan R. Klein, Miranda'sExceptions in a Past-Dickerson World, 92 J. Crim. L. & Criminology - (Fall 2001).

- الاستثناء الأول: دحض أقوال المتهم في المحاكمة:

في قضية (Harris v . New York)[١٧٦]، قررت المحكمة العليا الفيدرالية أن جهة الاتهام تملك استخدام العبارات التي تحصلت عليها بالمخالفة لقاعدة (Miranda) والصادرة من المتهم وذلك لدحض أقوال المتهم التي يدلي بها في المحاكمة والمناقضة لتلك العبارات المتحصل عليها، وفي ذلك يقول القاضي (Burger) في تسبيبه لقرار المحكمة في قضية (Harris): إن «بعض العبارات التي جاءت في تسبيب المحكمة لقرارها في قضية (Miranda) من الممكن أن يفهم منها أن العبارات المتحصلة بطرق غير مشروعة لا يمكن استخدامها مطلقاً لأية أغراض إلا أن هذا التسبيب ما هو إلا مجرد رأي عابر (dictum) ليس له إلزام»، ويضيف إن «الدرع أو الحاجز الواقي الذي تقدمه قضية (Miranda) لا يمكن أن يتحول لرخصة تمكن جهة الدفاع عن المتهم من استخدام الحنث باليمين وتمكين المتهم من الهروب من مخاطرة مواجهته بأقواله المتناقضة التي سبق الإدلاء بها، فالشاهد - بما في ذلك المتهم - طالما أنه قرر صعود منصة الشهادة، فيجب أن تكون شهادته صادقة، وإذا كان الشاهد كاذباً فيحق لجهة الاتهام إثبات ذلك الكذب عن طريق استخدام ما تفوه به من عبارات سابقة مناقضة للعبارات التي أدلى بها أمام المحكمة».

ويرى القاضي (Burger) أن منع جهة الاتهام من استخدام هذه العبارات التي تم التحصل عليها بالمخالفة لقضية (Miranda) لإثبات التهمة المنسوبة للمتهم يعد سبباً كافياً لردع رجال الشرطة من انتهاك تلك القاعدة، ولا حاجة لإضافة رادع إضافي يتمثل في منعهم من استخدام تلك العبارات لدحض أقوال المتهم المتناقضة، ويجدر بالذكر الإشارة إلى أن المحكمة العليا الفيدرالية سبق وأن قضت أن عبارات المتهم التي يتحصل عليها بالإكراه لا يجوز استخدامها ضده لأي غرض كان بما في ذلك لإثبات حنثه باليمين[١٧٧]. وعلى الرغم من أن المحكمة ترى أن قرارها في قضية (Miranda) كان له أساس دستوري إلا أن بذرة فكرة عدم الدستورية على ما يبدو تم غرسها عندما أصدرت المحكمة قرارها في قضية (Harris)[١٧٨].

---

(١٧٦) 401U.S. 222 (1971).

(١٧٧) Mincey v. Arizona, 437 U.S. 385 (1978).

(١٧٨) في قضية (Dickerson) وصفت المحكمة أن ما قررته من أن قاعدة ميرندا بشأن دحض أقوال المتهم تعد قاعدة دستورية.

- الاستثناء الثاني: الدليل غير المباشر:

بالنظر إلى تلك العلاقة التي تربط القاعدة التي قررتها المحكمة في قضية (Miranda) مع مبدأ ما بني على باطل فهو باطل أو ثمرة الشجرة المسمومة (Fruit of the poisonous tree doctrine)[١٧٩]، نجد أن قاعدة (Miranda) لا تدعم أو تحد على الأقل من نطاق ذلك المبدأ، فذلك المبدأ يستدعي استبعاد كل دليل (الثمرة) مستمد من الإجراء الباطل (الشجرة المسمومة) سواء ارتبط ذلك الدليل بعلاقة مباشرة أو غير مباشرة، ومثالاً لذلك، فلو افترضنا أنه تم التحصل على الاعتراف نتيجة إكراه (مخالفة لا تشملها قاعدة (Miranda)، فهذا يستدعي استبعاد ذلك الاعتراف كدليل مباشر وما استمد منه من معلومات أخرى كالإشارة إلى اسم شاهد آخر (الشهادة التي سيدلي بها ذلك الشاهد كدليل غير مباشر)[١٨٠]، وعلى عكس ذلك نجد أن انتهاك قاعدة (Miranda) وإن كان سيترتب عليه استبعاد الدليل المباشر في المثال إلا أنه لن يترتب عليه استبعاد الدليل غير المباشر[١٨١]، وبذلك يتضح أن قاعدة (Miranda) من شأنها الحد أو التضييق من نطاق مبدأ استبعاد الأدلة المتحصلة من إجراءات باطلة، وذلك الحد يشمل بدوره الأدلة القولية والمادية المستمدة بشكل غير مباشر من انتهاك لقاعدة (Miranda)[١٨٢]، ولعل موقف المحكمة العليا من خلق تلك الرابطة بين قاعدة (Miranda) ومبدأ ثمرة الشجرة المسمومة سببه الرؤية التي كانت تتبناها المحكمة في كون قاعدة (Miranda) ليست قاعدة لها أساس دستوري، وهي رؤية رفضتها المحكمة في قضية (Dickerson v. United States[١٨٣]، وعلى الرغم من أن المحكمة من خلال قضية (Dickerson) مهدت لإلغاء تلك الرابطة بين (Miranda) ومبدأ ثمرة الشجرة المسمومة، إلا أن المحكمة تجاهلت المقترحات التي تدعو لمراجعة الأحكام المترتبة على قاعدة (Miranda).

---

(١٧٩) Yale Kamisar, Response, on the "Fruits" of Miranda Violations, Coerced Confessions, and Compelled Testimony, 93 Mich, L, Rev. 929 (1995).

(١٨٠) Michigan v. Tucker, 417 U.S. 433 (1974).

(١٨١) Oregon v. Estad, 470 U.S. 298 (1985).

(١٨٢) Yale Kamisar, The Warren Court and Criminal Justice: A Quarter-Century Retrospective, 31 Tulsa L. J. 1, 27 (1955).

(١٨٣) 530 U.S. 428 (2000).

وتعتبر قضية (Michigan v. Tucker)[١٨٤] هي الأم في بيان تلك العلاقة بين قاعدة (Miranda) ومبدأ ثمرة الشجرة المسمومة، ففي تلك القضية قام رجال الشرطة بتوجيه تحذيرات معيبة للمشتبه به وذلك قبيل استجوابه استجواباً تحفظياً، ورغم أن تلك الواقعة جرت أحداثها قبل إعلان قاعدة (Miranda)، إلا أن المحاكمة جاءت لاحقة على تلك الإعلان أو القرار، وبناء على ذلك طبقت بأثر رجعي الضمانات الإجرائية التي قررتها قضية (Miranda) على إجراء الاستجواب في قضية (Tucker)[١٨٥]، وبناء على ذلك التطبيق تم استبعاد العبارات التي أدلى بها المشتبه به والتي تم التحصل عليها نتيجة الاستجواب الذي تم بالمخالفة لقاعدة (Miranda)، ولم يتوقف التساؤل في تلك القضية على تلك العبارات بل امتد ليشمل اسم شاهد الإثبات الذي استدعي للشهادة من قبل جهة الاتهام والذي عرف من خلال العبارات المستبعدة والتي أدلى بها المشتبه به، فالتساؤل الذي كان مطروحاً أمام المحكمة: هل تلك الشهادة مشمولة بالاستبعاد، تطبيقاً لمبدأ ثمرة الشجرة المسمومة الذي قررته قضية (Wong Sun v. United States)[١٨٦].

ويعتبر تسبيب القاضي (Rehnquist) في قضية (Tucker) جديراً بالملاحظة لأنه لأول مرة في تاريخ المحكمة يعلن أن تحذيرات (Miranda) ليست حقوقاً محمية بواسطة الدستور الفيدرالي، ولكنها ضمانات إجرائية لحماية تلك الحقوق الدستورية والتي من أبرزها حق المتهم في عدم إجباره على إدانة ذاته، وقد قررت المحكمة أن الضرر الوحيد الذي ترتب في القضية هو سلوك رجل الشرطة الذي شكل خروجاً على الضمانات الوقائية التي قررتها قضية (Miranda)، وإقرار بأن قاعدة (Miranda) ليس لها أساس دستوري، فرَّقت المحكمة بين وقائع قضية (Wong Sun) ووقائع قضية (Tucker) من حيث إن الانتهاك في القضية الأولى كان لنص التعديل الرابع من الدستور، بينما في القضية الثانية انصب الانتهاك على قاعدة ليست دستورية ولكنها وقائية، وبناء على تلك التفرقة، انتهت المحكمة إلى أن قاعدة Wong Sun أو مبدأ ثمرة الشجرة المسمومة لا يسري على قضية (Tucker والتي تشكل انتهاكاً لقاعدة (Miranda).

(١٨٤) 417 U.S. 433 (1974).

(١٨٥) Johnson v.New Jersey, 384 U.S. 719 (1966).

(١٨٦) 371 U.S. 471 (1963).

وبناء على ما تقدم، قررت المحكمة قبول شاهد الإثبات وذلك للأسباب الآتية: (١) شهادة ذلك الشخص موثوق بها لأنها كانت خاضعة لإجراء المواجهة من قبل المتهم "Cross - Examination "، (٢) إن قاعدة الاستبعاد فقدت الغاية من تطبيقها وذلك لأن أحداث الواقعة جرت قبل إقرار قاعدة (Miranda) مما يدل على حسن نية رجال الشرطة الذين قاموا بإجراء الاستجواب، (٣) رفضت المحكمة مبدأ نزاهة وسلامة العمل القضائي كأساس مستقل لاستبعاد الدليل غير الموثوق به.

ولم تتوقف استثناءات قاعدة الاستبعاد عند استثناء دحض أقوال المتهم واستثناء الدليل غير المباشر بل امتدت إلى نطاق أوسع وكان ذلك في قضية (Oregon v . Elstad)[١٨٧]، في تلك القضية بعد أن تحصل رجال الشرطة من المشتبه به على عبارات من شأنها إدانته وكان ذلك بالمخالفة لقاعدة (Miranda)، لاحقاً تم القبض على المشتبه به وتوجيه تحذيرات (Miranda) له فتنازل على إثر ذلك المشتبه به عن حقوقه الدستورية وأدلى بعبارات أخرى من شأنها إساءة مركزه القانوني، وعلى الرغم من أنه لم يكن هناك خلاف على استبعاد العبارات الأولى التي جاءت بالمخالفة لقاعدة (Miranda) من الأدلة المقبولة للمحاكمة، إلا أن التساؤل الذي أثير أمام المحكمة العليا كان حول مدى استبعاد العبارات التي جاءت لاحقة على التنازل باعتبار أنها ما هي إلا ثمرة للمخالفة الأولى.

خلصت المحكمة إلى أن الواقعة محكومة بذات القواعد التي قررتها في قضية (Tucker)، وأضافت أنه طالما أن ثمرة مخالفة قاعدة (Miranda) لم تكن نتيجة إكراه ولم تكن عبارة عن شهادة للغير مستمدة أو دليلاً مادياً وإنما كانت عبارات صادرة من المشتبه به بإرادته الحرة، فلا مجال للقول بانطباق قاعدة الاستبعاد لتلك العبارات؛ لأن الغايات – الردع والثقة في الدليل – التي قصدتها قاعدة (Miranda) ليست متوافرة هنا[١٨٨]، وما يجمع قضيتي (Tucker) و (Elstad) أنهما يتضمنان أو دار الخلاف فيهما حول دليل ذي طبيعة واحدة ألا وهو دليل قولي، بل حتى في ظل الانتهاكات التي تتعلق بإجراءات التفتيش والقبض لوحظ أن المحكمة كانت تتعامل مع الأدلة القولية بشكل أكثر ليونة من الأدلة المادية، وبالتالي ما يمكن استخلاصه إلى يومنا هذا أن الانتهاكات التي تتعلق بقاعدة

(١٨٧) 470 U.S. 298 (1985).

(١٨٨) Id. at 308.

(Miranda) متى نتج عنها دليل مادي – كالبندقية مثلاً – فيجب استبعاده من قائمة الأدلة المقبولة للمحاكمة، ولكن تبقى احتمالية من الممكن قبولها من خلال تسبيب المحكمة في قضية (Elstad) وهي أن الدليل المادي سيكون ضمن الأدلة المقبولة للمحاكمة ولو كان اكتشافه قد جاء بالمخالفة لقاعدة (Miranda).

ويلاحظ أنه كنتيجة للقواعد التي قررتها المحكمة في قضيتي (Elstad) و (Harris)[١٨٩]، قامت بعض مراكز الشرطة بالبدء في تدريب أعضائها على ممارسة الاستجواب التحفظي خارج نطاق قاعدة (Miranda)[١٩٠]، وتقوم مراكز الشرطة بذلك التدريب استناداً على الفلسفة الآتية: أنه على الرغم من أن انتهاك قاعدة (Miranda) قد يسفر عن استبعاد الأدلة المباشرة التي أدلى بها المشتبه به، إلا أن الاستجواب يبقى له فوائد ومزايا أخرى، ومنها أن العبارات التي يدلي بها المشتبه به قد تكون مصدراً لدليل غير مباشر كجثة المجني عليه، كما أنها صالحة لأن تستخدم لدحض أقوال المتهم المناقضة لها في المحاكمة، ومما لا ريب فيه أن موقف المحكمة من قضية (Dickerson) – والتي عادت فيها المحكمة وقررت دستورية ضمانات Miranda – سيكون له تأثير بالغ على سلوكيات رجال الشرطة داخل غرف الاستجوابات[١٩١].

الخاتمة:

تناولنا في هذه الدراسة صورة هامة من صور التدخل القضائي لعمل نوع من الموازنة في الخصومة الجزائية بين المتهم وجهة الاتهام، وقد جاء هذا التدخل لصالح المتهم باعتباره الطرف الأضعف في المعادلة أو الدعوى الجزائية، وقام أساس عمل الموازنة القضائية من خلال وسيلة التفسير حيث قررت المحكمة ضرورة معالجة الآثار السلبية التي يرتبها مبدا افتراض العلم بالقانون أو الحقوق، وقد جاء تحول المحكمة العليا الفيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية حيال إجراء الاستجواب بسبب الممارسات غير المشروعة من رجال الشرطة تجاه المشتبه بهم، وقد لاحظت المحكمة أن تلك الممارسات لا يغير من صفتها غير المشروعة التحول من سياسة استخدام الإكراه المادي إلى المعنوي خلال القيام بإجراء الاستجواب.

(١٨٩) 401 U.S. 222 (1971).

(١٩٠) Charles D. Weisseberg, Saving Miranda, 84 Cornell L. Rev. 109, 132-140 (19.) (1998).

(١٩١) Charles D. Weisseberg, In the Stationhouse After Dickerson, 99 Mich. L. Rev. 1121 (2001).

وقد تبنت المحكمة لهذا التدخل سياسة حكيمة تقوم على التدرج في فرض بعض الأحكام اللازمة للاستمرار والتواتر في ممارسات رجل الشرطة في تعامله مع الأفراد، وقد بدأ هذا التدرج من خلال قضية (Escobedo) والتي جاءت تأسيساً على نص التعديل السادس الذي يقر حق المتهم في الاستعانة بمحام، حيث قررت بطلان كل اعتراف تم التحصل عليه بانتهاك ذلك الحق، وانتهت المحكمة إلى أن قاعدتها في قضية (Escobedo) يلزم توافر خمسة شروط لانطباقها: (١) أن يكون هناك تحقيق موجه نحو شخص محدد، (٢) وأن يكون المتهم خاضعاً لإجراء استجواب، (٣) وأن يكون المتهم مقبوضاً عليه ويطلب محامياً ويرفض طلبه، (٥) ويمتنع رجل الشرطة المستجوب عن إعلامه بحقه الدستوري في عدم إجباره على تقديم دليل إدانته.

في عام ١٩٩٦، قررت المحكمة ابتداع قاعدة (Miranda) والتي ألزمت بموجبها كل رجال الشرطة بإعلام المتهم المقبوض عليه بحقوقه الدستورية في الاستعانة بمحام، وعدم إجباره على تقديم دليل إدانته، وأحقيته بالصمت وترك الخيار له في إبداء رغبته في ممارسة تلك الحقوق أو التنازل عن تلك الممارسة، وقد جاءت تبريرات المحكمة في تقرير ذلك الالتزام بناء على كون إجراء الاستجواب التحفظي يحمل في طياته معنى الإجبار، وعدم اقتصار نظرية الإثبات الجنائي على الاعتراف (الثمرة المستهدفة من جراء الاستجواب) كدليل، وسمو حق المتهم الدستوري بعدم إجباره على تقديم دليل إدانته.

رغم تباين وجهات نظر المحكمة عبر التاريخ – بسبب اختلاف أعضائها – حول مسألة مدى كون القاعدة التي قررتها في قضية (Miranda) تستند على أساس دستوري وبالتالي لا يملك المشرع إلغاءها، خلصت المحكمة إلى أن هذه القاعدة لها مكانتها الدستورية، وهي تسمو بذلك وتتحصن من أي إجراء تشريعي بتعديلها أو إلغائها، ولم تسلم هذه القاعدة من سهام النقد، فتارة يطعن بكونها لم تقدم الحماية الفعالة والكافية للمتهمين، وتارة أخرى أنها على العكس قد بالغت في فرض حماية لهؤلاء المجرمين، ويذهب اتجاه ثالث إلى القول إنها لا تقوم ضرورة تبرر خلقها ولا تتفق أحكامها مع المنطق، وهناك من يرى بأنها ضد فكرة استخلاص الاعترافات بالطرق الماكرة، وأخيراً اتهمت القاعدة بأنها تلعب دوراً في إعاقة عمل رجال الشرطة.

وفي تحديد نطاق تطبيق قاعدة (Miranda) لوحظ أنها جاءت لمعالجة أجواء إكراهية معينة يتخللها معنى الاستجواب والتحفظ، ويقوم مفهوم التحفظ «متى تم احتجاز الشخص أو حرمانه من حريته في التنقل بأي شكل من الأشكال»، كما خلصت المحكمة إلى أن الاستهداف لا يعادل التحفظ بما من شأنه أنه في حالة الاستهداف لا حاجة لتوجيه تحذيرات "Miranda"، بينما في مفهوم الاستجواب قررت المحكمة أنه لا يقتصر معناه على الأسئلة المباشرة بل يشمل كل أسلوب من شأنه أن يقوم بذات الغرض الذي تقوم به الأسئلة المباشرة (الاستجواب الحكمي).

ولم تتطلب المحكمة صيغة محددة للقول باحترام قاعدة (Miranda)، كما لم تمنع المحكمة المتهم من التنازل عن حقوقه الدستورية المحمية بموجب قاعدة (Miranda) طالما أن ذلك التنازل كان بإرادة حرة ومدركة وحكيمة، وقد أقرت المحكمة بقابلية أن يكون هذا التنازل صريحاً أو ضمنياً، إلا أن المحكمة رأت أن هذا التنازل لا يجب أن يتصف بالديمومة، فأقرت للمتهم حق العدول عن تنازله في أي وقت لاحق خلال إجراءات التحقيق.

وقد وجدت المحكمة أنه لا مفر من إقرار بعض الاستثناءات على قاعدة (Miranda) وتوجيه تحذيراتها، وقد بررت هذه الاستثناءات بدواع أمنية وضرورة إجرائية وانتفاء مظنة الإجبار أو الإكراه فيها، فقررت المحكمة استثناء الأمن العام وهو يقصد حماية أفراد المجتمع من خطر محدق (مثلاً إيجاد سلاح الجريمة واستعماله للإضرار بالآخرين، وجهل علم المشتبه به بصفة من يتحدث معه، وهو يستبعد فيه مظنة خضوع المتهم للإكراه أو الإجبار بسبب عدم علم المتهم بحقيقة الشخص المتحدث معه (مخبر سري)، واستثناء الأسئلة الروتينية وهي تلك التي تجرى لإتمام إجراء القبض وتتعلق باسم المتهم وعنوانه وبياناته الشخصية ومواصفاته الشخصية.

وأخيراً، نجد أن المحكمة – لضمان احترام قاعدة (Miranda) – فرضت قاعدة الاستبعاد كجزاء إجرائي والتي بموجبها يتعين استبعاد كل دليل جاء كثمرة لانتهاك قاعدة (Miranda)، إلا أن هذا الجزاء لا يجد له مجالاً للانطباق إذا كان الغرض من استخدام الدليل غير المشروع دحض أقوال المتهم في المحاكمة، أو كانت تلك الثمرة (الدليل) مستمدة بطريقة غير مباشرة.

ونأمل أن تستفيد التشريعات الإجرائية العربية من حقوق (Miranda)، وينص عليها في هذه التشريعات كإحدى الضمانات الهامة التي تقررها للمتهمين في مواجهة سلطات الضبط القضائي لرجال الشرطة، خاصة في التشريعات التي تعطيهم سلطة القبض، والندب للتحقيق، والحجز.

وفي النهاية، نسأل الله عز وجل أن يكون قد كتب لنا التوفيق في سرد بعض أفكار هذا الموضوع، وتقديم ما هو نافع للبلاد والعباد، ونسأل الله العذر في كل تقصير جاء عن غير قصد بين ثنايا هذا البحث.

Bibliography :

- Albert W. Alschuler, A Peculiar Privilege in Historical Perspective: The Right to Remain Silent, 94 Mich. L. Rev. 2625 (1996).
- Aruther J. Goldberg, Escobedo and Miranda Revisited, 18 Akron L. Rev. 177, 182 (1984).
- Beisel, Control Over Illegal Enforcement of the Criminal Law: Role of the Supreme Court 104 (1955).
- Charles D. Weisseberg, In the Stationhouse After Dickerson, 99 Mich. L. Rev. 1121 (2001).
- Charles D. Weisseberg, Saving Miranda, 84 Cornell L. Rev. 109, 132-140 (1998).
- Charles J. Ogletree, Are Confessions Really Good for the Soulc: A Proposal to Mirinadize Miranda, 100 Harv. L. Rev. 1826 (1987).
- Daniel Yeager, Rethinking Custodial Interrogation, 28 Am. Crim. L. Rev. 1 (1990).
- David A. Strauss, Miranda, The Constitution, and Congress, 99 Mich. L. Rev. 958 (2001).
- David L. Sterling, Police Interrogation and the Psychology of Confession, 14 J. Pub. L. 25, 37 (1965).
- Fred E. Inbau& John E. Reid, Criminal Interrogation and Confessions 208 (1962).
- Geoffrey R. Stone, The Miranda Doctrine in the Burger Court, 1977 Supp. Ct. Rev. 99, 118.
- George C. Thomas III, Plain Talk about the Miranda Empirical Debate: A 'Steady-State' Theory of Confessions, 43 UCLA L. Rev. 933 (1996).

- George C. Thomas III, Is Miranda a Real-World Failure A Plea for More (and Better) Empirical Evidence, 43 UCLA L. Rev. 821, 830 (1996).
- Gerald M. Caplan, Questioning Miranda, 38 Vand. L. Rev. 1417, 1432 (1985).
- Henry J. Abraham, Freedom and the Court 125 (4th ed. 1982).
- Irene Merker Rosenberg & Yale L. Rosenberg, A Modest Proposal for the Abolition of Custodial Confessions, 68 N.C. L. Rev. 69, 73 (1989);
- Jeremy Bentham, Rationale of Judicial Evidence 283-39 (1872).
- Jethro K. Lieberman, MilestonesÀ 200 Years of American Law: Milestones in our Legal History vi-vii (1976).
- John H. Wigmore, Evidence 401 (Chadbourn rev. 1970).
- Joseph D. Grano, Miranda's Constitutional Difficulties: A Reply to Professor Schulhofer, 55 U. Chi. L. Rev. 174 (1988).
- Joseph D. Grano, Miranda v. Arizona and the Legal Mind: Formalism's Triumph over Substance and Reason, 24 Am. Crim. L. Rev. 243 (1986).
- Joseph D. Grano, Selling the idea to Tell the Turth, The Professional Interrogation and Modern Confessions Law, 84 Mich. L. Rev. 662, 666 (1986).
- Joseph D. Grano, Voluntariness, Free Will, and the Law of Confessions, 65 Va. L. Rev. 859, 863 (1979).
- Lawrence Herman, The Supreme Court, the Attorney General, and the Good Old Days of Police Interrogation, 84 Ohio. St. L. J. 733, 735 (1987).

- Lawrence Herman, The Unexplored relationship Between the Privilege Against Complusory Self-Defence and the Involuntary Confession Rule (Part I), 53 Ohio St. L. J. 101 (1992).
- Liva Baker, Miranda: Crime, Law and Policies (1983).
- Man Sentenced in Case That Upheld Miranda, New York Times, Jan. 6, 2001 at A9.
- Michael Edmund O'Neill, Undoing Miranda, 2000 B.Y.L. L. Rev. 185.
- Office of Legal Policy, U.S. Dept. of Justice, Report to the Attorney General on the Law of Pre-Trial Interrogation (1986).
- Otis H. Stephens, Jr. The Supreme Court and Confessions of Guilt 205 (1973).
- Paul G. Cassell& Bret S. Hayman, Police Interrogation in the 1990s: An Empirical Study of the Effects of Miranda, 43 UCLA L. Rev. 839, 871(1996).
- Pual G. Cassell, Miranda's Social Costs: An Empirical Reassessment, 90 Nw. U. L. Rev. 387 (1996).
- Paul G. Cassell, The Paths Not Taken: The Supreme Court's Failure in Dickerson, 99 Mich. L. Rev. 898 (2001).
- Pual Marcus, A Return to the 'Bright Line Rule' of Miranda, 35 Wm. & Mary L. Rev. 93, 109-10 (1993).
- Richard A. Leo & Welsh S. White, Adapting to Miranda: Modern Interragators' Strategies for Dealing With the Obstacles Posted By Miranda, 84 Minn. L. Rev. 397, 431-450 (1999).
- Richard H. Seeburger& R. Stanton Wettick, Jr., Miranda in Pittsburgh-A Statistical Study, 29 U. Pitt. L. Rev. 1 (1967).

- R. Kent Greenawalt, Silence as a Moral and Constitutional Right, 23 Wm. & Mary L. Rev. 15, 40-41 (1981).
- Roscoe Pound, The Causes of Popular Dissatisfaction with the Administrative of Justice, 29 A.B.A. Re. 395 (1906) (reprinted in 35 F.R.D. 273, 281 (1964).
- Stephen J. Schulhofer, Confessions and the Court, 79 Mich. L. Rev. 865, 872 (1981).
- Stephen J. Schulhofer, Reconsidering Miranda, 54 U. Chi. L. Rev. 435, 447 (1987).
- Stephen J. Schulhofer, Miranda's Practical Effect: Substantial Benefits and Vanishingly Small Social Costs, 90 Nw. U. L. Rev. 500 (1996).
- Susan R. Klein, Miranda's Exceptions in a Past-Dickerson World, 92 J. Crim. L. & Criminology - (Fall 2001).
- Symposium, Miranda After Dickerson: The Future of Confession Law, 99 Mich. L. Rev. 879-1247 (2001).
- Welsh S. White, Interrogation Without Questions: Rhode v. Innis and United States v. Henry, 78 Mich. L. Rev. 1209 (1980).
- Yale Kamisar, The Warren Court and Criminal Justice: A Quarter-Century Retrospective, 31 Tulsa L. J. 1, 13 (1995).
- Yale Kamisar, A Dissent From the Miranda Dissents: Some Comments on the 'New' Fifth Amendment and the Old 'Voluntariness' Test, 65 Mich. L. Rev. 59 (1966).
- Yale Kamisar, Brewer v. Williams, Massiah, and Miranda: What is InterrogationĆ When does it Matter¢, 67 Geo. L. J. 1, 67, 63 (1978).

- Yale Kamisar, Duckworth v. Eagan: A Little-Noticed Miranda Case That May Cause Much Mischief, 25 Crim. L. Bull. 550, 552 (1989).
- Yale Kamisar, Gates, 'Probable Cause,' 'Good Faith,' and Beyond, 69 Iowa L. Rev. 551, 570 (1984).
- Yale Kamiser, Landmark Rulling's Had No Detrimental Effect, Boston Globe, Feb. 1, 1987, at A27.
- Yale Kamisar, Response, On the 'Fruits' of Miranda Violations, Coerced Confessions, and Compelled Testimony, 93Mich. L. Rev. 929 (1995).

(Miranda) Warnings as Procedural Guarantee to protect rights of the Arrested Accused

Prof. Meshari Al-Eifan

Abstract:

This study addresses one of the important topics in criminal proceedings, which is (Mirinada) warnings rule established by the U.S. Supreme Court in order to give protection to the constitutional rights of the arrested accused, and to ensure respect for this rule, the Court decided to adopt a rule to exclude all evidence obtained from a violation of this rule, this paper adopts the analytical and philosophical approach of the U.S. Supreme Court decisions concerning this issue.